

كتاب الشافي في الامامة

سيد زكريا علم الهدى

١٣٠٢ هـ - طبران

مقدم (مكرر) - ٢٨

A0092

ناصراً للدين شامخاً

الله أكبر
سنة الهجرة

هذا
كتاب الشافعي

الامانة والنصر على كاف الضلالت

لشافعي بن محمد بن احمد داره عليه

احده نصرته لولاء المسلمين واهل السنة والجماعة

وعاصره اليه من الامانة وقد دعا على امر المؤمنين وانام

المؤمنين وبهتوا الدين وقاموا للفر الجليلين على بن ابي طالب عليه سلام الله

وعلى الولاده المعصومين والفر الشاهين منصفه والتمه السنة والكهنة الشند

السيد المرتضى علم الهدى والجدوى والجدوى علم الغايبين وعلم الاخرين ابو

القاسم بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن جعفر بن محمد بن

علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو كابر له ثمان عشرة ائمة من الانام في اهل البيت

الاعوام ولا ياتون ابداً ولو كان بينهم بعض طاهر لان اجداده الطاهرون كانوا له في غيرهم فادوا وموعدوا

بهلوه قد منعت كتابا جرحوا في ان مصنفاته تنفع على ثلثة وثلاثين ولقب بالبايع الطاهر لان ذلك جرحه عما له فاعيد

بالطاهرين وقد ذكرت اسامي كتبه في كتابي على الاصل وغيره وكان ذلك الكتاب بخط ابي الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام

المكثرون والكثير الخزون لا يكاد يوجد منه الا القليل والقليل لا يجمع عليه وافضل فلم يلف منه الا السبعة اهل البيت

العليين والحمد لله الجليل بن الحسين بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام

حشرها الله مع اجدادها الطاهرين ثم من ثلثة ائمتها ائمة السلف وطهروا وحسم مواد السنة والعلامة من غير

وكان السيد العظيم والسيد العظيم العالم الاديب في الفضائل الارباب الحنابلة الذين كتبوا العلم الاكبر

وسند الفضلاء العظام وحيدهم وفردهم بعضه صاحب آثار وشؤون في اللغة والفضائل

الحنابلة السيد فيج الله القائل وقد الله له في دينه ودينه وكان حاضراً عليه السلام لهذا العالم

وقد حتم الميراثان بنصرهم ولما بنصرهم ليدان في ايمانهم وبنصرهم فيهم من مواد العلم

واسماء اسفطان واجمع على تصنيفه عام سبع مئة من تركه وغلطانه فصرح بما في

منه من السليم ونحوه كما اقتضاه الله له فيهم ولما باله الله ان يجمع

لله ان يجمع في بعضه فاعلم من تركه في كتابه ما لم يتركه وما فيه من

مما فيه من تركه ولا يتركه عليه فاسلمه من تركه في كتابه

على السجود لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله

وقوله السلام على اهل البيت السلام على اهل البيت

السلام على اهل البيت على اهل البيت

السلام على اهل البيت على اهل البيت

السلام على اهل البيت على اهل البيت

السلام على اهل البيت على اهل البيت

السلام على اهل البيت على اهل البيت

السلام على اهل البيت على اهل البيت

السلام على اهل البيت على اهل البيت

السلام على اهل البيت على اهل البيت

الامام في كل زمان ومن لم يوجب قول اننا قلنا في الامام قلنا يخرج عن هذا الباب جملة مما قلنا في الامام من الامام في
الامانة وانتوا بها الى ان لا يخرج من الامانة بعد نبينا في الخطا كل هذا في قوله ولا اصل فيهم الامام لكم تشريفاً والذم
في شيعه على الامانة بسبب الامانة من قول الشاذل منهم ومن اعداؤه يعارض هذه الطريقة في قوله بطلانها واستحقاق الامانة
فليطرح كتاب ابن الرواد في صفات المفضل في شيعه على ما يحدده على الخصوص فضلاً كثيراً واسكوا عن غير خصوصهم
لكنا نسلم ما عو يعلهم وقول ما يات لك هذه الطريقة في المفضل والفضل في قوله في الطريقة التي نثبت من المفضل في قوله
عن هذه الطريقة لكم انتوا بالامام الى صفته النبوة وبقاؤه وارادوا ان ينفصوا وهم الذين يوجبون الحاجة الى الامانة من حيث لا يتم
التكليف لخالص المكلفين الا بهم وبغيره ما هو منهم فظن بعباده لان من وجب الحاجة الى الامام من حيث لا يتم التكليف لا يبرهن عليه
نبينا ولا يلحق به الى صفته النبوة وليس من حيث شارك الامام النبي في الحاجة اليه من هذا الوجه يجب ان يكون نبيا كما ان المفضل عند
المقصود وان وجب من حيث كانت له في التكليف النبوة طريق وجوب ايضا التكليف لم يجب عند من لم يكون العرف النبوة ولا
لا النبوة مفرقة لا سيما في كل واحد منها ما يصفه لا يشركها فيها الا في خروج النبوة لغيره عندنا نبيا لا اختصاصا بالصفات التي يثبت
بها الامام بل اختصاصا بالامانة من الصفات التي يثبتها واسطة او بواسطة هو الملك وهذه من زينة نبوته ثم يقال ليجب علينا ان قلنا ان
النبي يكون نبيا الصفة من اجل الامانة انما يثبت عندهم عندنا جميعهم معصومون وانما يثبتا يجوز ان يكون في الامانة من هو معصوم
يجب علينا ان نبينه نبيا وان جلسنا بغيره من حيث انه الشرع انما يثبت في الامانة لا في الامانة المؤدية للشرع عندنا فان عدك
عن هذا كما قلنا ان النبي وان شارك غيره في هذه الصفات وان لم يكن ذلك الغير نبيا فانما كان نبيا لا اختصاصا بصفته
كذا وكذا واشترط في صفته لا يشرك فيها من ليس بشي ان يثبت ان صفته مما يثبت لك فاما حكاية عنهم في القول بان الامام يزبد في
العلم على الرسول وكذلك في العفة وقيل بان ذلك يجب له من حيث انقطع الوحي عند حكاية طريقة الامام بعد من الامانة
ذهب اليها والى صفاتها اعتقده وهذه كسب خفا لا يتم ومشتقات شيعتهم خالية من مزيج هذه الحكاية فيقولوا ما عاود كيف
يقول الامانة هذا هو اذا فزعوا وسموهم وبلغوا غايتهم انتوا بالامام في العفة والكمال والفضل والعلو الى مرتبة النبوة كانت
تلك عندهم الغاية المقصودة ولو لم يكشف عن غلط احكام هذه المسألة الامامة معروفة عندهم وان النبي لا بد ان يكون اماما
وان ما يجب للامام كونه اماما يجب للنبي لان النبوة يوم المثلين فكيف يوقعهم مع هذا عليهم في القول بان الامام يزيد بما ذكره على
النبي ما قلنا ولو كان كذلك فيكون الامام حجة وان الزمان لا يخلو منه وقد دخل في الامانة من جهة التعليل لم يكن لا بد في الامانة
الامانة وحيث ضد معنى الكلام عليه وبيننا ان ذلك لا بد ان يكون كما انما في الامانة لانه كلام في صفات الامام وما يذكروه فاما
حكاية عن بعض الامانة ايضا بالامام من حيث كان يمكنه وانما باطل فغير صحيح فان التكليف قد يطلق ويراد به ما يرجع الى ما يقع
به الفعل من الصدق والالان وقد يراد به ما يثبت الفعل ويدعو اليه من الكافة الامام يمكنه من الوجه الثاني وليس يمكنه من
من الوجه الاول وان كان مع من الخلف القول بان النبي يمكنه لا بتعبه فاما ما حكاه عن بعضهم من انه لو لا الامام لما قامت الامانة
والارض لا يصح من العبد الفضل فليس يفرق قول الامانة من الامانة تقدم ولا تاخر اللهم الا ان يراد ما تقدم حكاه من قول الصادق
فانما من ذلك صفته في الامانة مع اولئك ليس بكلام في الامانة وخالصا على ما مضى في كتابه من ان الامانة لا يكون جنة على ان من
قال بان من الخلف ان كان فالقول وجوبه من حيث كان اماما وانما اوجب من حيث كان اماما وصاحب الكتاب انما شرع
في حكاية بتقليد من اوجب الامانة في قول الخلفين فيها وفي وجوبها وما اخرج الى الامام وفي الجملة ليس بحسن منه من اصل
العلم ان يمكنه كتابا لا يرجع في العلم بصفته الا لا يسمع الامر جنة فان فضلا اهل العلم يعرفون عن ان يحكموا على
الملك لا يثبتون بل هو موجود في كتابهم الظاهر المشهور فاما حكاية من كون الامام نبيا او ما يثبت له ذلك بذلك فقد
انما هذا الجنب الى الامام كونه نبيا بمعنى انه من الشرع وكما شاف عن مقدس الدين غامضه عن ان هذا العلم ليس بالنبوة الواجبة اليها
الى الامام في كل زمان وفي كل حال لان الشرع اذا كان قد اجاز ان لا يقع العبادة به لم يلج الى ما يثبت في قوله بعض اصحابنا
ان نبوته على الادلة والنظر فيها فالجواب لا شك في ذلك لانه واخوه لا ان لا يثبت بها ان لا يثبت بها الامانة بما يجوز ان يفرض
غير الامام فاما وقد يجوز ان يثبت على الادلة والنظر فيها غير الامام وقد يجوز ان يثبت بعض المكلفين في الفكر

ينادي به الى انظر من غير خاطركا منبه بل يستغنى عن شبهة ولا يكون عندنا مستغنيا عن الامام واما قولنا انهم يقولون لا بد من الامام
 مادام اليهود الغلطوا باعلى الكفاية فينا يقولون ويؤيدون الى ان يكون قد انقضى هذه الصفة في الجماعة الى الامام بحري على اولى
 في انها ليست بل انما في حال وانما هي مخصصة بالاحوال التي يحتاج فيها الى فعل الشريعة والامام فاضد قلنا ان العقل يجوز ارتفاع
 الشبهة بكل شيء غير ذلك وجهه يحتاج فيه الى الامام مع التقيد بالشريعة ولكن هؤلاء وان لم يعمل على الجماعة منهم اليهود عايد معقود
 من الامام شاعرا ولا غير كبير مما يؤيد علمهم من الامام لان قعد الخطاء عليهم ما تفرغوا له من بين جوانه عليه فينا يقولون من
 الامام وهو ظاهر وجوده اليقين فربما لا بد من ما يميزه عليهم بعد وفاته لرسوله والامام ثم فرقوا بين ما يقع من ذلك و
 الامام موجد ويمكن الامام اسندوا ذلك وتلاجه وما يقع بعد وفاته لا يكون له اسند وكانوا استعملوا في هذه الاحوال
 بطلان المجهول في الشريعة على ان ياتي من الاطلاق فاما قوله ان كون الامام مع الجمل لا يفرق بينه وبين غيره عند المكلف فلا بد من العلم
 بالامام فانما لا يجوز ان لا يوجب الله تعالى ان يوجب العلم به ويمكن منه فان شرط المكلف في العلم به ان يكون قد وعده وانما يوجب
 من لا يتفاهق به والتفكير من لسانه ما يمكن من ان لا يثبت له ايضا ما قد وعده ولا سقطت الحجة عنه فكيف يصح قولنا ذلك فربما لا بد
 ان يصدق كل من لم يعرف امامه بان لا يوجب علمه وانما كان يتحقق كانه لو كان كل من لا يعرف الامام لا يمكن من معرفته ولا سبيل الى
 الانشراح به فاما ما لا يوجب العلم به فلا اشكال في لزوم الحجة له بتفريقه وهذا كما يقولون جاشنا في المعرفه ان حصولها هو اللطف
 ولا عن ذلك في حصولها لانما هو في الوصول اليها من مكان متعكلا من حيثها فاما في الزمان في الجارية ثم بعد ذلك بحسب حاجته المكلفين
 فيكون له من لطفه في موضع هذا لانما لا يوجب العلم به ولا عن ذلك في الزمان في الجارية ثم بعد ذلك بحسب حاجته المكلفين
 وثالثه مخصصة وانما يوجب في صفاته لرواها واعدا هم الى الامام في كل من يتبع في الامام جاشنا في المعرفه ان حصولها هو اللطف
 الطاهر فيكون اخره وخطاه في الاطراف اذا كان من هذا فيهم يفتون عن وجوده ما عمن لا يميز ذلك غير واضح في اننا لو كانت
 لطفه في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 وروى في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 الذي في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 وقارة جماعة في اننا لو كانت في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 العلم في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 وان لم يتكلموا من العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 ويجب تبينهم وهذا كما فيهم في مخصصهم وليس يصلح لهم ضد الامام ويؤيدون لضعف الغيرة وظهوره ويؤيدون لضعف الغيرة وظهوره ويؤيدون لضعف الغيرة وظهوره
 في حال من الاحوال من المعرفه بالامام وانما كان في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 يصلح لهم في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 المعلوم من حال الغيرة موعود الزمان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 اليقيني في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 اسكنكم هذا القول ولا ينبغي ان يثبت في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 المعرفه لطفه لا بد من يقين ان مثل ذلك في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 الناس حتى خلوا من الرضا ومن غيرهم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 ايتبع وظهورهم العلم واليقين فيهم حتى لم يدرى من رضى الله عنه وبرجوا اليهم في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 ابعد وهذا امر به كل قبله وكل بعد عن ان وجوده في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 اللطف في المعرفه والجماع علينا في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به فاما قوله ان الامام في كل من يوجب العلم به
 حيث انخصت بما اوجب الله فيها وليس يمنع في الاطلاق ان يتشابه بعضها فيكون بعضها اماما من كل وجه وبعضها اماما من كل وجه

ويعبر عنها ثمانية من خبرها ثمانية من خبر آخر فقال ما هو عام من كل وجه المعرفة فانهما فعل مكلف تكليف ممكن ان يكون لطفاً
فيه ويعبر ايضا بالاحوال فاما ما يعبر من خبره ويخبر من اثره فكالصلوة لانهما يجب على كل مكلف غير معد وبمحصل منع او ما يجز
بجزءه وليس يمكن القطع على عموم كونها لطفاني لكل تكليف بل لا يمنع ان تكون خاضعة للتكليف ان كانت غائبة في كل كلف فاما
الاحوال فاما لا يشبه في انها ليست بها لطفها لوجودها الاحوال لا يجب بها فصل الصلوة بل لا يحسن ما الاحوال التي لا يجب فيها
فهي الاحوال التي لم يوقت للصلوة الواجبة واما التي لا يحسن فيها فهي التي لم يقدّر فعل عن الصلوة مع حضورها فاما ما هو عام
من كل وجه فكذلك القولان زيدان وغيره قال عمر فانه لا يمنع ان يكون لطفاني في بعض تكاليفه في بعض واحد منها وكذلك لا يمنع ان يكون
لطفاناً دون غيره من الناس كذلك ايضا في الاحوال الحق يكون لطفاني في حال ولا يكون لطفاني في آخره فثبت هذه ثمانية
من ان يكون وجود الامام لطفاناً لكل مكلف كان على صفته من يجوز فيه فصل البيع وفي كل حال ان جواز الاختصاص بصير بعض الكفا
دون بعض فليس يجب ان يكون لطفاني في الزمان المتصور ان يكون مختصاً بمكلفين وازخر وجاهل دون حال وكان
مفسداً بل لا لحاجة المعرفة في عموم من اختص بالصفه التي ذكرناها من المكلفين وعموم الاحوال ان يلزمنا التوثيق بينهما
بين المعرفة في كل وجه فاما ان لا يظهر لنا القطع على كون الامام لطفاني في كل الاضال والتكاليف فلهيكون فيما يتعلق باضال
المواضع فانه لا يمنع ايضا ان يكون لطفاني في بعض القلوب من الاعتقادات والقصود لان المعلوم من حال الناس ان صلاح
سائرهم كان تابع لصلاح قلوبهم ولسبقه انورهم وحسن طريقتهم فبما يقع من افعالهم الظاهر من اكله والدواعي الى استقامته
خيارهم ايضا وعلى هذا يمكن ان يكون الامام لطفاني لكل وانما تكلفنا ما اقتضت من الكلام حيث كان هذا الوجه كما نرى
مستطوع عليه وما يمكن من بعض الخبرية بخلاف ما افترقاه فاما قوله ولا فرق بين قول الامام لطف ودين من قول مثله الامام
وسائر من يقوم بشئ من امور الدين وبين من يقول ذلك في امام واحد وبين من يقول في امامين وائمة فقد تقدم من كل امنا
ما يقتضيه وبين ان القول بالذلل وجوب لزائنه في الجمل والنبوت والذلل على عدد الرؤساء ولا صفاتهم والامارة وما جرى
بغيرها من امور الاليات زائنه في القين ومكان اللطف بها والاستتاع ظاهر فاما لا يحصل امام الكل وليس الجميع بصفته الامر
لعمل اخر سندها انشاء الله تعالى وانما كان يلزم كماله لو كان يحصل الذلل على وجوب الامامة بصفاتها التي يختص بها ما اقتضاه
من وجوب لزائنه فيقال ان القول بالانفرق فيما اوجبته بين زائنه الامام والامير زائنه واحد وجاعه فاما اذا عولنا
وجوب لزائنه في الجمل على ما ذكرناه وفي صفات الزعيم عدد الرؤساء على غير ما يلزمنا كلامه فاما ما ذكره القول بان معرفة الامام
لا تكن جميع المكلفين اذا كان في واحد فقد يتبين ما فيه ونفسنا الكلام تفصيلا لا يزيل الشبهة فاما قوله فقد كان يجيء على هذا القول
ان يتمكن كل مكلف من معرفة الامام من قبله وشي قالوا بالاجابة لك في حال دون حال بل لم يجوز في قوم دون قوم ان يؤول به
كان يجب على هذا التخليق ان يفرض امام زماننا لا يجبر ان يكون معدودين فقد تقدم شئ من الكلام على مناه وعللنا من غير
الامام ومعرفة ما يؤول به وان لا يحصل لكل احد من الجميع وتمكن من حصول المعرفة لهم واستماع الادلة منه لانهم قد روي عن زائدة
خو فمكن عند ذلك من الظهور ولا لا لعل نفسه وبيننا ما يلزم من بيانها ونفاه المعرفة وما يؤول به زان كان يرجع اليها وما يمكن
من ان لا يحد بصلاته من ثبوت عدد من يعرفه امام زمانه فاما قوله ان خرم اخبر الامانة ان اخبر عن شاهدة الامام فخر الرسول
والنوار وان يتوخى الامام ان في قدته ساما فصله بين الامير وبيننا الفرق بين لزوم الجمل والاختيار التي يكون الامام من وداها
ومنازلها وما يستحق من اسند ذلك ما يقع من ساما فصله بين الاختيار والامام من وداها ولا معصوم يرجع اليه عند وقوع القطع
بها وهذا في واقع في استخفافها عن شاهدة الامام بالخبر اذا كان موجودا وعدم استخفافها عن الرسول بالاختيار فيدفعه انه
انما يمكن في الزمان امام يلا في ما يقع من لطفها فاما قوله قالوا اننا لا نقول ان الامام مكلف من حيث غلظت لكن لما قلنا ان
اجماع الكثرة على تيق احد طالع اشترى الى الكافة على الخبر الطاهر والحدود من الظلم والفساد الى ان يقول له بل لم يكن الوجه
الذي دللنا انما لطفه على الخبر بعض كل مكلف فكل من افعالها لا حد من لطفها لا هو هو وان خوف الخبر صادرة ودياه
الاعتقاد في ان قولهم فقد بينا ما حصل خلاف ذلك لاننا في جملتها من خصوصها وانما لا يجب على بعضها على بعض فبيننا غرضنا
في تشييد الامانة المعرفة والوجه الذي في جملتها من خصوصها وانما لا يكون فيها من كل وجه وان ذلك ان قد روي في جملتها

[illegible]

انما قيل الى الصالح من ان يكون له الرتبة العارضا واحدة متباينة بالسلف جلان القول بهذا الصرح قلنا ان القول لا يدل على انما
عده في الائمة على ما قد ورد عليه وادعوا قوف على ما قيل في الصلح من ان الصلح ليس يحيط بظنه من غير انما هو واجب جز
الرتبة في كل مكان على كل بلد كذا في اربعة بلدان واما ما قيل في كل بلد فهو صحيح وعنده ان الامام وان كان واحدا
فواجب عليه ان يخطب الخطبة في البلدان ويؤثر لامة في الامصار وان اذاته لا بد من ان يكون الرتبة في كل موضع
بصفته من غير الكل وامام الجميع فواضح طريق كذا في كل ما قيل في الصلح لا يوجب علينا التزام من حيث وجبنا الوفاة في الجملة و
الذي بينه وبيننا من حيث الصلح في كل موضع من غير انما الكل واحدا وما يجب ان يكون عليه في كل موضع
ان تلك الصفات لا يجب ان تكون مختلفة في الامة والادارة في كل بلد فاما ما قيل في كل بلد فاما ما قيل في كل موضع
انما يلزم الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
في بعض الاحوال على جهة التميز والذكر وادعوا في ذلك حسب ما قيل في كل بلد فاما ما قيل في كل موضع
ذلك كما ينبغي من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
جاء ما لا يضرنا ولا يضر صاحب الكتاب ما قلنا في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
ارادنا نصيبه من رتبة الامام من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
واجبنا الرتبة في الجملة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
ولعل في قولنا في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
منه بيان الامام واخصاه لمن يريد من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
جاءت من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
موجب على الامام والصلح من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
قوله في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
ان هذا حق في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
وان كان من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
انما يكون من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
تكمهم من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
طريقا لا شك في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
الامام في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
مسلم في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
وهذا انما يكون في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
لا بد انما يكون في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
خروج من كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
سألو في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع
قد تم انما يكون في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع من غير انما يكون الرتبة في كل موضع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في كل زمان بالاحتمال فيه ولا تدور على قصد واذا استحال ان يكون القديم تعالى غير مخرج لصلب عباده بخاصة لظهوره ومصلحته
القطع على جوده لا يمتد بل من اجل جوده ويدخل عليه الشبهة في انهم بقا في الاول ولا يمنع من غير عليها وقوله
لا يصح منه عين ولا اثر ان زاد ان لا يصح بالذليل فاذكرناه بطله وان زاد بالمشاهدة فليس كما كان غير شاهد بغيره
وبطله وانما قوله وادى بعضهم هذه القصة الى اعطاء الضرورة في النصوص على المخالف الى ادى بعضهم الى القول بان القضا
كلها ضرورية وليس فيها من يقبل الضرورة في النفس لا على الناصح له من قبح من جهة فاما من جهة من طرف الجوهر فاجاب عن جاب
الضرورة وما نرى فيها احد احتملا بل على المعارف كلها ضرورة وقد كان جيبا بين لا يصح باقتفاء الضرورة في المعارف
من ارسل الى عثمان الجاحظ الذي اضعف هذا الراي المنكرو وتكلم فيه الى ما هو المشهور واما قوله وبعبء كثير منهم انهم يعتقد
ما يظن جنس في هذه العلة لان اعتقادها لا يصح مع التمسك بالذات بل انما ذكرناه ما ولدته الجملة قال شيخنا ابو علي ان اكثر
من تصور هذا المذهب كان قصده الطعن في الدين والاسلام فخلقوا له لكالي في الفسخ فيها لانه لو طعن فيها باطلها وكفره والمخاد
فقال القول منه بطل هذه الطريقة سيما انهم نحو مشاهير الحكم وطبقه نحو ابن عباس والوفاء وبني حصص الجاهل والاراد الى قوله
وبين شيخنا ابو علي انهم تجاوزوا ذلك الى البطلان التوحيد المعدل لان هشام بن الحكم قال لا يصح وجدوث العلم وحيوا البذل الى غير
ذلك قال لا يصح معه التوحيد قال الجبر ما يمتد بكيك في الاطلاق ولا يصح معه التمسك بالقول واما حال ابن ابي عمير في ضرورة
الاحكام وان كان يقصد بشارتها بولعه الى التشكيك فطوره بما كان يولف ضرورة عن الشهادة والمقبول واما ابو عيسى فمسكه هذا القدر
ظاهرا وان كان عند الخلق رجاء الى بليص بغيره افضل لتاسله واعظم له انما حاصل القتل فعدول عن النظر والرجاء الى المعذرة
التي توجب الاثم واستعمال طرقها الى العدم في التمسك مع المذهب سبب اعلاها في بعضها في النفس بالوضع لربك فبعضها اصل
المعاني كما في مشاغل هذه العلة وقيل في هذا ان لا يصح من الجاهل وقلة الخيرة ومن يبينون بما في كلامه من المشاهدة والخاصة فاما ما ذكر
به هشام بن الحكم رحمه الله من القول بالجملة لا لا اجسام ولا خلاصة ان هذا القول ليس بشبه ولا
ناقص لاصل لا معترض على مزج وانما هو ضرورة رجوع الى اثارها ونقصها الى المعذرة اكثر احكاما ياتون انما ورد ذلك على سبيل
المعارضة للضرورة فقال انما قلنا ان القديم مضاف الى شيء لا كالاشياء فقولوا ان جميع كالا اجسام وليس كل من غير ذلك ومنه
يكون مقتضا العدم عندنا بغيره وقد يجوز ان يكون مقصودنا الى استخراج جواب عن هذه المسئلة ومقتضاها من هذا ما الى ان يبقى
صنوعه من غير ان الرافض يجوز لها الى غير ذلك مما يتبع ذكره فاما الحكماء في هذه النسخة في انهم لم يثبتوا اجساما لها
ومذهب الاشياء والذوق عليه فليس في ذلك امر حكاية لما حاض في النظام والاشياء لا تملك على غيرهم فقولوا في مشددة لعل الامر ان
المذهب جيبا في توفيقه في اوقات تلحقها واحكامهم المختصين بهم ومن هو ماعون في الحكماء فيهم ولا يرجع فيها الى غاوى المصنوع فانه
ان يرجع الى ذلك في المعذرة لا في الحق وجعل الخطب له في حق حكاية في من فيه لا استنادا معا لولو كان في يد هشام الى ما يدعي
من الجسم وجب ان يعلم ذلك ويؤيد في الغرض في حكمه في قول الخوازي واحكامه بذلك ولا بد له ان لا يجد لها الخوازي في مقاديرها
يدل على روافد مشاهير من هذا الغرض وتحت على هذا المعنى الذي يذهبونه وادى عن الصادقة في قوله لا زال في ايامه مؤيدا بوجه
الغرض من غير ان يلبسنا ذلك قوله عليه السلام من عمل الخير وعنه مشايخ الشيعة فذهبوا على جامعهم واجلسوا في طائفة الجلس وهو ان
ذلك حديث الشيخ بهذا ناصرا لجملة يده ولنا من قوله هشام الحكم لم يثبتوا لولا انهم يثبتون في ذلك مع ما يلبسنا بالاصل اعدا اننا من غيرهم
لهم بغيرنا من الغرض والحمد لله في هذا ما اذا لم يثبتوا وانهم كان يرشد اليه في دليل النظر والرجاء وجه التاكيد على التائيد ومناظرته
تكتفي بوجه غافل مع ما ذكرناه على هشام هذا القول بان وبعبء اشياء كثيرة وهل اقل ذلك عليه عنوانه في قوله مع اختصاص
المعلوم بالصادق وهو غيرهم من هذه العلة لا في حق امر الاشياء في منتهى الى المشاكر في الاختفاء الذي يظنوه هشام لا لا يظهر
عنهم في الحكم عنهم لا يصح له في هذا الاعتقاد المنكرو والمذهب التشيع في تاسيس العلم فهو انما من كتاباتهم
تختلف من ارض الى كتابها ولا يحكمه من جهة فاسا في تكليف الاطلاق مما لا يفرق من عتق باله وله في رتبة صاحب نفسه
ذلك في غير العلم لان يكون شجرة او على الحقيقة على كماله وحيد في قليل هذه الحكايات ككثير ما في انما انما في نقل من جهة
شجرة وكان المرجع فيها الى قول المصنوع المذهب لم يثبتوا ولا يثبت اليها وما في ذلك من الاخبار المروية عن الصادقة وما كان ظاهر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بخیل

على ان الترخيص
الشرط لان يمنع فاعل او مبدل دليل
لها بل الواجب التزام الفصل عند حصول

ما قدرة لا تخرن ان ذلك يلزم في كل دليل على سبيل الجمع وليس المراد هذا وانما هو ان الامام مكنه عليه الامور وانما به ولا ما بنفسه وفي خلاف
 هذا على سبيل البدل والجمع يجب ان لا يصدق عليه قول الكل بنفسه ان يجمع الكل من وجوبه على الوجه الذي يقتضيه لانه لا بد من المبدأ وان كان
 يترامى وحكما لا يرتد كان يجوز ان يقول ما لا ياه نصفه قال في قوله في هذا الموضوع فهو غير صحيح فاما قوله ويصدقون انما
 الرتبة غير راجحة لكان من مصلح الامانة ان اخبر بذلك لا يلزم القول فقد مضى بياننا ان احدا من الذين انفصل عن الامور وغيرهم
 ان يلزم القول وان كانتا فانه غير لازم ضرورة بياننا ان لا يصدق على الاطلاق في اعادة ما ذكرناه فاما قوله ولو كان لا يصدق ذلك لكان
 دخول قوله لا يلزم الشك على الامانة وكان يجب ان يكون بخلافه قول الله قد قلنا لا امر كما فهمه وغيره من ان يكون القول غير لازم
 لو ان كان الثبات بعد القول لان لا يصدق احدنا بالآخر من الشك ما يقتضي وجوب ثبوتها كما في ما ذكره ولو كان ما اعتل به صحا
 ليجب ان يكون المتبايعان بعد قولهما عقد البيع وقولهما وحصول جميع الشراكات في بيع وعملها الرجوع في البيع من غير عيب من حيث كان
 يقول البيع وعقد في الاصل غير راجح كذا كان يجب المراد ان يحمل لما يصدق قولها عقد الكفاح ودخلها في غير خروج من ذلك ولا يلزمها
 الثبات على ما لم يكن القول واجبا عليها وانما صدق كل هذا ثبت ان الذي يصدق من ان القول لازم من حيث لزوم الثبات فلا
 البطلان فاما قوله يقين من حصر ذلك ان الامام اذا كان مخيرا في القول من اعادة ميراثه نفسه وعن قوليه بنفسه الى انه انما
 اسهر الى امر كان للاسراء بخلاف الخروج عن الامارة ما لم يلزم الامام صفته زائدة على اقامته امير المؤمنين كان يجمع بين الامام
 لو لم يكن اقامته راجحة فنقص ايضا بما ذكرنا في البيع لان المتبايعين ان بعد كل بيع في البيع ولما ان كان يتبايعا بجملة لا
 يخرج في ذلك ولا يلزم بواجب عليها ومع هذا قلنا لما ولا لكل احد منها ما يصدق عليه البيع وفيه لو تكامل شرطها لم يخرج عنده
 منه وكما لا يدل هذا على ان البيع في الاصل واجب كذلك لا يدل بحريم الخروج عن الامانة. هذا القول فيها على هذا الوجه
 ولا بد من قولها على ان ما ذكره من نقص من وجه اخر وهو انما يتزعمه ان يكون في المصراع ما قد تكاملت شروط الامانة فيه وحصل من كل
 واحد منهم صلاحها واضطرابها من غير ان يكون الامام على الاخر من في حق الصلاح للامانة وان لم يكن يكون بغيره في بعض
 ظهير يمكن يدع وجوبا شائنا يضلنا على الوجه الذي ذكرناه ونحن نعلم اننا اتفقوا هذا كان اصل الاختيار يخرج في اختياره وكل واحد
 منها معرض لامر عليه ولا يكون الذي يشار ويعرض لامر عليه في القول والرد وكذا في الثبات بعد القول بل عدم انه يجب عليه القول
 وكذلك يلزمه الثبات فيبطل ان يكون له في جواز خروج الامير عن الامارة ما ذكره من كون الامام مخيرا في اختياره واما ما ذكره من ان
 العقد لو كانت هذا الوجه لا شائنا قلنا في ذكرنا حالها جواز خروجها عن الامانة بعد قولها من حيث كان من قبيلها وانما هي اية ما قام
 قوله وبعد هذا ثبت الشرع ان الذي لا جمل بتمام الامام هو ما يقوم بمصلحة الدنيا والدين من اجل ان المصالح ودفع المضار من غير
 تخصيص من بل لا احد لا يوفق ذلك خطا حاصل ويجوز وقد علمنا ان ما هذا حاله يلزم التوصل لانه يتوصل الى دفع المضار المشوكة
 او المعلوم وقد بينا من قبل ان الامر المعروف والنوع من المتكبر يجب ان على الوجوه التي ذكرناها وما يقوم به الامام ان لم يرد على حالها
 لم ينقص شيئا من التوصل اليه بل يلزم على الامانة عند من يوجه اما ان يجب مصلح الدين والمصلح الدارين بالوجهان وقد لا هنا
 من مصلح الدين وجبت لانه من طريق القول ولم يفتقر فيها الى التعمق والشرع كما يجب بظهورها من مصلح الدين بالقول وهذا
 ان اراده فهو دخول في عينه هنا لم يوفق بناء وان وجبت للامير ايضا وجبت ذكرنا لان هذا القسم مشغل على القسم الاول وراي عليه
 وان وجبت من حيث مصلح الدنيا ولا خلاف في المنافع ودفع المضار والديوت لم يعمل من ان يكون ذلك المنافع والمضار ما يجب اجتماع
 والخير بها ولا يجب ان كان مما يجب ذكرناه منها وجبت لانه من طريق القول لان جلا ب المنافع ودفع المضار النوع يجب
 في كل حال ولا يجوز ان يكون غير راجح يجب فيها الاجتهاد في الحق بالفضل وان كانت مما يجوز ان يجب ان لا يجب الواجب على صاحب
 الكتاب ان يورد في الثبات وجوبا فلا حرجا فيها وبذلك على وجوبها لانه اذا كان وجوبا جواز حصوله ونقطة من طريق الفعل
 لز من ثبته بمصالحها ودليل صحتها ومصلحة الامر المعروف والنوع من المتكبر لا يفتقر عنده شيئا لان في عينه ان يقول ان في ثبته ذلك
 بالمعنى المخصوص الاجماع الامانة عليه الامانة خارجة عنه لا يجمع فيها ولا يجمع يقتضي وجوبا على التخصيص ومن ادعى نحوها بالامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر وجب عليه ان يصدق على دعواه وبما وجبها في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يقول ان لانه لا يفتقر
 لمصلح الدين وان لم يفتقر من طريق القول كما قلناه ونحوها ما يكشف المقصود من كون مصلح الدين لا فائدة فيها ان الوضعية وجوبها

الاحوال ذوال النظار واشغال طرفية الاصناف يستصوب عن تمام وان ذلك مما يجوز حصوله في كل حال يشار اليها وهذا نص
 بخلاف العلوم الذاهبية التي وجودها في كل حال والامام في كل حال واوان والحاكمين والاولا كلها امتساوية في الحجة اليها مما تأول ولا
 يمكن الاعتماد في كل حال على قولهم ان الامر من قرشي وانما واجب بها هذه المتقدمة على وجوبها ذلك لانهم قد بينوا المتقدمة
 لا تنفع القضاة الاضمار ويكون فضلا لا يقيدون كذا واجبه فنرا ان اراء الامامة الواجبة من قرشي ونعنيهم وروان بريان
 الامانة المستحبة التي قد بينا اليها او التي يلزمكم في حال دون حال فخذوا من صاحب الكتاب الذي رد على من يقلق بالقرينة التي ذكرها
 مشايخنا المستعلمة في الرد على طريقته التي ابتدأ بها هذا الباب تام في فهمها مقامات في فهمها اعتد الامام ان قوله لا يمتنع
 من قرشي ان كان بصون الخبر فهو مقتضى الكلام اختاروا من قرشي وانما اخرها اماما عليك من قرشي ولو لم يكن بمعنى الامران
 كان له لفظ الخبر في اساع الاجماع به على الاضمار ولا يكون الخبر ثابتا عليهم الا ان كان ان في الحقيقة اوله معنى الامارة التي
 عنده ان يريد بذلك وانتم اماما عليكم من قرشي ويكون الخبر مقتضى الاضمار الذي من قرشي في كل ما من قرشي في كل ما من قرشي في كل ما
 انما من ذلك ان قوله تعالى والسارق والسارقة فطعوا ايها بما ووجهه تعالى في هذا الخطاب الى الامارة وفيه من لا يمتنع وجوب
 الامارة الاثر وهو خطاب لعموم الناس انما يقطع السارق ويكون مقتضى الكلام والسارق والسارقة فطعوا ايها بما من كان اماما وقوله
 من قرشي ان الامارة الواجبة من قرشي وروان المستحبة التي قد بينا اليها الفكرة ذلك يقال من ان خطابه تعالى يقطع السارق من قرشي
 الامانة الذين يجب انهم دون الذين تدل على انهم اوله على استصحابها وهذا ما لا يصلح منه قائله ولو لم يكن الاعتماد في
 على ما كان من مستصواب الحق في انهم خالفوا الوليد يوم موته امير وذلك ان الكلام هو في وجوبه لا في كونه نصوابا ولا ان امره
 في الامانة لا طريق القياس لا يصح فتاكر الامارة فاستعمله وعول عليها لان مقتضى القياس ان اثبات وجوب الامانة
 استخرج علمه اذ القياس من تمام وهي على ظنه لان يمكن من اقامة الحدود ونظما الى اهل القصد وجوب علمه اختاروا من
 يقوم بالحدود كما وجب عليهم اذ القياس من مجموع ذلك واستعمل ايضا فيها القياس من وجه آخر لان استخرج علمه وجوبه فانه
 الامارة والفضاء الحكم على الامارة ووجه علمها اختيار الامانة لا يصلح فيكون مقتضى القياس ان يثبت وجوب الامانة وكل هذا سلكوه
 طريقه القياس كما يجب يتكروا صاحب الكتاب في شغل في الامانة ما هو المشغل والمعلق بها قائله وقد ذكرنا في هذا الموضع في المختصر
 على ان الامام انهم رجوا الى دليل لان الامانة في الاجماع من اصل دليل ووجه الامانة وجوبه في ذلك الذي هو من قوله ان
 وليهم باكر مقتضى قوله في انهم انفسهم في انهم وليهم عموما في قوله في انهم انفسهم في انهم وليهم عموما في قوله في انهم
 هاديا كذا يعلمكم على الخبر الذي وردوه وحكم ان يقتضيه ان القضاة على وجوب الامانة واما الامام رجوا
 اليه وعولوا عليه لو كان محصيا لا يمتنع في الحقيقة ولا على وجوب الامانة لان مقتضى القياس ان يثبت وجوب الامانة في المختصر
 لفظ الامارة ووجهه بلفظ هذا الخبر ولا يمكن ان يقولوا ان الخبر عام في اعيان الاولين للامانة وليمن في اصل الامارة وجوبه فانه
 في الخبر لفظ الخبر لا يمتنع وان كان الامر على ما ذكرنا فليس ايضا في لفظ الخبر مع الخبر في اعيان من يولي الامانة ولا يمتنع في
 وانما الامانة في الخبر في الامانة ولا يمتنع في لفظ الخبر في اعيان من يولي الامانة ولا يمتنع في لفظ الخبر في اعيان من يولي الامانة
 لان ذلك الذي هو مقتضى هذا يقتضيه ان يكون موجبا بصريحه او بضمه او بغيره فاما الامانة وانما ذلك فلا يمتنع في
 قوله والذي يجب ان يحصل في هذا الباب لا يمتنع من القول بانه دل في الجملة على ما يقوم به الامانة ويتبين من غيره وعلى صفات الامانة
 كما يجوز استدلاله ان ذلك من جهة القياس لو صح ذلك كان لا يجوز ان يستدل بك قياس الامانة على الامانة وهو موقوف على ان يثبت
 الاصل بالبرهان لا يمكن ان لا يجوز ان يقولوا علمه انهم باكر مقتضى هذه التولية والشرع بان ذلك يجري مجرى خبر
 على وجه مقدم في البيان فخذوا ثبوت ايضا بالامانة انهم في خبره سألوه عن مجموع الامانة بعد ذلك لا بد من علم الامانة على
 التوكيد انما وكان ذلك بيان ان خبره في الامانة من غير طعن في الامانة وصفه وما يمتنع به في الجملة فخذوا ان بيان ذلك غير محتمل
 اليه لان القول تدل على وجوب الامانة وعلى صفات الامانة وما يحتاج اليه وما يدل القول عليه خبر يجب بيننا من طريق القياس
 ولو لم يكن ذلك من طريق القول لما اجتمع في كل من الرسل كما اراد ان الامانة على ما كان جوده الرسول من امورهم
 كلياتهم وبغيره فانه لا يمتنع على وصفها وانما يثبت الامانة وتقوم القضاة والصفاء والعلوم من القول في خبره ذلك ما يمتنع

الاولى والاعلى
 الامانة والبرهان
 في الخبر
 في الخبر

[illegible]

اپنی اپنی

ما بين هذا الكلام وبين صورة المعلومة لا نكثف في المنصرفة بالرفع إلا بالامام ولو وقع فيه مقام غير ان ذلك وصف
 له بالقدرة على الاستدلال عليه وكيف يمكن ذلك مع مدحك للموصوف في اللطف انه غير متع عند ان يعلم اللطف
 ان شيئا يصلح المكلف عنده لا يوم غير من جميع الاشياء في صلته مقامه فلو انك تامل في معرفة الله تعالى وهي احد الالحاقات
 اذا قلت ان من غير معرفة من جميع الاشياء لا يوم وفي صلته المكلف مقامه من المحط والقدرة في صلاح المكلف انما لا يجعله مقاسا
 ما كان يكون جوابا وما نأمل ان قال هذا ان يستغنى عليك جوابا بل يكون مكان جوابه الجب من غفلته وحدها على الترتيب
 منزلة على ان من يقابل بلطف النفس او اذ بها فتراه من رضاء العضد وجواز فعل الشيء لا يجوز ان لا يوجب الامام بل رفع النفس
 لا يعلم ان وجوده ليس بدليل في العضد اللهم ان لا يحصل وجوده فاضا المقتضى النفس وهو فعل العباد وبكون قوله ان يرفع
 النفس اشار الى مقتضاه فعل الكلام والعرض ويرد به بالنفس في الاصل فعل الشيء الذي هو غير ما هو مع فقد الرضا ومعلوم
 وجوده برضه ويقتل برفع على هذا الوجه القول بان وجوده يرفع النفس ان كان الحق الاول شيئا ورتب قال صاحب الكتاب ثم بقا
 لم يقل كون الامام محمدا باضطرار لو باسند كالان قالوا باضطرار ونفسهم لا يثبت في ذلك بل يجوز في سائر امور الدين ان
 تعلموه باضطرار ولا يبعد النفس فيه وان قالوا باسند لا بل لم يفهمهم يمنع من ثبوتهم بما كانوا من الاستدلال على كونهم
 قالوا من لزوم الحاجة الى الامام انهم في الكلام منه في الكلام في هذا الامام ووجب لك ثباته لا لولم مع انهم لا يثبتون كما لا يثبت
 الواحد فلا بد من القول انه من كلهم معرفة الحجة والامام ينضرن من عجزهم قبل لم يجوزوا مثل ذلك في سائر ما كلفوه وان كان
 النقص مما يقال له كمالك هذا من غير موضع احد ما هو عليك علينا الجواب الحاجة الى الامام لم يعلم عند وجوده ما لا يعلم عند
 ضده فعد بينا كيف قولنا في هذا وقتنا عن غير طرفة واذا فقيده واجبه فلا بد ان يبال على المكاشفة ما حكينا
 بولك يجوز في سائر امور الدين ان تعلموه باضطرار ولا يبعد النفس فيه ولو علمنا سائر امور الدين باضطرار كما الزمنا كان
 الحاجة الى الامام ثابتة في جميع كونها لطفها في عبادته للشيء وفعل الواجب ليس صحيح الاستدلال عند وان علمنا سائر الدين باضطرار
 لان الاختلال بما علمنا اضطرار المصنوع ما عند ضده الامام ولا يمنع كوننا مضطربا في العلم وجوبنا لفعل من الاختلال به وكذا
 مضطربا في العلم به من الامام عليه لان اكثر من يقدم على الظلم وتجاوزاته من العباد يقدّم عليه مع العلم بصحة الموضوع
 ظنا وان كان لطفنا في بعض التكليفات عجيبا ان يكون لطفنا في جميعها وهذا ما قد كشفا عنه وعن ضده فينا تقدم وذلك على
 لا يمنع في الاطراف المصنوع في العموم والخصوص من جهة والعموم من جهة اخرى فليس عجيبا ان كان الامام لطفنا في رضاء الظلم واليغوى
 لزوم الاستدلال في الامام ان يكون لطفنا في كل تكليف حتى يكون لطفنا في معرفة نفسه ثم يقال ان ليس معرفة الواجب العباد على الوجه
 الذي جبا عليه لطفنا في جميع فعل الواجب ان لا امتناع من سائر المعصيات فذلك وجبتم المعرفة بالحق من حيث انهم معرفة الواجب
 والعلم بالاجابة ان قالوا بل لا اضغول ان هذه المعرفة الواجبة اليها لطفها نفسها حق يكون المكلف لا يصح اجابا عليه لا بعد
 ان يتقدم معرفة الواجب لطفنا ان قالوا نعم فتشاذ ذلك ظاهر ان قال لا يليل له اذا اجاز ان يستغنى بعض التكليف عن هذه المعرفة
 وكوفا لطفنا في الاجابة لا استغناء عنها في سائر التكليفات ان قالوا المعرفة بالواجب ان لم يكن لطفنا في بعضها من حيث الاستغناء
 ذلك فيها فانك ما هو مقامها وهو الظاهر بما علم بها لطفها من لطفها في تكليف المعرفة وان لم يكن مالا للطف في سائر التكليفات
 بل لا يرفع عنها بل لا استغناء عنها فانقول انك ان معرفة كل الامنة فيعمل ان يكون اللطف بها معرفة الامام لا يرفع في اول الامنة
 من ان يكون معرفة واجبه وان لم يتقدم المكلف معرفة الامام غيره واذا استحال ذلك جاز ان يكون مقام المعرفة بالامام في هذا
 التكليف غير ما هو واجب ان يتم هذا الوجه سائر المكلفين والتكليفات الحرجية ان بهم اللطف المحاصل المكلفات استدل على
 معرفة الله تعالى ومعرفة توابه وعقابه في سائر التكليفات لم يسلح الكتاب فقال لم قد علمنا ان الامام لا يصح ان يتغير حاله في القد
 والانه العقل وسائر وجوه التفكير فلا بد من كونها خاصة وكذلك قالوا لم يعلم ما كلفوه من ضرورة مع ضده في سائر ذلك فما
 الذي يمنع من ان يشهدوا بما يعلموا ما كلفوه ويؤمنوا به مع ضده الامام وهذا كان خالما مع ضده لخالص مع وجوده انما ينبغي
 بالنظر في الاول وذلك ممكن مع عدم موافقا له هذا انهم منك علينا الجواب لا يثبت وجود الامام في كل زمان لم يعلم عند وجوده
 ما لا يصح ان يعلم عند ضده ان كانت لا تدل على العلم بوجوده في الحالين وقد تقدم اننا لا ندع ذلك ولا نغفد وبيننا كيف

القول فيه ما قولك فالذي يمنع من ان يشهدوا ويعلموا ويعتقوا بما كلفوا ضد ذكرنا سابقا لضمنا ما الفيا جميع ما كلفوه فهو
وان كان معدودا على ان ذكرنا فالامام لطفه في وقوعه على ما دللنا عليه وحال اذا كان لطفنا يكون خالما مع وجوده كالمعظم مع ضده
في الفيا بما كلفوه من المبادات التي يقتضيان وجود الامام لطفه في وقوعها وضده في نفيها على ان ارضاعها ثم يقال له هكذا يقول لك
نافي لطفه مع نفي ان جميع الاطراف في حال الكلفة في ضده والامر الى ما يبره وجوده القميص لان الكلفة يمكن من الفعل مع عدم
المكلف كما انه يمكن مع وجوده فالاجازة لا تستغنى عن الاطراف ولا تضيق بما كلفه على غير وجهه وتكميل جميع ما يطلب
به هذا القول وبوجه الغدوة والعقل الحاجة الى الاطراف بمشبه بطل قولك قال صاحب الكتاب ثم يقال لم يجز على غير وجهه اذا
لو ظهر الامام حتى يزول النقص عن ان يكون الحال ما لا يخلو ولا يخرج في زمان لان النقص لا يزول بوجود الامام وانما يزول بما
يظهر منه ويعلم من مثله وهذا يؤيد وجهه في هذا الزمان وفي كثير من الاوقات ان يكون المكلف معذوبا او التكليف سائطا
فيقال له ليس يجب ان لو ظهر الامام فثابت لضعف برهان يكون الحال عند عدم ظهوره كالحال عند عدم عيشه لا مراه ان لو ظهر الامام
الظاهر له ولا يلزم ان يكون له في الغيبة والاستثناء كان المجز في قول المكلف به عليهم فكانوا هم الماضين انفسهم من الانشغال به واداءه
عنه لتمام فثابت لكلفه في الانشغال به كان المجز في ذلك على من يؤمنه المفع به وهو لا يمتنع على اذا واجبه اذ علة المكلفين
عليه في علمنا ان لا بد من وجود الامام وبما يظهره من الاضداد سواء علم وخرج الطاعة ولا يقدر من المكلفين ان يعلم انهم يخفونه
ويطعنون في الغيبة وهذا بخلاف ما قلناه من كون المكلفين معذورين في سقوط التكليف عنهم فان قال اذا كان المكلفون معذورين
وقد غابوا الامام على نحو ذكرنا وجوه الى التوكيد بحيث لا ينفقون به ولا يصلون الى صلهم من جهة فحين ان يقطع عنهم التكليف
ام الامام وبهذه الصورة لطفه في انهم ما ضلوه وقد مضوا من هذا اللطف في روافي هذا الوجه من قطع بطل فحين ان يكلفوا فصولا
كما لا يلزم وجوب سقوطه عنه ولا يفرق في سقوط التكليف عنه حال غيبته ولو جيل نفسه وفضل الله تعالى اهل البيت في خبر حال الكلفين
الماضين للامام من الظهور والقيام بما لا يملكه في الفاعل لعل نفسه في سقوط التكليف لصلواته مع القيام عنه لان من قطع بطل نفسه
فما خرج نفسه عن التمكن من الصلوة كما لا يملكه لا وصول له الى هذه الصلوة في حق من اضله وسعدوا في علمنا ان كلف حال الظاهر
الغيبين للامام لانهم قد ذكروا ويعتقدون من ان الزاخر وما اوجبوا الى الغيبة ويجرون في هذا الوجه من قطع بطل فحين ان يكلفه
للصلوة كما لا يملكه عن ذلك وان قال في حال غيبته ما يمكن من الصلوة لانه دخل في الزاخر في حق من فصل الصلوة فان قالوا فاصدا
الذي فعله الظاهر في غيبة الامام من الظهور ويعتقدون لصلواته فحين ان يكلفه من ان الزاخر في حق من فصل الصلوة فان قالوا فاصدا
عندنا من ظهوره هو علم الله تعالى ان الظاهر في حق من ظهره فله وعلى قوله وسقطك من جيل الله تعالى في حق من يكون المانع
من الظهور لا ما ذكرناه لان مجز الحوف من الضر وما يجز مجز الضر وما لا يبلغ الى تلف النفس ليس مجز ان يكون فاعلا فاقدا
من لانه من تقدم ظهره مع جميع ذلك وليس مجز ان يجيل المانع من الظهور علم الله تعالى من حال بعض المكلفين او اكثرهم انهم يخرجون
عند ظهوره في بعض الاحوال لان من بشر انه يعمل ذلك على وجهه يكون ظهوره مؤثرا فيه وجب سقوط ما عولنا عليه في اصل الامانة
من كونه لطفنا في الواجبات وارتفاع البغضاء وزعمها ما ناهى من كونها اسفل في حال من الاحوال وان لم يكن ظهوره مؤثرا
فيما في الغيبة او اكثرهم استناد من تقدم من لانه ولا يملكه كثير من الرسل الامام من بعض المكلفين من الغيبة في حال الامانة
له ولا بد من البينة والاثبات الذي كرهه دون غيره فان قال اذا كان المانع هو ما ذكرناه فهو جيبه كل من كان في
العلوم ان رجس قتل من اقام او بين ان وجب الله تعالى الاستثناء والغيبة ويحظر عليه الظهور والافان جازان به الله تعالى في بعض
يعلم انه قبل من جيل الظهور فاذ مثل ذلك في كل امام بطل ان كونه المانع ما ذكرناه فهو مثل انما اوجبنا ان يكون ما بيننا وما ضا طر
ان يكون مصطفا للمكلفين مقصور على ذلك الامام بعينه ويتر في معلوم الله تعالى ان احدا من البشر لا يوصف في صفة الخلق بما سطر
مساو من اشارة لعلنا في جيل الغيبة في الاصل لعلنا في الاصل لعلنا في الاصل لعلنا في الاصل لعلنا في الاصل لعلنا في الاصل
فان قال اذا كان المانع للامام من الظهور فاعلموا فاعلموا ان الظاهر انهم المخصوصون به فما ذكرناه اوليا ثم معتقد انما منه
وهم معتبرون من عند الله في المانع الذي كرهه فوجب عليهم احدا من ان نفوا ان التكليف في الامام لطفه عنده سائطا عنهم هذا
يخرج عن الغيبة ونحو القول بظهور الامام وتعدون ما ضلوه من وكل احد خلا من انفسكم كوايهم وبين الاعداء في المانع الذي

يسئون

بعدم هذه الطريقة وحلت كل امك هذا عليه فمدا منقاه . بل انما اعلم باننا لا نرى من الصواب ما مافان الامام المعرف في نحو
الطيف بها فقلنا انها عاين في الاحوال وساد في المعرف في ذلك وان لم يجب القطع على انها لطيفة كل تكليف كالعرف في ذلك
كل مكلف حتى تجد في المصومين وقد تقدم ذكره المصوم في العموم في الاطاف ولها فاقه بتفاته ذلك ويختلف ما لا يحتاج الى
عادته ومن غير الامور قد يصير بان الصلاح قد يكون في الامال بقران لطف الجكلف قد يكون ان يصل من غيره ويؤكل الى نفسه
وهذا حاله في كل العمل الملاءم ما يبره من الفضا ويستحسن في موضع شئ من الصلاح حتى انما لا يخلو الفاضل في المصومين المكاره وغيره
الا فقلنا ان لا يكمل العمل الى تعويضه والمنظر في الفرض وان لا يمتنع له او اكثر ما جعل فيها الفقيه الذي شفقتهاه وناهنا
في سائر الال صاحب المكاتب منها ان لا يمتنع من ان يكون ذلك في كل امر كلفوا وفي بعضه دون بعضه ان جلا من ذلك لمز المجاهد الى غير
في النظر في العمل بالعلم باننا نجزه ويؤدي الى ما ذكرناه من الفضا وبلزم حضور الجهر في كل وقت عند كل مكلف او بلزم اشد
ليصح ذلك بهم في سائر ما فاته سواء وان اذ او لطفه بعضه ذلك ميله اذ كان حال الكل سواء في ان لطفه في بعضه دون
البعض بقا لم يمتنعنا ما يمتنع الصادرات ان يكون الامام لطفا في بعضه واصلنا بينه وبين غيره بالاجيب القطع على مثل ذلك
ولنا في الاستعدادات وما يرجع الى الفاضل والعلوب كالنظر وغيره ان ليس بواجب ان يكون الامام لطفا في غيره من غير شئ
يعلم فقلنا في حال المكلفين انهم يودون الواجب عليهم فاعادناه مع فضا الامام ويعوم مقام تعينه بهم فبعضه خبر من خاطر
او غير ما طرأ ما في ذلك ان حال الكل سواء فليس كذلك لان كل عامل في نفسه ضرورة ما بين حال الرضاء ولا يمتنع من عدم السداد وطريقه
العقل والاضاف معناه الظاهر في كثير من رتب لطفه او لغير معلوم مثل ذلك في كل الواجبات فاعادناه حضور الجهر في كل وقت
واشأن جميع فضا مضمون فيه مكره فان قال انك من لا تظنون على ان الامام ليس بلف في كل الواجبات بل يجوز ان يكون لطفه في بعضها
واما استمن من لطفه على وجب كونه لطفا في جميع فضا جازع على ما صرح به ان يكون لطفا في الكل تكليف الجواب مع هذا الجواب عما
المتساو في كل حكم الجواز مخالف حكم الوجوب في هذا الموضع لان الوجوب يقتضي بان ما لا يمتنع له من الجواز لغير ذلك فان
قال اشأن ان بين الجواز والوجوب لغير الذي ذكره فهو غير ان كان جازا ان يكون الامام لطف في كل واجب معرفه ما من غير ذلك
كل وجه فلو علم فضا هذا لانه كان يجب على كل من لم يعلم ما ذكره لم يمتنع بكتفنا لغيره وجود ما لا يمتنع له وبيان هذا
الجهل في كل كبر ما بوجبه علينا في الاشاع من كثير ما كرهنا فلو علم على ان ما عرفنا الامام الذي في امنا لطفنا يحتاج الى
معنى لطف في مثل ما يحتاج اليه الاضاح التي ذكرها فاحس كون وجود امام اخر لطفا في كاشا كاشا لطفه في غير ذلك فان لطفه
ذلك الامام كالقول في هذا الاصل لطف بالامام بل هو كان فاعادناه في المعلوم لرفع تكليفنا ما وجب الامام لطفه في بعضه
بانتاكتفون بذلك كذا فعل في لغير الذي قد رناه لغير المعلوم والعهده في الفصل بين الوجوب والجواز لان الوجوب مع
ثبوت التكليف في فضا وجود ما لا يمتنع له الجواز لا يقتضي ان لا يكون ثبوت التكليف في ثبوتها من ان يكون في المعلوم ما يقتضي
ضمان الاقناع في ما كان منه يمتنع الى الحد فهو جواز لان ثبوت التكليف لا يمتنع ما يمتنع في ما لا يمتنع في قال لعله ما ذكره
بوجوب الامام لطفا في جميعه من ابد وعقابه وهذا وجب ان الناس عند وجود الامام كالمتجهن الى ضل الواجب
الاشناع من ايقع فلا يمتنعون في اقبال وليس يبلغ خوف الناس من ابد له انما ورجعهم الى حد الجاهل لا يترى بعضهم قد
بواقع الجميع وجود الامام وبنساط ابداهم ووجه سلطانهم ولا يمتنع من يمتنع في حال وجود الامام لغير المخرج والغير يجوز ان
بعض المدح فما الانسان لمجلا لوزن في هذا الموضع ان يكون المكلفون مجتهدون الى ضل الواجب لاجل خوف من الامام الذي
انما لطفنا لغيره باسقاط العقاب لطفه في التكليف لا يمتنع ان يكون عند هذه المعرفه في الجناح لغيره ان يكون
مجتهدون وغيره يمتنع في الشواهد ان قلت ليس يمتنع ان يترك المكلفون عند المعرفه باستحقاق العقاب لفضل لغيره يكون هذه
المعرفه اعيه لهم ان ذلك يدل ان ذلك ليس يمتنع ان يترك الناس استباح عند وجود الامام وبنساط ابداهم والوجه الذي قد
عليهم في كاشا يكون وجود الامام وبنساط لاهل صاحب الكتاب بعد ذلك وجب جواز ان لا يكون لطفنا في بعض المدح
ذكره وفي ذلك الاستناعا من الجهر في بعض المكلفين وفي بعض الاعضاء يقال الذي ينبغي فلك ما فاته من الامام الذي لا يمتنع
كون الامام لطفا في حد لا يمتنع وان لا يوجب بقطع منه كونه لطفا في الاخر وليس يجب ان لا يكون لطفنا في غير

انه لطف الامام
بفصل الواجبات
والاشناع من
المحطات في
العلم به الامام
لطفه

لان هذا لو وجب لزم ان يخرج كبر من الامكان عن كونها الطائفة لان من لم يقطع على ان الطائفة كل تكليف لم يكتف به ذلك
 فيها لانك ان دعيت طوبى بالبرهان ولا برهان يقطع به على عموم كونها الطائفة جميع التكليفات اذا جازت اختصاصها بما قبل ان
 تتكون يكون جواز ان يكون لطفان في بعض التكليفات كجواز ذلك في الكل فوجب ان يخرجها من ان يكون لطفان بعد هذا الزيادة
 عند الاستدلال جواز انك قد استدلنا ان صاحب الكتاب من هذا ان لطفه في ذلك لا يجوز ان يكون وجوده في الامام واما هو فيكون
 في بيان فهو بيان في مقام بيان وتبين لطفنا في مقام تبينه فقال اذا كان في بيان غير من لطفنا وتبينه في مقام بيان
 الامام وتبينه في مقام بيان لعل في وجود الامام لطفه من غير ان لطفه في الامام لا يكون في الامام ولا في غيره من
 الوجه مقامهم وازاد في غير ذلك من الاعتقادات والتبني على الظهور والاشكال في ذلك كما لا يخفى من غير ان لطفه في الامام
 الكتاب منها ان فضل الجواز استغنى في مقامه بكونه من غير ان لطفه في الامام لا يكون في الامام ولا في غيره من
 عن الجواز الاخرى يكون لطفنا في الامام استغنى من الجواز واداء الواجب له فعند ذلك لم يردنا وجوبه في غير ذلك لان
 كما لا يخفى عن امامه استغنى هو في الامام لا جاز ان يكون في الجواز ولا في الامام لطفه في الامام لا يكون في الامام ولا في غيره من
 لا يجوز في ذلك في غير الجواز ولا في الامام لطفه في الامام لا يكون في الامام ولا في غيره من
 يتبع ان يعلم فضل الامام من ان بعض التكليفات من غير ان لطفه في الامام لا يكون في الامام ولا في غيره من
 ويكون معصوما لا يحتاج الى الامام من هذا الوجه غير ان الذي لا يجوز من هو ان يكون في المعلوم ان غير وجوده لا يرد في مقامه
 لطف من جاز عليه من التكليفات فضل التبني واداء الواجب في الامام لا يكون في الامام ولا في غيره من
 ابعد من فضل التبني كما يكون كذلك عند وجوده لا يرد في الامام ولا في غيره من
 عند هذا لا يرد في وجهه ووجهه في الامام لا يكون في الامام ولا في غيره من
 صوابه بل ان كان يجب جواز كون الناس مع هذا لا يرد في الامام ولا في غيره من
 علم بل ان هذا لا يرد في الامام لا يرد في الامام ولا في غيره من
 من ان التكليفات في الامام لا يرد في الامام ولا في غيره من
 في كونه الاستدلال في الامام لا يرد في الامام ولا في غيره من
 الطريقة التي بها كاشف عن صفته عند ذلك ولا عند احد من اصحابنا المتقدمين ولا المتأخرين والذي يفتقرون به في ان لطفه
 في المذهب هو على خلاف هذا الوجه لانهم يدعون ذلك في بعض الخصومات والشبهات ما يكون في غير ذلك لانهم يدعون ذلك في بعض الخصومات
 مدفوعه يستكمل في بعض هذه الطريقة عند كراهية صاحب الكتاب في هذا الفصل وقد كان يجب عليه ان لا يورد في الكتاب ما
 هذه الشبهة المتقدمة التي لا يخفى بل ان على من تكلم في الامام ان يكون صاحبها في كتابها شهورا ومعها من يتكلم من اصحابنا ما كان
 ينسبها الى الكتاب والتكلم في الامام فانه مقام النظم بايراد ما سهل عليه نفسه ويكفه وصفا في صاحب الكتاب في مقام
 اخرى وجب ما قلنا باختلاف الامم في لطفه واجتهاداته وقالوا ان الامم من غير لطفه في الامام لا يكون في الامام ولا في غيره من
 الكتاب في الامم ولا يرد ان يكون علم ذلك مستورا في الامام قال وهذا يطل ما دلنا عليه من ثبات الاجتهاد فيقال ان ذلك لا
 اكثر اصلها في هذه الطريقة وعند هذا في الجواز الى امام بعد ان يتبين ما هي من غير حجة في طاعة الكتاب في الامم لا يرد في الامام ولا في غيره من
 المستدلون بهذه الطريقة وعبر ترتيب الاستدلال في الامم ان يقال لعلنا انهم كل ما يمس الجواز ليرد في الشريعة عليه حجة في طاعة
 من جازوا واما جزمهم اهل الاول في كثير من ذلك كما لا يخفى ولولا ما ذكرناه من انهم في طاعة الله والرسول ولا في طاعة
 وغير ما يدينون اجتهادهم وان ثبت ذلك وكما مكلفين العلم بالشرعية والعمل بالاجتهاد ان يكون لنا مخرج يصل من جهة الى
 ما اختلفت في الامم لا يرد في الامم ولا في غيره من
 لتبين اجتهادها واحده ما يدل على ذلك ان اجتهادها في الشريعة عندكم هو طلب غلبة الظن في الاول عليه والظن في الحال كونه
 الشريعة ولا يصح ان يثبت لظن في غير شئ منها او غلبه له لان الشريعة من غير علم لا يسلط الله تعالى من صلاتها ان لا يعلمها
 فيها الا غلبة في الجواز لا يرد في الامم ولا في غيره من

وهو كالتبني

كيفية يمكن ان يندد ذلك بالظن المحال والحكم من هذه الشريعة وما يوجب الظن بقضيه ومفعودها وما يذكره خصوصاً عند
ورود هذا الكلام عليهم من قولهم ان الظن يغلب على الشريعة وان لم يكن له طريق معلوم مقطوع عليه كما يغلب على احدنا اذا اراد
الاجابة على روج واذا سلك بعض الطرق عبط وسلم الى غير ذلك كما ذكرناه مما يغلب على العقلاء ومنه وان لم يكن لاشارة الى ان مقتضى الظن
ببعضه كذا ذلك لا يتكبر ان يغلب على العقلاء في الشريعة بما يوجب لها الحرمان بالهرم والحلل بالحل لا يفتى عنهم في دفع كل استنساخ لان
سائر ما يذكره مما يغلب على العقلاء من تقدمه عادة في امثال الرواية وتجيزه وسامع اخر من له منه عادة وتجيزه ولو عزموا من جميع ذلك
لوجوه ان يغلبوا فيهم في شيء منه يثبت هذا من له في سائر قطا وله سلك طريقا من الطرق ولا سمع باخبارا للمفسرين في احوال الطرق
المسلكة فلا يجوز ان يظن العباد لها في بعض الاستفاد في سلوك بعض الطرق وكذلك من له تجيزه ولا فصل به خبر الاجازات
واحوال الاجازات لا يجوز ان يظن في شيء منها رجاء لا خسرانا وانما سمع ما ذكرناه وكاننا لظنون التي تعلق بها عاقلنا انما يغلب على استنساخها
الى طرق معلومة وقد نازلها يحصل تلك الظنون وكاننا جميع الطرق التي يغلب فيها الظنون مفعودة في الشريعة بطول دخول الظن
فيها فان كان هذا يؤدي الى جميع المعنى للاعتقاد من المعقولة وغيرهم كان يكون فيها يخرجون بدون غلبة ظنهم في الشريعة ومثل ذلك
لا يجوز عليهم مع كراهية وقد يظنهم بغير العلم بالظن الذي ذكره فيهم كاذبين في وجها فيهم انفسهم على اعتقادنا وانما هم بطولون
في اخبارهم بانه غلبه ظن والعلم بالظن بين الاعتقاد والبطلان والظن والعلم ليس بغيره وفيها ما يجلب بغيره في كل احد من نفسه ثم يقال ليس
ما فصول من ذلك المعقولة وغيرهم من صاحب الاجتهاد غير طائفة في الشريعة على الوجه الذي تدعو به بالجميع من هؤلاء ان جميع من غلبت
بؤس الخلق في واحد من هذه الاجتهاد غير طائفة المعقولة بما يدعي له عالمهم وانهم جميعا كاذبون في قولهم بانهم عالمون وقولهم ايضا ان جميع
مخالفين في اصول الدين انما لا يفرقونها الا ذلك العلم كاذبون بما يدعيه من العلم بغيرهم التي يغلبونك فيها فان قلنا ان هؤلاء
لم يكذبوا فيبطلون انفسهم عليه من الاعتقاد وانما غلبوا في دعاءه كونه علماء وليس كونهم علماء متايعه الانسان من نفسه مضروبة
بذلك والغلبة ايضا لم يكذبوا في انهم يجهلون انفسهم على مراد وانما غلبوا في تبيينه بانه غلبة ظن وهو في الحقيقة اعتقاد بصدق الانبياء
له قال سبحانه انك لا تعلمون الا ما نزلنا من ان يكون عليه دليل كذا في هذه النسخة والوحيد والعدل فكما ينسخ عن الامام
فيه ما لا بد من ان يثبت عليه دليل فيهم كاذب لان الاعتقاد في هذه المسائل وان يقال ان من خالف الحق انما في من قبل نفسه بان قصر
في النظر والاستدلال الذي يمكن ان يفعله على الوجه الذي زعموا وجبا وفي ذلك ايضا الاستدلال على انما يقال انما كان ما ذكره
سائلا لو كان كل جن من المشرقة عليه دليل فيهم كاذب كاذبا لولا التوحيد والعدل فقد علمنا خلاف ذلك ضرورة لانه لو كانت الشريعة بهذه الصفة
لما تكلفنا ناس في التوصل الىها طرق الاجتهاد والاختصاص كما لو تكلفوا امثال هذا في التوحيد والعدل والامر بما ذكرناه اوضح من ان
يخرج احد من اعرض هذا صانعا في الموضع على شهادته انما طاعة كاذب التوحيد والعدل بل وجد المولود في جميعها او
او اكثر فاعمال الاجتهاد والظن وما اشبهه فانما هو خارج عن طريقه العقلاء فان قال ما ذكره فهو يؤدي الى الحيرة والى ان الناس قد كلفوا اعتقادا
الحق من غير دليل يصلون اليه من جهة دليل لما كلف فقد اضل الى الامام من اوصول اليه من شريعة وغيره فانما اقتل من الشريعة عن
الرسول ثم نقلا يقطع المذهب كلفنا فيه الرجوع الى التقلد وما لم يكن فيه تفاد ولا ما يعوم من جهة من الحجج القليلة ما لان الناس عدلوا
عن تقلده لانهم لو عاينوا بغيره وعول بهم على قول الامام القائم مقام الرسول كلفنا فيه الرجوع الى قول الامامة المستغنيين بعد الرسول
ولهذا نجد الحكم في جميع ما يحتاج اليه في الخواص وجودا فيما ينقله الشيعة عن منتهى وكل ما تكلف خصوصاً في انساب الاجتهاد و
طرق لظن عند الشيعة بغيره من اهل البيت ومفضل في صاحب كتاب بلزيم على هذه العقلة وجود الامام وظهوره والتمسك من هذا
لازالة هذا الاختلاف وبلزيم وجود الحق في كل بلد وعند كل فريق ويلزيمهم بطلان القضاء من اهل الجواز الصلطي عليهم اذ لم يكن فيهم
وان وجبوا ان لا يفتوا بالامام اذ انهم الامور وقول ذلك خروج عن من السنين يقال انما وجود الامام وظهوره في كل بلد فغيره
مضول كلام في معتبره بغيره من القضاء ولا يبطل كما لا يغيب بل يولاها من استوعب حكم الخواص وهم الشيعة باقتناع عن انهم
ومن عدل عن هذا المعنى الذي يشبهه لو لم يكن ان يفتى لا يفتى في الاكثر لا ما هو عام لغيره على الظن والبرهان فان قال هذا الصنيع
منكم باستنساخ الشيعة بطلان من طام الزمان لانها اذا كانت قد استنفدت علم الخواص عن قديم ظهوره من الامامة فما وجبها
الى هذا الامام يثبت انما كان يجب لثبته لو كان ما استفاد من هذه العلوم ووثقت به لا يفتقر الى كون الامام من وذاهم وقد

[illegible]

فهل يجوز وصول شوقه اليها بمثل هذه الطريقة ويستغنى عن الحج كما يستغنى عن الحج بفعلون الشرح عن الحج يقال له الامام عندنا وود
للشع الى الكل بنفسه مشافهه وبفسه بالفعل الذي هو من ذاته فلو لم يود وضع فريضة من الظالمين لاداه بنفسه واما ما قيل
فان لا يمتنع نقل الشريعة بل هذا ما نابار به هو الذي يدعو اليه ويحذر على اعتقاده وهو ان يكون الشريعة منقولاً في الظالمين فانه
لها مراتب لما يغير فيها ومثل ان لما يغير طائفة الناظرين ويبدلون عن توحيد عليهم في ذاته قال صاحب الكتاب ثم يقال لهم بل هم على
هذه العلة فينزل الشريعة بالامام ان لا يعلم شيئاً من الشريعة فاصح من يعرف بالظواهر اركان الشريعة كالصلوة وغيره او يستغنى عن ذلك عن انما
فهو لا يحتاج لشيء من سائر ما هو في الامام من يعرف بالامام في الحقيقة بعد الرسول ومن كان بعده من بني ائمة الراشدين ثم لم يرضع
الشريعة الى ما نقل عنهم واحد من جهتهم فانه لا يعرف اكثر من الشرائع ولم يبدل على ذلك الا فرج خصوصاً الى الحق والاستغنى في اكثر الاشياء
والحوادث وقد بينا ان ما نقلوا اليه لا يوجب معرفة ولا يفهم علماً فاما اركان الشريعة كالصلوة وغيره فليس ينبغي ان يعرف خصوصاً بالظواهر
ولم نقل ان الامام يحتاج اليه لشرع محدد لانه الوارث بل ينبغي ان يكون يتكلم عن شئ من امور الدين قال صاحب الكتاب ثم يؤول من جملة
الشريعة الايمان بالامام والمعرفة به فانه لا بد من نعم لانه من عظم امر الدين عندهم فيلزم ان يعلم ذلك بالظواهر من جهة الامام
فان قالوا من جهة الامام فيلزم كيف يعلم من جهة كونه اماماً واما ما يعلم صدره بعد العلم بان امره فاذن من الرجوع الى ان ذلك
يعلم بالظواهر فيقول من جهة الامام في هذا اكثر الشريعة بعد اركان الشريعة يعرف سائر ما هو في الامام المعزى بوجود امام في الجملة
وصفاته المخصوصة فطريقه الفعل وليس يفهم في الظواهر ولا في قول الامام وقد مضى طريقه عن ذلك على هذا واما العلم بان
الامام فلان دون غيره يحصل بالظواهر ويقول الامام انما مع المعجز لان المعجز اذ لم يعلم صدره من كونه وادعائه الامام الله
اجتمع تعالى به على الحق وجب تصديقه والتسليم له ولو كان المعجز اذ لم يعلم صدره بالتبني وجب التسليم لكل ما يدعيه ويؤيدوه
القطع على صدره فيه وهذا اجل من ان يختلفه من ان كونه اماماً لا يمتنع ان يعلم من جهة من حيث قوه من صدره لا بعضه ان يكون
قبل امامته فاما قوله فاستغنى عن الامام وانما هي الظواهر منها لا جاز ان يستغنى عنه سائر الشريعة فاستغنى عن الظواهر من
الامام بل وجه الحاجة فيه الى ظاهره لا فائدة فيها ان الظواهر ان كان يجوز ان لا يتقوا ذلك فلا فعل من جهة النقل ويبدان غلوه بجو
ان يبدوا عن نقله فاستغنى عن الظواهر في المستقبل كيف قوه لا يستغنى عن الامام بل يفتقر على ان يزلوا تلك الشبهة او اجاب بالاف
الحج من كل وجه ان الظواهر بالامام يستغنى عنه وكذلك كل ما كان حكمه الفروع عليه من الشريعة التي توارثها النقل وتطابق
له يمكن ما ذكره فادعاه في الطريقة التي نذكرها على وجوب جود الامام بعد النبي كحفظ الشريعة فيه وذلك ان جميع الشريعة التي كانت
فيها ليس بموازين بل اكثرها معقود غير الظواهر عن صاحب الشريعة فالحاجة الى الامام في الشريعة اذا كانت من حيث بنيانها وان سلم ان جود
به الظواهر منها استغنى عن الامام قال صاحب الكتاب ثم يقال لهم يجب على هذه العلة في هذا الزمان والامام مقتودا وعايناً
لا يعرف الشريعة ثم لا يخلو حالنا من وجهين اما ان تكون معدودين وغير مكلفين اذ ذلك فان حاز ذلك فينا الجوز في كل عصر
الرسول ودون ذلك يستغنى عن الامام ويطلب علمهم وان قالوا بل تعرف الشريعة لان قيل الامام فيلزم ما في وجهه يستحق ان يعرفها يجب
جواز نقله في سائر الاعضاء وفي ذلك المعنى عن الامام في كل عصر بقوله قد بينا ان انتم امة الحق العاقل بوجود امام حافظ للشريعة
معاً ومنه ما نقل من الشريعة عن النبي وما لم ينقل عنه جاز على ائمة القامتين بالامر به ونهيه واما ما نقله بان شيئاً من الشريعة يجب
معرفة لمن لم يصل من اجل كونه الامام من وذاها وبتبنا من خالف الحق وصل عن دين الله تعالى الذي رضاء لا يعرف اكثر الشريعة
يصدق لمن الحق الذي يوصل الى العلم بها لا يشق بان شيئاً ما يلزم معرفة من ينطو عنه وانما ظهر الشريعة من نفسه ولا يجب ان يكون
من هذا حكمه معذوراً لا يتكبر من الرجوع الى الحق فاما قوله ان قالوا بل تعرفها لان قيل الامام فان اردت اماماً زماناً فاستغنى عنها
انما يعرف اكثر الشريعة ببيان من خدم من تامة غير ان لا يفتقر الفروع عن الشريعة من الوجه الذي ترد في كلامنا سائر اركان
اردت تعرف الشريعة لان قيل الامام في الجملة بعد الرسول فاستغنى عن ذلك وبطلان ذلك وبطلان ذلك وبطلان ذلك وبطلان ذلك وبطلان ذلك
لو لا ما نقل عن اكثر من الرسول من ائمة البيان لما عرف الحق وان من عول في الشريعة على النص فخط وفضل عز النص ببيان
ايضاً ان جميع الشريعة لو كان منقولاً عن النبي ولم يقف عن شئ على بيان ائمة بعدهم لكانت الحاجة اليهم فيها غير من حيث كان
من نقلها فاضلنا اما ان لا يتقوا وبطلان نقلها ان يبدل عن نقلها فلا يعلم في المستقبل فذكر هذا المعنى فانه

بعضه في الحسد فيه لنا ما استعمل صاحب الكتاب من زوائد الخلق بالحق والواحد تكراره قال صاحب الكتاب بان قالوا ليس كلنا شرعاً ليق
ثابتاً بالتواتر كيف يصح ما تقدم به قبل لهم ان اردنا ان نبين ان حفظ ذلك ممكن بالتواتر ان ذلك حفظ علمهم لان قولهم الحاشية
الى الامام انما يكره من قبل علم ان حفظ الشريعة لا يمكن الا به هذا ارياهم انه يمكن بغير فقد بطلت لهجة فاما ان نقول في جميع الشريعة
انه يحفظ بالتواتر فيجب ان يكون ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة حفظ علمهم بل من جهة ما نقله بالتواتر لان ما نقله بالتواتر لا يثبت علمهم
وفيها ما يثبت بالكتاب لنقول بالتواتر وفيها ما يثبت بخبرهم بل من جهة ما يثبت علمهم بل من جهة ما يثبت علمهم بل من جهة ما يثبت علمهم بل من جهة ما يثبت علمهم
من مباح من غير واحد وكل ذلك يشعور به من الامام يقال له ليس يفصل مكان التواتر بجميع الشريعة اذا اقررت بان اكثرها التواتر
لا تواتر فيه ولا يكون ذلك مستوحياً للعلم فيقولون اني في تصرفنا وانتم في تصرفنا اولا فادعنا في استمرارها الا في الاستدلال بها
الطريقا وجبنا الحاشية الى الامام في التزويد لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
فقد ثبت الحاشية الى الامام في التواتر وفيها ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
فاما الاجماع فلا يخفى انه اذا وقع على ان في جملة المعجم مصوماً من غلطه وذلك لان الخطا لا يجرى على الخطا لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
ان يكون جملة ما نقله بالتواتر من جملة الخطا منها ومن من جملة الخطا لا يجرى على الخطا لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
الاختصار عليه في حفظ الشريعة لان كل الشرائع ليس من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
وتأويله كما قد علم من مجموع وبينه ان قيل ان الرسول لم يرد في ذلك الا انه لا بد من ارجاء هذا من الرسول من ان يتصل ذلك به ويكون
له طريق الى معرفة ذلك ان الطريق هو التواتر والجماع فلهذا وجب الرجوع الى ان لا بد من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
الرسول في تلك جملة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
وحال اخباره لا بد من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
من الاحكام والمشارع ما يستعمل في زمانه ان يكون على طريقه خصوصاً الاجماع والقياس ليس من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
لا قطع عليها قال صاحب الكتاب في قوله ان كل هذا التواتر كان واجبه فلهذا وجب عليهم التوجه الى قولهم في بعض الاحوال وفي كل حال
فلا بد من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
ضال في علمه فيهم وكان العقل في الجمع العظيم يقتضي ان لا يفسد ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
بالشاهدات والبرهان والادلة وما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
والله والظاهر في الشريعة بان يكون من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
لا بد من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
الذي لا بد من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
الشاهدات كاشعاً وهو ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
وان معها ضرورة ان كان من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
حصول ضرورة ان كل ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
الجمع العظيم منهم فهو لا بد من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
الواحد من ذلك وان كان بالاطلاق لا بد من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
ان يذهب ويذهب من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
على التواتر من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
سلفه في زمانه وان كان علمهم وان في زمانه بطلان كونهم من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
بالبرهان والادلة في العلم لا بد من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
فان لا بد من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر
فيها ان لم يكن من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر وفيها ما نقله لا من جهة ما نقله بالتواتر

لا بد لداعي الكتمان من البذلان وما اشبهها بغيره من كاداع معقول يدعو الى فعلها ونشر خبرها لان تصرف الناس في
 تجارتهم واسفارهم وكثير من معاشهم يقتضي ذلك ويوجب ان يعلم الياسر حاجته وما كانت دواعي الاذاع فيه قائمه وعلم الناس ان
 في كل زمان لا يجوز كتمان ذلك لان قطع الاذاع في غير ظاهر كل ذلك معقود من امر البذلان مع ما يتبادر من ثبوت ادراك
 المقتل بها واشاعتها ما نقل من كون الرسول في الدنيا فهو جار مجري ما تقدم من احوال البذلان من وجه لا بد لا غرض لعقل
 في كتمان دعائه على نفسه على وجه الظهور ويجوز ان يكون مخفيا ويجوز ان يكون مبطلا ولا من اعتد به كمن يترك
 من قبل بغير لان الاعتداء بتجديده عن حال الصادق والكاذب في الحق والمبطل في ما نقل القرآن ونقل وجود الاعلام سوى القرآن وهو
 ما لا يمنع حصول الداعي كتمان دعائه فيكون من طريق لا مكان وقوع الاختلال به بل من حيث ان يقدر ان الحال في المصدقين به من
 اكثره وانظروا هذه بل بان يقدر ان المصدق للدعوه كان في الأصل واحدا واثنين وكان من عدله مكدنا معا فلا يمنع مع
 هذا التعدد للاختلال بنقل الاعلام بان يدعو المكدن بين دواعي الكتمان اليه وينقل المصدقون لضعف علمهم بغيران هذا ما يما من وجوب
 لقيام الكتمان عندنا على ان الله تعالى في كل زمان حافظا لدينه ميقنا لرسالاته الماجريه من كل قسط لا يمكن ان يستدركه
 فزوجه ما الصلوة والقيام والاموال والظاهر في الشرع فليس يلزم على هذه الطريق ان لا يعرف الامام والزام صاحب الكتمان
 ذلك تعلم بسهولة لا تعلق له باوجبه وقد بينا ان لا يمنع ان يعرف الصلوة والقيام وما اشبهها بالانوار من لا يعرف الامام غير انه
 وان عرف ذلك لا يكون واقفا ما من شيئا مما يجري مجرى هذه العبادات من العبادات لا يخلو عنه وانما ظهر ان الله في ذلك معقود
 واثق في الحقيقة ولا يمتنع في الاثر ان يمارضنا به المصنف في هذا الموضوع من قوله جود وان يكون القرآن قد عودى بما رصفه اليه
 واضمح كتمان ذلك المسنون لعقبتهم وقوتهم وخوف الخاضعين منهم فهو ساطع بما اصلناه في كلامنا لا نعتقد بغيرنا ان عادوا على الفعل
 فيه ثابتة لا يلزمنا بغيره كتمانهم وقد علمنا ان لكل من خالف المسلك من الدواعي الى نقل معارضه القرآن لو كانت ما لا يجوز ان
 يعتقدوا معه عن فعلها بخوف وغيره ولا فيهم من لا يخاف من جعله محسورا في بلاد غيره ومملكته كالزوم من جري مجرى علمه
 الخوف ايضا لا يمنع من النقل كما لم يمنعهم من نقل كثير ما يرضاه المسلمون وبغيره من مباحات الحق وقد فوهوا بغيره لان الخوف مما
 يمنع من منع من الظاهر لا يمنع ولا يمنع من الاستسراجه في فعله على وجه الاستسراجه مما هو واجب بهذا الربا وفي فساد هذه
 المعارضه وبطلانها ووجه كتمانهم وانما انفسهم ايضا في من الكتاب عند الكلام في المنع على امر المؤمنين به وجعلنا ما بعد
 عليه هذا الظاهر ان كل شيء كانت الدواعي الى نقله للعقله او بغيره ثابتة معكوله لم يجز كتمانها في كل شيء بل جاز ان يدخل
 فيه دواعي العقل ودواعي الكتمان معا جواز ما فيه الكتمان في غير كتمان بديعك من اعيان الناس في هذا الاعتبار الخاف ما يجوز
 فيه دواعي الكتمان بغيره وما لا يمنع احلته الا ان ما يتوغل فيه الكتمان وحصول الدواعي اليه جاز من منه ما يجب ان يبينه
 اسما لزمانه ويظهر ان يقوم الجهر وهو ما كان من قبيل العبادات والقرائين ما يجب على المكلفين العلم به ومنه ما لا يجب عليه ذلك
 وانكم كما في الحوادث التي تجري من الناس في منصرفاتهم التي لا تعلق لها بشيء ولا بد من قال صاحب الكتاب ما ما يصح حفظها
 بالاجماع فذلك علمنا بالدليل ان لا يجوز على الامنه الحفظ ولا يجوز عليهم والذاهب عن الحق ولا بد من كون الحق محفوظا فيهم جهة
 لا يخلو الزمان من حفظ الشرع والحق ما ان يكون ذا خد بغيره او جاعدا وما ان يكون كل ذلك في واحد او جميع الشرع في الجملة
 وانما به بغيره عند انفسهم مشروفا من يحفظه ويحفظه من هو حافظ له وكذلك القول في سائر الامور في ان لا بد من الحاجة الى
 الامام في قول الله عز وجل ان يكون الامه حافظه للشرع لان نقله بغيره على عاد ما جعلنا على ما يبينه ما تقدم ولكن يرجع خصوصنا
 في الاستدلال على انهم لا يجوزون على خطاه وان كان العقل يجوز اجتماعهم عليه الا الى خبر واحد يميلون لاجماعهم واما من التكرار
 على اوريد دليل على صحة ولا يثبت انهم اجفوا عليه في الحقيقة حسبا ادعوه ولو ثبت لرفع الاستدلال على الاجماع وصحة ما لا
 يعلم دليل لا بد من صحة الاجماع لان بعضهم لم يقولوا جواز وان يكون اجماعهم على تصديق هذا الخبر تركوا التكرار وانهم من جملة
 الخطا الذي يجوز لاجماعهم عليه فكان في هذا صحة الاجماع والمشدد عليه هذه الطريقة يقول الدليل على صحة الاجماع نفس الاجماع
 ويرجعون الى اظهاريات لا دلالة في ظاهرها ولا في باطنها على صحة اجماع لان ذلك اكثر ما يتقدم وصدا من المنع اكثر الامور لا تنقذه ولا
 يستخرجها من مصنفهم وقد بينا الكلام في هذه الايات والتجريح في ما يطلعها في غير موضع ولربما عمل صاحب الكتاب بما ارتداه من هذه

الاجماع شتموا بالجماع فنفس عليه بل تضرع الى الدعوى وحال على ما ادعى انه ذكره في غير هذا الموضع فلما ذكرنا ان مقتضى الكلام وانصرنا على
 هذه الجملة وهي كانه على ما لو سلمنا ان الامم لا يجمع على خطأ لربض ذلك شيئا مما انزهه من كونها حافظة للشرع لا تدرى اعزبت في كلامهم
 بأنه قد يجوز على بعضها ان تعارض الحق فالشرع حتى يبقى الحق فخطاؤه من خطاها ولا بد لمن الاعتراف بذلك لان ما يدعى في خطاها
 لوضوح كان ولا يلائم ما لا يجمع على الخطا فان كان يكون ولا على كل قول لا بد من اجتناب ما عليه فليس يمكن ان يدعى خطاها ان يضرها
 ان ذم صريح الحق وتبرير الحق بمقتضى قوله ان بعض الذي ثبت الحق بغيره بالجماع ولا يكون قولهم جرح على من ذهب عن الحق لا بد من كمال الاش
 الذي يدعى ان الخطا لا يجوز عليه ان لا يجمع على ان لا يجمع على ان لا يكون قول البصر جرحا بدليل سوى الاجماع والمطابقة لغيره فليس هذا هو
 الذي جرح به لان كلامنا على ان الشرع هل يجمع خطاها بالاجماع ام لا واذا كان على القول لا يثبت جرح الرجوع اليه من غير اجابار
 فيه والمطابقة وقد عرفت ان التواتر انما لا يجمع حفظ الشرع من ما مضى من صاحب الكتاب لا بد من المتعلق وشبه ذلك في نقل الخبر الذي
 فيكون الامام وصفا والشرع يكون له ما لا يجمع حفظ الشرع من ما مضى من صاحب الكتاب لا بد من المتعلق وشبه ذلك في نقل الخبر الذي
 القول بما عداه من الشرع ولا يمكن ان يقولوا انه يعلم ما عدا ما لم يجمع له ما عدا ذلك من قبل على ظهوره على غير الانبياء لا يجمع ولا يفر
 لا بد من نقلها فاجعلوا مقتضى التواتر ومقتضى ما عدا ذلك من قبل على ظهوره على غير الانبياء لا يجمع ولا يفر
 فليس يصح ان يعلم بها الى جرح الفصل فلما عرفت ان ما يقتضيه ما عدا ذلك من قبل على ظهوره على غير الانبياء لا يجمع ولا يفر
 ووقع لظهور الامام ودل على نفسه بالجمهور من غير الكتاب وكان لنا على الشرع على الامام بغيره لربك عدا ما ذكرناه لا يصح ان يقطع
 الله تعالى عنده بغيره فلو كان الامام معصوم في كل شأن وان لو كنتم النقص على نفسه بغيره لوجب عليه البيان منه واما في الجرح فليس
 بجملة الامام فلان دون غيره يصح في نفسه بما يقتضيه من ان يكون له ان جعل كونه فلا ينافي فليس ان قد ضاع في ما رضى جرحا فافضل الدين
 في هذا الوجهين ويمكن وانما خلاص صاحب الكتاب من حيث قلنا ان التواتر من كون الامام وصفا ولو نقلنا انما عدا ما عدا ذلك من قبل
 مد من من انما خلاص ما يقتضيه انما خلاص صاحب الكتاب من حيث قلنا ان التواتر من كون الامام وصفا ولو نقلنا انما عدا ما عدا ذلك من قبل
 على ان كتابنا وما سطر اصحابنا رضوا ان فعلهم في جواز ما اطاله لكانا غيرنا غيري على عادتنا في كتابه ولو اقتصرنا على مثل قوله وانما
 دعوى بدليل يمكن انما خلاص ما يقتضيه انما خلاص صاحب الكتاب من حيث قلنا ان التواتر من كون الامام وصفا ولو نقلنا انما عدا ما عدا ذلك من قبل
 به بما يقتضيه ويكون كما تدعى ان لا يرفع موقع المذهب ويجري مجرى قول الله تعالى ان صدقت فما نذير على ما اذا كان هذا هو
 هو حكم الجرح فيمنع ان يظهر ما يقتضيه على يد من يدعى الامانة ليدل به على عصمته ووجوب طاعته والافتقار الى ما لا يجمع ان يظهر
 على يد من يدعى نبوته فاما امتناع خصوص من انما خلاص صاحب الكتاب من حيث قلنا ان التواتر من كون الامام وصفا ولو نقلنا انما عدا ما عدا ذلك من قبل
 والخصم وان دلالة ما عدا ذلك من كون الامام وصفا ولو نقلنا انما عدا ما عدا ذلك من قبل
 التواتر والجرح من انما خلاص صاحب الكتاب من حيث قلنا ان التواتر من كون الامام وصفا ولو نقلنا انما عدا ما عدا ذلك من قبل
 الامانة لا تدرى غير من كان بحيث يكون بعض افرادهم قد ادرى من غير ان يقوم ذلك على ان ذلك في بعض مثل هذا في الامانة الجرح
 لا تدرى من ظهوره على يد النبي اولا انهم واداسا لا تدرى الجرح اكثر من كونها الامانة لا تدرى الجرح اكثر من كونها الامانة لا تدرى الجرح
 قد دلو تكرر قول لا يخرج من ان يكون ولا يوازي هذا حكم الجرح لان كثرها من جرحا من كونها الامانة لا تدرى الجرح اكثر من كونها الامانة لا تدرى الجرح
 ما هو يجب كون الجرح ان لا على جرح الامانة لا تدرى الجرح اكثر من كونها الامانة لا تدرى الجرح اكثر من كونها الامانة لا تدرى الجرح
 لا تدرى الجرح ان لا على جرح الامانة لا تدرى الجرح اكثر من كونها الامانة لا تدرى الجرح اكثر من كونها الامانة لا تدرى الجرح
 ولا وجب على المذهب قطا تعريفنا صاحبنا ولا يمكن ان ندرى من جرحا لا يقطع على عصمته وجب ان يظهر الجرح على يد النبي في هذا الوجه ليس
 يجب هذا في سائر الامانة لا تدرى الجرح على يد من يدعى الامانة لا تدرى الجرح اكثر من كونها الامانة لا تدرى الجرح اكثر من كونها الامانة لا تدرى الجرح
 العقل بما يجزئ الامانة لا تدرى الجرح على يد من يدعى الامانة لا تدرى الجرح اكثر من كونها الامانة لا تدرى الجرح اكثر من كونها الامانة لا تدرى الجرح
 فانه عرج على ان كثر الجرحان فيكون تواتر الجرح الذي يدل عليه لان احد الشرط في انما خلاص صاحب الكتاب من حيث قلنا ان التواتر من كون الامام وصفا ولو نقلنا انما عدا ما عدا ذلك من قبل
 فانه عرج على ان كثر الجرحان فيكون تواتر الجرح الذي يدل عليه لان احد الشرط في انما خلاص صاحب الكتاب من حيث قلنا ان التواتر من كون الامام وصفا ولو نقلنا انما عدا ما عدا ذلك من قبل

في نفسه
انما خلاص

وعلو ابل الانشا. الامام واجبه عليهم في جملة التلقين فكيف يلزم عصفهم وما اوجبنا به عصمة الامام في هذا الوجه من وجوب
 الامانة به على الوجه الذي ذكرناه غير ثابت بهم قال صاحب الكتاب بعد فضل الاطيل فيه وموتوا لو ان الامانة اخطأ في ذلك
 فالامام ياضد على يد كان هذا القول منهم فضلا مع وجود الصلة لانا امانا الزمان عصمة الامارة على علمهم فالفضل المثلث لا
 لا يجبه على ان من قولنا ان الامام اذا اخطأ صلوات الله تعالى عليه على ان لا لا يجوز على جميع الخطا بل لا شك في ان الفضل
 بما ذكرتموه من اطلاع القول في امانه لا يستلزم على الوجه الذي حكيت تفرض ظاهرا من ان من يفصل من اصحابنا بين الامام و
 خلفائه لا يرتفعوا الا في حال الاستدلال بل يقولون لا اصل في الجوزان بوجه هذه الاحكام الى من يتخطى فيها اخطا يفرسار في
 الدين وليس في زاده من خلاف خطأ وبيد ذلك غلط فلا يلزم عصمة الامارة والحكام واما قولنا ان الامام اذا اخطأ اخطأ على
 يد علمه لانه من غير ما بان لانه من الامام واجبا لغيره على علمه وهذا مع ما فيه من الخروج عن قولنا لانه من غير
 ظاهرا لا يتصل بان يجوز ان يبدل على غير طاعة واما في ما به بين عليه طاعة واما في الامام في جميع الدين فليس كذلك
 ان يكون لبعض عتبه عليه في بعض الدين طاعة ولا امانة له صاحب الكتاب لا يمكن ان يقولوا ان الامام يعلم كل ذلك
 لان الامام لا يربط على الرسول فان كان قد يتخطى عليه خطأ عامه واما ان كان يعرف ما ينبغي خبره فيمكن ذلك القول في الامانة
 لان الامانة في ذلك ظاهرة في حال التلقين من مع حاله وانه يعلم الامانة الخطا من الامارة فكيف يشك في ذلك يقال ان من فصل بين
 بين الامام وحكامه في العصمة والفضل الذي ذكرنا من ان لا يجوز ان يقع من امره وخطا ثم وان بعد ذلك من ان امره خطأ
 يقتضيه في الدين يتخطى عليه بل لا بد من ان يتصل بهذا حتى يشك في ذلك وبلا في ما هو ان الامام لا يربط على الرسول ولا يجوز
 عليه خطأ عامه واما ان لم يربط على الامام لا يربط على الرسول ولكن من بين الذين قد يتخطى على الرسول خطأ عامه واما ان لم
 يتعلق في ذلك بشبهة فلهما بل عولت على الدعوى وارسلنا الحق كانه لا خلاف في ما حكيت به والقول في امره او شيئا من كمال القول في
 الرسول في ان لا يجوز ان يتخطى عليه من خطأ عامه وخطا ثم ما يقتضيه الضاد في الدين وليس مما بين في عصمة ذلك ونحن نجد
 حرم الملوك ودعى للعدو والظلمة منهم راعون من احوال خلفائهم وعلم في البلاد وان بعد ما يفتنون في حال خلافتهم
 عليهم معصية من احوال الخلفاء مثلما هم يدبرونهم وايضا جاون الى معرفة وقدره فانها من احوال اكثر من الملوك المتفدين
 وشاهدنا ما مضى من امره وكان بالفضل الذي قد تناهوا واما مثل ما ذكرنا من ان لا يجوز ان يتخطى على خلفه ولا خلاف في عصمة
 ولا ما دفعته وبنيته ضا الى ما سبق لا رسله لم تكن فاسد وانما كان على جميع هذه الصفات التي فيها ما نحن في قوله ثم اوردها
 الكتاب فيقول الامانة في انفسها لا يرسل انفسه في بعضها اما الانشا الحسد وبنيته على هذا حقيقة قدمت اشارة الى ان له على
 ان يربطه ان يكون انفسا بعد الذي يشهد على الزنا والسرقة معصوما لا ادرى الى انفسا في الدين بان يعلم الله على ان لا يتخطى في حال
 الفصل بين الامانة والامام على الطريق الذي قد تناهوا واما في ان خطا الشاهد لا يتعد الى من يتخطى لا جليل الامانة به ولا اتباع
 لقوله واصله والامام مقتدى به في احواله والرضا لا يجوز ان الخطا على احد مما يها في جوارحه على الاخر على ان في اصحابنا من من
 ان الامانة مارة ضيها في حاله على انسان رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبيل الاتفاق في الشهادة والكتاب في قوله شهادة كاذب وشهادته ولم
 يعضد ان كان في الظاهر ولا من سلك هذه الطريق في قوله الزمان انفسا من هذا الوجه قال صاحب الكتاب شبهة اخرى لم قالوا
 لا بد من ان الامام معصوم يحفظ الشريعة ويتقوى به لا يتعدى من انفسا ولين الامام على ما يقولون ولا لا على ما يقولون وقد علمنا ان
 الامانة لا يجوز ان يخطا على كل واحد من اصحابه وعلمه والخطا على كل واحد من اصحابه لا يجوز ان يخطا على كل واحد من اصحابه
 ايضا انفسا القول يجوز ان يخطا على كل واحد من اصحابه واما في ما ذكرنا من ان لا يجوز ان يخطا على كل واحد من اصحابه
 انما هو على ما قد بينا في باب الاجماع من هذا الكتاب لا يمنع جواز الخطا على كل واحد من اصحابه وروى في ذلك في جميعه لاننا قد ذكرنا
 واحد من الجماعة يقول لا يجوز من ذلك خبره وروى في جميعه وكما لا يمنع ان يكون من يخطا في شئ من دون شئ بحسب الدليل او في
 دون ذلك لا ينافي ذلك فكذلك ما ذكرناه وبيننا ان النبي لو قال في عشرة من المكلفين ان في كل واحد منهم يجوز ان يخطا
 يجوز ان يخطا على كل واحد من هؤلاء فيكون معارضا للامانة والخطا لا يجوز ان يخطا على كل واحد منهم الخطا على كل واحد
 ولا يمنع من انهم لان ذلك ينافي ما في الخبر في معنى الشك وغيره من ان يشك في ما يخطا على كل واحد منهم انما انفسا لفظ الدليل

لا يشك فيما اجتمع عليه بل يعلم صوابا بحسب الدليل في قوله وانما انصرف بما وردناه ابطال التوصل الى المدعى في الاجماع من جهة العقل
عن ما يستدل به انهم قالوا ان الكلام في جباية الموتى على النعم وقد قلنا من قبل على صحة الاجماع وانما لا يعدل عنه فانما نضع كونه حجة قرينة
لا بد من اتمام معصوم قوله من غير ان يكون ذلك متناقص في الاجماع من لا نعرف منه شبهة فيه لان كلامك يدل على اننا لم نذكر
في الاجماع متناهي هون الى ان لا نذكر حجة على تجسس على الخطاء من طريق العقول وانما نذكر في حصول عندنا ان وجود دلائل متينة على
انهم لا يخفون الخطاء في حال الاجماع وليس يقوم علينا مثل هذا من انه النظر في هذا هونا وانما نفرد بالحجج الذي حكيت بعضه
في الاجماع مثل قولنا ان جميعهم اعمادهم فاجوز على الاتحاد يجب جوازهم على الجميع الى انظار ذلك على من يذهب الى ان الامر لا يجوز
ان ينبع على خطأ من طريق العقول ولا يصبر فيه النعم ويجري اجتماعها على الخطاء بالشبهة في مناصرة عليها بجري اجتماعها على
التهو عن شيء واحد في وقت واحد ولا نعرف حصولا من اجتماعها ولا من غيرهم يذهب الى ان التبع يحصل ان برر على سبيل
الغدير بان الامر واجتماعها على الخطاء في حال وجود حال وعلى وجهه دون وجهه والذي يجب ان نشاغل به بعد ذلك
الكلام في صحة ما يدعى من التبع الواردة بان الامر لا يتبع على الخطاء ولما ذكره من هنا ناشئا من الاستدلال بالتبع وانما احوال
على ما ذكره فيما مضى من خبره وعن نبيهم ما ذكره هناك وشيئا من فساد على طريقنا في الاجماع والاخبار بحسب شريعة الله تعالى في قوله
اسمعوا له في الدلالة على ان الامر لا يتبع على خطأ واكد عند قوله تعالى من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير
سبيل المؤمنين فله ما ناول في فصل جهنم وسانت جبر وانما نؤيد على الصدوق رتبة اجماع سبيل المؤمنين كما توجد على شجرة
الرسول بعد البيان وجب ان لا يتبع اتباع سبيلهم هذه الصفة لا ودمهم فيها يغفون عليه وهذه الاشياء
لا يمكن التعلق بها من وجوه منها ان لفظ المؤمنين لا يجب عموم لكل قوم بل الحقيقة فيها نوار للثلاثة تضاعفتنا وله للثلاثة
مفطوح عليه ومنعنا الثلاثة يجوز وقد بينا في مواضع ان هذا اللفظ ليس من لفاظ العموم المستقرة للضمير بل اللفظ في اللغة
يشترط للضمير ضميره ونصير اذا لم يقبل من ظاهر لفظ المؤمنين في لفظنا في جميعهم لربيع التعلق بها في الاجماع على الوجه الذي بينا
المضموم وجوب الانبجاء في الجملة الذي يجماع في تفسيره ونفسه الى بيان وانما ربيع للعموم حملها على الكل لربيع ايضا حملها على
بعض معين دون بعض لو ساغ ذلك لكنا نحن في جوابه ان حملها على الكل لا ينافي مع كونها في بعض معين فثبتت عندهم وطهارتهم واما
وفوقه من غير الخطأ منها وكما هو من هذا الوجه احيانا فينا ولم لا يرد منها ان لفظه سبيل يقتضي احوالا لا يجب حملها على كل
سبيل فكيف يمكن الاستدلال بالاية على ان كل سبيل المؤمنين جوابا يجب اتباعه وليس له ان يقولوا اننا في هذه اللفظة على الجميع من
البرص من سبيل دون سبيل ان ذلك حكم لا نذكر ان لفظنا واللفظ سبيل دون سبيل نظاما لم يرد منها ان لفظه سبيل يقتضي احوالا لا يجب حملها على جميع
التسليم ويجب ان لا نذكر دلائل اختصاصها ببعض السبل ان نفكر في نظر البيان ولا يجب من حيث عدمنا الاختصاص ان ندعي عمومها
بغير دليل كما لا يجب ان ندعي اختصاصها على احد لقولنا مع هذا الدلالة لا لا نرد منها انه قوله على اتباع غير
سبيلهم وليس في ذلك دلائل على جواب اتباع سبيلهم موقوف على الدليل ومنها على تلخيص المؤمنين في السبل ان لا يرد الدليل على
اتباعهم في كل عصر بل هو كالجمل الحقيقة في بيان ظاهري للفظنا وهو وليس لاحد ان يقول ان قوله على كل عصر حيث لم يكن اللفظ
مختصا ببعض دون غير ان هذه الدعوى نظرية لا دعوى التي قد تناهنا وبينا فسادها وليس ان يقول ان على عموم وجوب اتباعهم
في الاعطاء كلها انما علمت برجوب اتباع النبي في كل عصر فاندفع في عموم احد الان في طرح في عموم الاخر لا نعلم وجوب اتباعه في كل
في كل عصر نظاما لم يرد منها ان لا يمكن ردضا ان ندعي عموم وجوب اتباع المؤمنين في كل عصر فاندفع في عموم الاخر لا نعلم وجوب اتباعه في كل
المؤمنين في كل الكلام بسببهم وكان مؤسسا في ان خصوصنا انهم لا يخرجون عن كونهم مؤمنين وهما اخر من لفظ الصفة التي تعلق الوعيد
بجلائل كان عليها ومنها ان قوله تعالى المؤمنين لا يخرج من ايمانهم بل يزدادون بالمصدقين بالرسول وقد اوردنا في التحقيق فان كان
الاول ملل ان لا يرد يقتضي العظيم والمدعى من تلقه من حيث ان يجب اتباعه وازاد في قوله لا يجوز ان يتوجه الى كل يصح العظيم
والاية يقتضي التظيم في المدح وفي الاخر قطع على كفو وانما لا يقتضي شيئا منه اولا لا كان يجب ان كان المراد بالهول المصدقين دون
المصدقين للوالبان بغيره والاجماع دخول كل مصدق في شرف وعرف هذا مما يعلم فساد دعوى القول بخصيصة وليس يدعي
صاحب الكتاب ما دل عليه في هذا الوجه من نظرية في رد ادب المؤمنين مستحق الوفاء والمدح والغيرة من ان يكون مؤمن بهذا الصفة

الغير لا ندل
شيء يقتضي
على

جهان يكون
اتباع سبيلهم

على الايمان
تسببها

في كل عصر يجب ان يصاحبه ان لا يثبت الاجماع الا بعد الفحص على ان كل مستطع الشواهد يزعم وجرى سهل جبل قد غل من كان هموم
 الهول في نفسه وهذا يؤيد ان لا يثبت الاجماع اذ وان حصل على بعض المؤمنين من بعض على غير رضاه دون من رضى فخره جنان
 موجب لعدم وذا جعله على ما يغض من المؤمنين وهم يثبتونه وان قيل ان كراهة المؤمنين من كان في الظاهر من حق العظيم والمصلحة وان
 لم يكن في الحقيقة كذلك فذلك باطل لا يخرج من هذا الاسم عن الله وعن ما يؤول اليه في الشرع جعلا وان لا يترفع لاجل
 والعظيم من ترجيح حليا اتباع من يختلف به وعن انه لا يمان ولا ريب في حق العظيم في الحقيقة ولهذا تصدق بصدق ووجه على
 هذا ان يبين ان الاجماع لا يثبت في كل عصر بل يمان وهو مستحق في الظاهر للعظيم ومنها ان لو كان في جميع ما ذكرناه ولم يكن
 الا في كراهة يقتل في الخلاف في الحقيقة لانه جائز ان يكون تعالى انما امرنا باتباع المؤمنين من حيث ثبت بالفعل ان في جملة المؤمنين
 في كل عصر انما معصوما لا يجوز عليه الخطاء وذا جاز ما ذكرناه سقط غرضهم في الاستدلال على صحة الاجماع لانهم انما اجروا ذلك
 الى ان يصح الاجماع في حفظ الشرع به وينتفع من الامام واذ كان ما استدلوا به على صحة الاجماع محتملا ما ذكرناه فسد الشك في برهانه
 فمضى هذه الطرية جوا بالامساك عند نفسه من لا يترفع لوقوعه على اتباع غير سبيل المؤمنين لم يذكر ما حال سبيلهم قبل ان لا
 لما علقه على سبيل المؤمنين هل حال ان له بعد ذلك من سبيل المؤمنين وتوكلنا على ما من يترفع لوقوعه ان اتباع سبيل
 المؤمنين هو ارجح ان لو وجد ما جرت له ومقادير تحكم ظاهره دعوى محتملة لا غير منع ان يكون اتباع غير سبيلهم محرم واتباع
 سبيلهم مباحا او محرم ايضا وليس هذا مما يتناقض بين ذلك انه لو صح ما قالناه وحققنا ان اتباع غير سبيل المؤمنين محظور
 عليكم وبيع منكم واتباع سبيلهم محرم وان يكون مباحا وغير مباح فاما فيه بسبب ذلك لا اذ يقول واتباع سبيلهم مباح لكم لئلا
 هذا الكلام لا يترفع من ان كان سابقا بطل قوله من ادعى ان الله عز وجل يوجب اتباع غير سبيل المؤمنين موجب اتباع سبيلهم وانما يجري
 المحرم في مقام سبيلهم والله لا ينهاه ولا يبرأ احد ان يقول ان من لم يبيع غير سبيل المؤمنين فلا بد ان يكون متبعا لسبيلهم من ههنا
 باذنه من احد الامر ان لا يمان ولا يترفع من ذلك ان لا يمان واسطة فقد يجوز ان يخرج الكلف عن اتباع غير سبيلهم مع ما بان لا يكون متبعا
 سبيل احد ما قوله انما هو على العبد بايجز يجرى الاستثناء من سبيل المؤمنين حتى لا يترفع من سبيل المؤمنين في مكانه تعالى
 اراد ما يجري مجرى الحق وان كان بصورة الاثبات لا يفرق بين ذلك وبين ان يقول ولا يبيع غير سبيل المؤمنين وهذا يمان في
 المتعارف لا يمانا لو ان الله عز وجل من كل غير طاع في العفو تارة المتعارف من ذلك ان كل طاعة بها الفلذلك واذ العفو تارة فاما يتعلق
 بغيره من ان يكون اكلا الطاعة غير صحيح لان غير ما هذا الذي هو اجبان يكون بمعنى الا الموضوع لا استثناء بل جاز ان يكون بمعنى
 فكانت على ان لا يبيع خلاف سبيل المؤمنين وسما غير سبيلهم ولم يرد ولا يبيع الاسيهم ومعرفة الغير المتصور واتباعه وان كانت لا
 بمعنى سبيلهم على ان لا يبيع من ان يكون حكمه مواظبا لحكم اتباع سبيلهم في الخطر لا يمان يكون واجبا من حيث كان الاول محظورا
 وكانت حقونه لا تمان لا يفرقه وقد سابق قوله لا يفرق بين ذلك وبين ان يقول ولا يبيع غير سبيل المؤمنين غير انه على ان لا يبيع
 اللفظ لغته من انما انما من اجاب اتباع سبيلهم وليس الامر كمثل بل انما يول الذي تاولناه ولما نال على الخيال للفظ الاول لم تمان
 في الشواهد وحكم الشرع الذي هو ايضا هذا المحرف من قال لا تاكل غير طاعى او من كل غير طاعى عاقبة لا يمان من غير طاعى ومعرفة
 اجاب كل طاعى من المقوم خطرا كما هو غير طاعى وحال طاعى في الخطر والاباحه والاباحه من طوعه فعل المدبل وافل الخيال هذا
 اللفظ عند من يجب ان لا يفرقه غير شريك في الاستثناء فيجوز ان ظاهرها لا يبعد احد الامر ان يكون محتملا ما ذكرناه من حظر كل
 غير طاعى وتلا الاجاب كل طاعى وضع لفظه وكان لفظه لا اذنا يمان في بعض المواضع من عمل هذا اللفظ اجاب لكل طاعى لا
 يجوز للفظ بل ان يفرق فسد الى الاجاب لا يفرق من ذلك من الدلال للفتن الى اللفظ ولولا ان الامر على ما ذكرناه لما حسن ان يقول اللفظ
 من كل غير طاعى عاقبه ومن كل طاعى اجابا وكان بجبان يكون نقضا وبار يجرى قوله من كل الطاعى عاقبه ومن كل طاعى
 عاقبه فلما حسن ذلك مع استعمال اللفظ غير واحد من استعمال اللفظ الاول على طوعه لانا قاتوا قوله وبين ما قد مضى ان اتباع
 سبيل المؤمنين لو لم يكن محرم صوابا لكان خاله في انه قد يكون صوابا ونظام بحسب نيام الكمال على ذلك حال اتباع غير سبيلهم
 في انه قد يكون صوابا ونظام ولو كان كذلك لم يصح ان يعلق الوعيد باتباع غير سبيلهم ودون اتباع سبيلهم وكان يطل على الكلام
 غير متكرن شلق الوعيد باتباع غير سبيلهم من حيث علم ان ذلك لا يكون الاخطاء ويكون اتباع سبيلهم مما يجوز ان يكون خطا وجوا

في قوله

لا يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة على ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
منه ان لا يثبت به ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
الاعتقاد بان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
فلا يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
الاغتصاب على الشهادة بغيره وهو باطل ان لا يكون اجتماع اهل كل عصر كذا لان هذا ما لا يثبت به بان شهادته بعضا
ان يكون اهل كل عصر وهو باطل ان لا يكون اجتماع اهل كل عصر كذا لان هذا ما لا يثبت به بان شهادته بعضا
كلهم شيئا واحدا وهو باطل ان لا يكون اجتماع اهل كل عصر كذا لان هذا ما لا يثبت به بان شهادته بعضا
الغير من ذلك ما يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
لا يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
هذا ان يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
هل يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
الاحوال ان رجوع راجع الى ان يقول اطلاق القول يقتضيه عموم والبرهان على بعض الاحوال والاولى من بعض مقتضى
على ايشبه هذا مقتضى ساحل الامة على التمسك بآثار الشهادة وكونه جديدا فلو ان قول النبي محمد من حيث كان شهيدا بل من حيث كان
نبيا مسموما فثبت احد الامرين بالبرهان من حيث هو ما يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
هذه الفتنة لان ما جرى هذا المجرى من الاصل ان يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
الاولى من حيث هو ما يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
فعله وهو لا يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
منه شهيدا بغيره وهو لا يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
الامة واضحا لا يخفى ما يقتضيه من وقوع الفتنة في الاصل ان يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
وان لم يكن علم في الجملة ان الخطأ الذي يكون كثيرا او يورثه العدالة ما هو من غير وقوع من جهته وان ما عدله يجوز عليهم فيسقط
مع ما ذكرناه من وقوع الخطأ في الاصل ان يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
وان قد وضع في الشهادة لا يجوز ان ينصب للشهادة الا من يثبت عدالة او قربة لا يثبت ان يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
الظن ان اولها قد فعل في نصبه جيبان يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
لو يكونوا بغيره بطلت شهادته لان من حق ان يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
يكون قوله وضلم صحه ولا يكون كذلك لانهم لا يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
يلزم ان يكونوا بغيره بطلت شهادته لان من حق ان يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
ما جرح شهادته واثبت عدالتهم دون ما يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
بقتضى الاية فيها مذهبهم وبطل قولهم وان يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
الاولى من حيث هو ما يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
لان الخطأ يقتضي ما يقتضيه من وقوع الخطأ في الاصل ان يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
تعد ذلك ان كانت الاية انما يقتضي كون الامة عدلا لا يقتضي وقوع التورق عدالتهم والقطع بانفسه الكثير من المصاحف عنهم ويجوز ما عدل
عليهم ولا يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
كما تروى ولو لم يكن في تبيين سبيل الحق الكلام انما يقتضي ما يقتضيه من وقوع الخطأ في الاصل ان يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة
بالاولى من حيث هو ما يثبت به بان شهادته بعضا ولو من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة من غير ان يثبت ان له قول لا يصح كل الامة

في هذا الاجماع لان لفظ الجماعة محطه ليس يتناول بظاهرها جميع الامم ولا ينهاه ولا يدل على تخصيص جماعة معينة منهم ومن هذا حيث خصوصنا
ان لا تفتد الامم امانا من يدخلها لتزنيها واستغراق والاستغراق منها محال لان في الجماعات من لا شهرة في جميع المشرق على اية ما عدا المشرق
مفقود وفي هذا الموضع لا نأمر من جماعة يجب تناول هذا اللفظ على هذا مذهبنا لقينا ومن ادعى منهم جماعة معينة فخص هذه
اللفظة لكن ادعى غير تلك الجماعة فاما ادعاه في نصرة الاستدلال بالخبر الذي ذكرناه ووجه العلم بشدائد الصحابة والتابعين لذلك
اعتمادهم على الاجماع وانما لا يحتاج الى تتبع الالفاظ منه كما لا يحتاج الى تتبع الالفاظ في مثله من الامور والظاهر كما اصول الصلوات
وكثير من العرائض ثم قوله الذي ينبغي منه ان ظاهر في هذا الباب بين الصحابة لجماع الامم ولا يترك خطأ ولا ضللا كما في هذا المذهب
منقول من قولهم بر ولا يحتاج بر بريق دون اللفظ فما الرزق في قول الذي لا نألف من حال الصحابة مما ذكره ولا نقطع عن ان جميعهم كما
يحتاج بالاجماع على الوجه الذي بينه من اجل صاحب الكتاب اصل بطلانه ولو كان ما ادعاه في تلك الصحابة بالاجماع واجتماعهم به
جاء بر على اصول الصلوات والظاهر من العرائض اوجب ان يكون الخالف في الاجماع والمنكر لتساكن الصحابة بر وعلمهم عليه كما في هذا
اصول الصلوات وما اشبهها والادعاه ظهور والعلل جاني في الصدق الاول وقد علمنا في ما بين الخالف في المسائل وكيف يدعى في هذا
الوضع العلم الشامل لكل من غيرهم كثر من مخالفة الاجماع كالشعر على اختلاف مذهبها لظواهرها واصحابهم من يجوز عليه وضع الخبر
لغيره من مذهبهم وتقريره على التقدير الذي اعادناه فاسأله من رجوعنا في اجاب اصول الصلوات وما نألفها الى ماضيه من عمل جميع
الامم هذا وان نألفنا من ذلك فيقول من قول لفظ مخصوص فظاهر لفتاوى قد تبيننا فاسأله في الرجوع في هذه العبادات واجابها الى ما
هو اقوى من قول الالفاظ المخصوصة لان جميع المسلمين وعمل المسلمين يقولون من سلاتهم حتى يحصل القبول زمان لتسوية امره واجبه
العبادات لا يتم بغيره ومن قصد الى اجابها واعلموا امريه من ذلك كما علموا انما هو ظاهرنا من حاله ولا يفتري في العلم بما ذكرناه ولا
فعل لفظ مخصوص من حيثية كما لا يفتري الى ذلك في قول من يقول في نفسه وبخلافه الى نفسه وقد رويها القرآن الى غير ما ذكرنا من الاحوال
الظاهر وما يحتاج الى تتبع الالفاظ جانا ليدل على هذه التفرقة في ظهورها ويشترك الجميع في بقوله والعلم بر وليس يمكن ان يدعى في اعتنا
الصحابة بر الاجماع وعلمهم بر مثل هذه الطريقة كما ذكرناه انما من رجوعنا في اجابها ادعى على الصحابة من اعتقاد هذه الاجماع من
لا يجوز ان يكون خالفه من مخالفة امر الصلوات ودفع ظهور العمل جاني بين الصحابة وبغيره من موضع في بعضهم انكران ينكره
من الجماعة ومخالفة في الاعتقاد اكثر ما ضل من علمهم في باب الاجماع هذا الذي ذكرناه وليس فيه دلائل على اعتقادهم كون الاجماع
مجرد من مخالفة الفضائل وغيره من ان يكون كذا من علمهم من قولنا لفظا من حيث اعتقادهم وان وجد الدليل كونهما على الامم من جهة الاجماع
كما يعتقد الواحد من مضايل من مخالفة من حيث اعتقاد الدليل صدق مدعيه وانما قول وليس احد ان يقول ان جاز
مذكور نحوه في اجاب الاجماع فجزوا في كثير من التواتر ان ان يصير من بعد ما اذا وجب وذلك يؤدى الى ان لا ياتوا في اصول الشرائع مثل
ذلك بل في القرآن ان يصير كون ذلك لا فاسأله من ذلك لوجوه من الاشهاد فسلها انما يدعى الامام ولا تقتضها حالها في ذلك حال
الاجماع في الزمان الاول لا من اللفظ من هذا الحق وهذا لا بد لكل احد ان يجب مثله انما سئل عن كثير من اخبار الزكوات مما سمع ان المجز
تأمله وهو من باب الخلاف في هذا الوقت غير متفق في الفرق بين الامم في الامم لا من قول الذي ادعى ان خبر الاجماع وتبليغ في الاصل في باب
الشعر تبليغ الاجماع والحق هو جاني وهذا من ان لا وكيف ان اخبار الاجماع وتبليغ في ظهورها في اجابها الصلوات وبغيره من
يجز ما ذكره من المناقضة لانه اعلم ان من يكون اخبار الاجماع من باب الاجماع بعد ان كانت من باب التواتر وان الاجماع اذا حصل
الاخبار عليها فظهر العمل بينهم بما هم امام مقام التواتر وكان الكافي هذه المجز من اخبار الصلوات وكثير من العبادات ان مجز
هذا البرية ان حصول الاجماع عليها والعمل بها حتى من التواتر فيها وهذه الصلوة فاسأله في جميع اصول الشرائع وفي القرآن نفسه فما
المباح من ان يصير مثل كل ذلك في طريق الاجماع بعد ان كان متواترا ويكون الاجماع وظهور العمل في الصحابة من غير ما في غيره
المجز وليس فيه فاسأله ما قد تبدل في الامم وانما من طريق التواتر على الامام وظهوره في الاصل ظهور الركن لغيره لان جميع ذلك بين الامم
تجسده على خلاف الفارط في الملائكة القول فاسأله ولا بد لكل احد ان يجب مثلها وانما سئل عن كذا وكذا فاسأله في ان المجز
الجميع غير جاني وادعاه القول فخص حصول العلم باصول الصلوات والزكوات وما اشبهها من العبادات بما يستغنى عن ذكره
فاسأله وقد علمنا ان الذي لم يقل القرآن ان لا يقول الامام لموضع في ذلك لشدته الحاجز من جهة الذين لم يركن القول في اصول

المرحوم
اسلامهم

الذين لا يجوز ذلك من جهة اخرى ان نقل المجرى اليه من ان يكون اضطرارا للعلم به وبوجهه ولا يجوز ان لا يلزم على المتكلمين فيه ايراد ذلك
 العنوان في اصول الدين والطريق في نقل الجميع اذ انما دون لم يخلو حاله وان كان متجاوزا في غير الاجماع لان الطريق فيه مخالفة
 لما ذكرناه في القرآن فيمنع من كون المجرى الاخبار والمروية فيه فاما ذكره ولا بالتواتر فمضمر المجرى فيها من الوجه لآخر فلهذا في ذكرها فيها
 اقامة نمذها الزم لان الاجماع ايضا من اصول الدين الكبار ولو شئنا قلنا ان ذلك الاصل لسان الاصول لان عليه مدار عملنا والعقائد اليه
 فيجوز من سائر الدين والذين واكثره ان كان نقل القرآن وما اشبهه من اصول الدين يجب ان يعقوى على الايام ولا يضعف ثبوتها الا بآثار
 من جهة الدين اليه فاما من جهة العلم من جهة الدين اليه ايضا وتشد يجب ان يعقوى بقله ولا يضعف كجسم في اخبار الاجماع مع الحاجة اليها
 اليها ما تم من ضعف فعلها ووجهها الى الاخبار وهذا لا يؤثر في كونها من اصول الدين بل في كونها من اصول الاجماع مع الحاجة اليها
 وبعد فقد صرح صاحب الكتاب في جميع كلامه الذي حكاه منتهى وضاد تركا من اخبار الفضول والركون وكثير من اصول الفوائد
 انتقل فقله الى الاخبار وهذا ان كان من سائر اصول اجتناب الاجماع ونظروا العمل من نقل الاصل الفصوص منه ثم رتبها في هذا الموضوع الذي
 قد شبهه اليه من ان يتم في اصول الدين من مثل ذلك ويصل بان شبهة الحاجة من جهة الدين الى الامر المتناول من ضعف فعله وهذا من جهة
 الجهة كما شبه شيئا من اصول الدين في باب شبهة الحاجة من جهة الدين الى الفضول والركون المتعلق بقران فعلها في ضعف فعله في القوة
 ولو خرج بذكرها ما اشغ من ان يضعف فعله بعد القوة من اصول الدين لظهر لكل احد انها راجع بين ما الزم جواز ضعف فعله من الفضول
 والركون وبين ما اشغ من ذلك في كتابهم الكلام شرعا في نفسه فاما القوة الاخرى التي قلنا ان نقل القرآن لا يضعف من اجلها فمضمر
 في الضعف في الشك ما لا يلازم لان القرآن ولو نقل على وجهه لزم ذلك بالعلم بالنبوة وكونه جهازا لا يعلينا الا ان ذلك لا يلازم في الاصل وقام
 بلجه ونقلنا فيمنع من جهة ما مضى من العلم له فقد وجبت المجرى على سائر المتكلمين في الوجود من ان ياتي بالسنة في هذا العقد
 وان لم نقل الفضا القرآن ولو كان لاخلال في نقل القرآن فلا يخلو على كونه جهازا ولا اعل النبوة لكان هذا حكم سائر المجرى ان اقل
 وقصد من الرسول ولو قد خلا لا يخلو حاله فاذيل في تلك المجرى انما وان لم يشرع في نقل كونه وجودا على الوجه الذي في نفسه
 قوله لا يخلو حاله فاذيل في تلك المجرى انما وان لم يشرع في نقل كونه وجودا على الوجه الذي في نفسه
 ذلك الاجماع لا يخلو حاله فاذيل في تلك المجرى انما وان لم يشرع في نقل كونه وجودا على الوجه الذي في نفسه
 والركون على الوجه الذي في نفسه فاذيل في تلك المجرى انما وان لم يشرع في نقل كونه وجودا على الوجه الذي في نفسه
 فاذيل في تلك المجرى انما وان لم يشرع في نقل كونه وجودا على الوجه الذي في نفسه
 على وجهه لزم من جهة الاجماع لكن لان ذلك على طريق هذا الاخبار الواردة في احكامها فمضمر ما مضى من الاجماع وظهور ذلك فيهم
 مع ذكر هذه الاخبار وطريقه التواتر وعلنا بان ذلك من حال الخطاب كملنا بانهم تمسكوا بالوجه الى الاخبار والاحكام بالعلم بذلك يعقوى ان
 ظاهرهم بانهم يرون مجرى القرآن والسنة لان الاجماع ينقطع عنه فلا شك في ثبوت ما ذكره من الاجماع ثبت الاجماع بالخبر وكذا
 دون ثبوتها القادما القسم الاول الذي يدعى من حصول العلم بتمسك الخطاب والاجماع والوجه اليه فمضمر ما مضى من الاجماع
 فيعمل على دعوى ذكرنا حاله في هذا لفظة الاجماع من لا يضر به ما ذكره ولا هو مبسوطه من بدع الضرورات وقوله الذين اشرفنا
 اليهم يقولون ان الاجماع بالاجماع وما لا بد منها في اجتناب اجتنابهم عليه جماع من المتكلمين وان الخطاب يرون كان
 الصدور لادله في قوله لا سيما على هذا الوجه الذي يقبضه الفاعلون وانما كانوا يتكلمون على من خالف الحق ونحو من المذهب الذي
 يصفه ذلك لا سواء كان ذلك المذهب جماعا او خلافا وقد اصاب صاحب الكتاب ان كان له قصد الاشارة في قوله ان حاله تمسك
 بالاجماع كحال دعوىهم في اخبار الاحكام لان الامر غير معلومين ولا ثابتين والمذهب لكل واحد منهما في جهة عن الحق كما تدعى الا
 فاما قول في الاستدلال على انهم تمسكوا بذلك لاجل الميزان فيضنا ابا هاشم قوله في ذلك على ان كاضل عنهم العلم بالاجماع فقد
 نقل عنهم الاجماع في هذا الاخبار فمضمر ما مضى من الاجماع في هذا الاخبار فمضمر ما مضى من الاجماع في هذا الاخبار فمضمر ما مضى من الاجماع في هذا الاخبار
 خصوص في اجتناب الخطاب بهذه الاخبار يجب ان يثبت لنا اليه فاما من جهة غير واحد من الخطاب بانه كان يمتنع في الاجماع هذه الاحكام
 المدعى على ذلك فانه لا يثبت عنهم اجتناب بالاجماع على ما يذهب اليه المخصوص جملة ومن يذهب الى نفسه ودعى النقل علم فمضمر ما مضى من الاجماع في هذا الاخبار فمضمر ما مضى من الاجماع في هذا الاخبار
 المدعى من يذهب هاشم وان دعى في اجتنابهم هذه الاخبار والنقل الشايع العام الذي يثبت الجميع فيه ولا يفتقر الى لفظ مخصوص لفظه

يصلح في حق من لا يشاءه او يفتقره باطلا وان كان هذا الغالب عند جميع العلماء مبطلا واضحا للقول في غير موضع وكان جوابهم لان
فلان وان كان مصيبا عندنا في اعتقادنا وادعاءنا كما ذكرنا فليس من الغالب انهم لم ينصوا باطلا فتوى شمسنا صوابا وانما حكمنا بصوابنا
افلا لم يوجب علينا بالدليل انها غير صحيحة ان يكون هذا متساويا حكمنا في جميع ما يفتقره وبفعله ولا يفتقره صوابا بل في البعض لا لا يخطئ
صوابا في الكل وهذه صورة صاحب الكتاب فيما يقول برهين ان يكون جوابنا انك وتعالى رايه في نفسه حسن الظن بالفتاوى ورجل
امورهم على ما يشبهه ما استغنى عن توسيع عليهم ان يوجبهم ان يحكم بانهم لم يفتقروا لغير الله كونه ووجدوا من رايه في نفسه حسن الظن بالفتاوى ورجل
ان اعتقدوا وحده وقبول الشبهة عليهم في امر وهذا قد قلناه وليس ينبغي حسن الظن بهم ان لا يوجب علينا القطع على عضدهم وانهم
لا يفتقدون الا الحجة ولا يفتقدون الا بالاطل على اننا قد زدنا في حسن الظن وقلنا انهم لم يفتقروا لغير الله والاجماع عن الاحاد بل عن الجماعة
لو ثبت ما يرد في التصحيح لاننا جاز عليهم ان يفتقدوا في الجماعة التي اوردت عليهم تلك الاخبار صفه الخواصين بقصد فهم وان يكونوا
في الحقيقة كغالب الان فاعلم صفه الجماعة التي اوردت عليهم تلك الاخبار صفه الخواصين بقصد فهم وان يكونوا
على انصاف وان قد يفتقدون حسن ظرائفها الصوابية وواجب ان لا يفتقدوا في الحقيقة بقصد فهم وان يكونوا
عليها الصوابية في الاستدلال على كونها من خواصنا وان كان ما اوردناه وبرهاننا من هذا وهو طولها من رايه في نفسه على هذه الطريقة لا يفتقدون
على صوابها في رايه في نفسه وانما من غير ذلك في قولهم في خلاف كلامه فكيف يجمع ان يفتقدوا كذا وكذا لاجل خبره في نفسه من غير ان يفتقدوا
انهم لم يفتقدوا من غير وجه عدم وانما اجزنا عليهم ان يقولوا انما هو غير صحيح في الحقيقة وان يفتقدوا في الشبهة صفه ما ساقوله في الطريقة الثانية
فقد ذكرنا في البداية اننا قد كان صاحب الشيء ملائمة له لا في الاوقات الفتيوية والتعبية بالبحث عليه لانه لا يفتقد لغير الله والفتاوى
فلو قالوا اننا قد كان في السابق لا يفتقدون صوابا ولا يكون فيهم من جمع ذلك مع ان هذا القول يجري في امره ما تقوم به رايه في نفسه على الناس ولم
يجز ان لا لاحد لا يعرفون صفه لغير الله ان لو اجابنا برده وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه
فانما رايه في نفسه في الاخبار ما لا يفتقدون جميعها او اكثرهم لوجه نعم كل الاخبار المروية واكثرها لان اكثر من الاخبار قد تغيرت رايه في نفسه
بما حذر من خبره او احاد من جماعة وقد يكون جميع الاخبار ملائمة للشيء في كل الحوايل قد كان في رايه في نفسه من بعض رايه في نفسه وليس في
على هذا ان يجزم بهذا الخبر في جماعة لا يكون مشاهدا فاعلم صفه في الحقيقة انما في النظر في امره في نفسه وواضح قولهم في الشبهة لغير الله ان
بعض الوجوه التي قد منادى بها ولا يكون لهم تخبرهم من حيث رايه في نفسه من حيث اننا ذكرنا اننا قد كان في اكثر ما نقل من الاخبار قد كان في
بعضهم وبينهم شوازم ولا يكون لهم اخبار قد من حيث كان منصفنا ما يفتقدون رايه في نفسه من غير وجه قطع العكس انهم قد اعتقدوا في الخبر
لغير الله انما في طمع لغير الله وان لم يكن كذلك فاعلم صفه في الحقيقة انما في النظر في امره في نفسه وواضح قولهم في الشبهة لغير الله ان
صورة قتاله وان قبل مما نحن في الكلام على التمع الذي قبله في رايه في نفسه لاجل الصوابية على ذلك وقوله في كلامه لغير الله لا واحد لا يفتقدون
صفه في حق الكلام على شكله لانهم وان لم يفتقدوا من صفه وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه
يجوز ان لا يفتقدوا من صفه وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه لاجل الصوابية على ذلك وقوله في كلامه لغير الله لا واحد لا يفتقدون
عنده انهم انما انما في رايه في نفسه على ما يكون هذه النتيجة انما في رايه في نفسه مع ان الواجب ان يفتقدوا من صفه وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه
يقلون برويهم انما في رايه في نفسه هذا عظاما في رايه في نفسه لاننا قد كانا بردينا من مجلسنا في جميع عظيمه للمعلوم انهم قد كانا في انكر
على من يفتقدون لغير الله انما في رايه في نفسه على ما يكون هذه النتيجة انما في رايه في نفسه مع ان الواجب ان يفتقدوا من صفه وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه
هنا انما في رايه في نفسه ان كان في رايه في نفسه انما في رايه في نفسه على ما يكون هذه النتيجة انما في رايه في نفسه مع ان الواجب ان يفتقدوا من صفه وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه
شركا لهم في مؤلفهم وروايتهم في رايه في نفسه انما في رايه في نفسه على ما يكون هذه النتيجة انما في رايه في نفسه مع ان الواجب ان يفتقدوا من صفه وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه
ذلك لئلا يفتقدوا من صفه وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه على ما يكون هذه النتيجة انما في رايه في نفسه مع ان الواجب ان يفتقدوا من صفه وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه
على ما يشبهه في رايه في نفسه لاجل الاصل وانما في رايه في نفسه على ما يكون هذه النتيجة انما في رايه في نفسه مع ان الواجب ان يفتقدوا من صفه وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه
عن غيرهم ليردوا في رايه في نفسه لاجل الاصل وانما في رايه في نفسه على ما يكون هذه النتيجة انما في رايه في نفسه مع ان الواجب ان يفتقدوا من صفه وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه
كل الاصول المعتمدة من الرسول وان لم يفتقدوا من صفه وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه على ما يكون هذه النتيجة انما في رايه في نفسه مع ان الواجب ان يفتقدوا من صفه وبقوله عند قولهم وانما هذا قد صوابا لغير الله ليردوا في رايه في نفسه

وهذا ما لا يسيل فيه وإذا كان قد اعتد في الاستدلال على أن الخطأ المراد ليس هو الواقع بالهوع والدمج وكان المذبح لا يثبت له
 الإبتدأان يثبت أن الخطأ المتفق هو ما اراده وأراه ضد بان بطلان اعتقاده فاما قوله وقولهم أن المراد بدلالة أنه ضا إلى جميعهم على الخطأ
 يبطل بمثل ما قد تنافى فاما قوله وبه الوجهين الذين ذكرهما وبطلانهما واحد هما أن الكلام يقتضي تخصيصه ووضعه لأنه لا يثبت كما
 في غيرها ولا آخره مقتضى المذبح ولا يجوز جعله على ما لا مدخل المذبح فيه وقد أفندنا الوجهين بما يمنع من تعلقه بهما أولا وثانيا فاما قوله
 فان قبل فلا مقتضى ما روي من قوله لو لم يكن الله ليجمع أنه يثبت على الخطأ قبل المراد أنه ضا إلى لا يلطف علم لا في الحق دون الباطل ولا قد ضا إلى
 لا يصرفهم عن الاستغناء الذي ينفقون عنه على الخطأ فلا يكون ذلك مانعا من طريقه التكليف من جهة الخبر الآخر الدال على أنهم لا يجمعون
 على الخطأ باختيارهم فكانت كلامهم من لم يجمعوا بما حكاه قبل هذا الفصل لا نزعوا عنه دوا الزام من الزمان يكون الخطأ المراد بمقتضى الوجهين
 الرواية الأولى على أن ذلك لا يقتضي تخصيصا لهذا إلا أنه من غيرها وعلى أن الكلام مقتضى المذبح ولو جازان جهاد بطلان على جوابه ضا
 الذي نحن في الكلام عليه لأنه لا بد من قوله لو لم يكن الله ليجمع أنه يثبت على أنه ضا إلى لا يلطف علم في الباطل ولا يستفهم وهذا حكم يعم
 سائر المكلفين وجميع الأم لا أن لا بد من من أن يلفظ الله ضا إلى المكلف في الضمير وبشدة ولا يفتقر في هذا الباب حكم آخر من أنه
 لا مدخل أيضا في وجوبه وبه هذا يتقوى بالآخر لأن في لفظ الله تعالى في اللفظ مع ما وافق مقتضى مدعائهم لا مقتضى في الفرضية والشيء
 والكفار وكل من قلنا على أنه لا يجوز أن يلفظ في شيء فان اعتد صاحب الكتاب على بعض ما يقتضيه من شيء مثل أن يقول أن المكلفين
 وإن شئنا كوا أيضا ذكره فهو غير منع أن يكون هذا القول صدى عن الحق عند سبب تخصيصه من هذا الكلام أصابا أن يكون مقتضى
 اعتقدها فيهم أو سائل ما من ذلك من العلم على غير ذلك من الأسباب كان لنا أن نعتد في بطلانها وعلى ما اراده وقد دفع به
 كلامه ما يجرى ضد وجهان الذي نفع به الزام من نفسه في الرواية الأولى بضد وبه الذي اعتد في الرواية الأخيرة أنها لا يجوز أن
 يجمعوا في الضمير ولما قلنا كيف يجب شرا عليه فاما قوله وقولهم قال أن قوله لا يجمع هو على خطئه وإن كان بصوره للفرقة المراد
 به الزام كانه لا يثبت أن لا يجمعوا على خطئه فبعد ذلك أن ظاهر الخبر لا يرد إلما في هذا الوجه وجوب أن لا يثبت
 على سائر الزام مقتضى قولنا لا يجمعهم بذلك مدخل وهذا باطل ليس ما عول عليه في دفع أن يكون الخبر لا ما يشوبه وإنما المرجع في جعل الكلام
 على الخبر النوعي إلى الرواية في ورودها بطلان ذلك مدخل وهذا باطل ليس ما عول عليه في دفع أن يكون الخبر لا ما يشوبه وإنما المرجع في جعل الكلام
 أن يكون جازبا بالباب من سؤال من يدار مع تسليم كونه مقتضى جميعهم بلزوم مع ذلك ولا يكون خبر الجواب أيضا عن هذا بما قاله غير صحيح
 بل الواجب جواب هذا السؤال أن يقال ليس يجوز أن يفهم من لفظه لا يجمع مع الحكم كالحقيقة ولا كما قال فاما قوله وقولهم قال
 أن الخبر لا يدل على أن الجاع من مكان في ذمته من أنه جرح في أن الإجماع في سائر الأقسام جرحه فلو ذلك لا فادعينا أن استقطع
 على ما يقتضيه من المكلفين كاتفق على مكان في ذمته بل كل دخلون في عمل أن الحكم عنهم أنهم جعلوا الإجماع حجة فان كان إجماعهم
 حجة وثبتت عنهم جعلهم الإجماع حجة في كل وقت ضد وجه اعتدناه فلو كذا كما قد تنافى في البطلان المتعلق بالخبر لأن لفظه انتهى إذا كانت حجة
 مخصصة بمركان في ذمته حسب اعتد وجهها على جميع من أتى الاستقبال فبعد ذلك الزمان لأن يكون المراد بالخبر إجماع سائر
 الأمم في جميع الأقسام على سبيل الجمع لأن لفظه إذا أخذ بصوره مقتضى ذلك ومن ادعى أن إجماع سائر الأقسام داخل فيه على سبيل البطلان
 لا الجمع كان مختصا بظاهر اللفظ ومطلوختها من جعله مختصا ببعض أهل كل عصر ودون جميعهم وقد رخصنا بما ذكرنا من قوله أن مقتضى
 على ما يقتضيه من المكلفين كاتفق على مكان في ذمته فالكل داخلون فيه شاهد لاعتد الزمان لأن وقوع اللفظ على الكل لا يكون
 الأعلى الجمع ودون ذلك وليس ما اراده من جعلهم الإجماع حجة في كل وقت صحيح لا لا لا يفرق عنهم بذلك ولا تخففه وهذا ما يمكن أن يدعى
 أنهم كانوا يكرهون الخبر عن قولهم ومذاهبهم ويبدعون من قالهم فاما اعتقاده من ذلك واجبة كل عصر وإن غير معلوم وقد
 صار صاحب الكتاب على ما رآه بعض ما يجرى من المطاع في كلامه إلى التصاير ويجعل معلوما من جهة من قبل ما ينفع ذلك فاما قوله
 وقد استدلل الحق على صحة الإجماع بقوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله وهذا
 أن دل فاما دليل على أن الكتاب لا يقع فيه بل حال جميعهم كحال الواحد لا وصفه بهذه الصفة وقد قلنا أن ذلك لا يمنع من وقوع الضمير
 منهم فكذلك حال جميعهم وليس لأحد أن يقول وقوع الضمير منهم لا يمنع من كونهم حجة كالجميع ذلك في أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الزموا لا يمنع من تبرأه وأقواله التي هي حجة بها من اقتضائها التي هي حجة عليها لا طريق في ذلك يثبتهم الأكبر من الصغر فيا يضاف إلى أن

[illegible]

ما فعلن للشيخ
بأنهم غدا
يكونوا

[illegible]

لا يجزئنا إلى تمام ونقد برك هذا الغير موجب حاجته المصنوع إلى تمام وإنما يقتضي أنه محذور ذلك والتجوز لا يصدق هنا اعتدنا
 لأن حاجته إلى التمام لا يجب المصنوع فان قيل لو أنكرتم أن يكون يحتاج المصنوع مع عصمته لثابته بغير تمام إلى التمام ليكون مع تجوز
 انقضاء فضل الواجب ترك الفيع يجب عندنا أن الفضل لله تعالى ما يصلح أن السبب فيحصل عند الواجب في الفيع انقضاء فضل
 به جميع ما يكون معه انقضاء فضل الواجب ترك الفيع لأن ما ضاع له لا يخل منه بالواجب فيحصل بغيره وكفى ما ثبت هذه الآية بطل
 ما سأل عنه لأن المصنوع الذي قد علم انقضاء الفيع انقضاء شيئا من الفضل فيجب عندنا ضاع به من الفضل لا لظلال التي ليس من جملتها إلا ما ضاع هو
 مستغن عن تمام يكون عند وجوده انقضاء في ما ذكره فان جاز ما ذكره فهو جازي إلى أن يكون المصنوعون مستغنيين عن تكليف المصنوع
 بالله تعالى بعضهم كما استغنوا بعضهم عن التمام والاعان وجب أن يحتاجوا إلى المصنوع مع عصمتهم لكونها عندنا انقضاء في فضل
 المراد ونقص التكميل وجب أن يحتاجوا إلى التمام مع عصمتهم لمثل ذلك قبل أن ليس يكون المصنوعون أنما تكلفوا المصنوع بانه تعالى
 بهما يتكامل عندهم ومن جملتها انقضاء فضل الفيع ولو جاز أن يتكامل لهم المصنوع من دون تكليف المصنوع لوجب تكليفهم المصنوع كما لا يجب
 أقامة لهم ما ثبت عندهم من دون التمام فيكون الدليل لذلك على عموم تكليف المصنوع للكل في شفاعن وفيه ما قد ذكرناه في المصنوعين
 منهم من أن بالغير يتكامل عندهم فان قبل هذا الكلام من يجوز أن لا يكلف الله تعالى بعض المصنوعين على حال من الأحوال وهي الحال
 النوع يعلم أن عندهم يحصل من دون المصنوع فإذا جاز ذلك عندكم فما الدليل الواجب لعموم تكليف المصنوع للمصنوعين وإذا كنتم قد أنقذتم
 التعلق بطريق آخر فليكن على كونه في عموم تكليفها ما ليس إلا من كلفتم من من قبل ذلك لا على عموم تكليف المصنوع عليها إذا انقضاء
 طريقين وعندنا أن طريق التعلق في الدلالة على عموم تكليفها السابقين من تكامل شرطه في كل شيء في الدلالة التعلق على ذلك لأن الله
 بمحضه على ما دل على حال العبادات في باب المصنوع لأن من قبل أن يتماثل على ما بينه قبل على عموم التعلق بتكليفها إذا تكاملت شرط
 تكليفهم ومن قال فيها بالانقضاء وجعل في عمومها مثل ذلك ولو لم يكن في هذا إلا ما يعلم ضرورة من من النبي من أن تكليفه ضرورة
 تعالى مع غيره رسول عام للعقلاء وأنه لا يضيء غيرها ولا يميز إلا من يتكامل شرطه لكان مقتضا بعد فقد علم أيضا من من جاز
 عموم وجوبها لتمامها من العبادات الشريعة لكل من تكاملت شرطه من التكليف على وجه لا يشك أن هذا من غير تمام
 هذه العبادات لا يقع وقوعها في حق النجس التي جرت عليها من وجوبها والله تعالى لا يري إلا ما بينه من مقدمه من غير تمام
 ومعرفة صدق رسوله وفي هذا أوضح دلالة على وجوب المصنوع لأن ما لا يتم فعل الواجب إلا بتأديان يكون واجبا وأما أحدان فهو انقضاء
 العبادات قد تخطت عن بعض العقلاء لا عذره معلومة فيجب أن يخط المصنوع فيعطى ما حق يقضي على كل من لا يرضه فضل شيء من العبادات
 يزول تكليف المصنوع عند ما يخرج من رجع في شيئا على من سقطت عنه العبادات الشريعة لبعض العبادات في غير ذلك من الاعتناء
 وهو أن لا يجمع على أن سقوط فضل المصنوع غير مانع لسقوط فضل هذه العبادات وهذا ما اختلف في بيان من من حيثها إلى المصنوعين
 لا يجزئ فيها ما يتأخر على التكليف حال من الأحوال كيف يجعل سقوطها تأمينا لسقوط العبادات وفي بعض الأحوال من من قبل أن يتم التكميل
 من أهل الحق لا يشهد في قطع على عموم تكليفها لتمامها لا تتبع في الزوال العبادات الشريعة والظاهر في أنها تقع بالبيع بعد انقضاء العبادات
 وفيه الجملة التي هي المصنوع غير تأديان في الزوال هذه العبادات وأما أنما أسلكنا في ترتيب الدلالة التي قد منها على عصمة التمام تلك
 من تقدمت من لفظة رضاء عنهم وأن كما ذكرنا في سابقنا أنها بالفاظ مقطعة ليسر شمس المصنوعين الآدمية على من يخالف ترتيبنا وتكليفنا
 الجواب عن نفي ما يمكن أن يرد عليه من المطلق والأعزاة أن يمكن أن يشهد بمفعول هذه الطريقة على الترتيب الذي نثبتناه لأن يقال
 إذا ثبت وجوب التمام من الوصل الذي تقدمت بانه الطريق الذي يوجب وجوبها بتمامها لوجوب المصنوع لأن الطريق إلى وجوب
 الحاجة إلى التمام إذا كان هو كونه لتمام في ارتفاع الفيع وفضل الواجب قد ثبت أن فضل الفيع لا يخلو بالوجوب لأن لا من يرضى
 قد ثبتت نتيجة الحاجة في ارتفاع المصنوع وجوز فضل الفيع وارتفاع العلم بالحاجة بالعلم بها وأما أن الحاجة إلى وجوب التمام ثابتة
 من كونها لتمامها وجب الحاجة إلى كونها لتمامها لارتفاع المصنوع وجوز فضل الفيع فالنقطة الحاجة ومقتضاها كان في غير الحاجة ويرى هذا في
 جري ما يجرى من خلقنا ما أنشأنا من حيث لا ندره لا نقول ما دل على قطعها بنا وطولها إلى التمام وبذلك دل على أنها الحاجة إلى التمام من حيث
 كانت حادثة لأنها أنما التعلق بالحاجة من حيث يجب وقوعها بحسب ضرورتها ولو انما مع التمام وإذا وجدنا الصفة التي يحصل عليها عند
 شرطها هي المحدث فطعن على أنها في التمام الحديث وفضل هذا الاعتبار استلزاما في سفرهم جملتها إلى التمام فلا بد على هذا من أن يكون

منهم النظر في الاستدلال الذي حكاه عننا وحقه حراية لا نأمر فوجيلا لاجل الاختلاف الحاصل في الشرعيات ولا لاجل
 ان الاختلاف في الثاني من العلم بزمانا كانت الامور عليه منصوبين والطريق ليسوا منسوخة وانما اوجبنا التماثل في الامام في الحقيقة
 الاشياء كغير منها او اخلا لورودهم في غير فصله لفقدان كثير منها الا ذلك الفاطمية على المراد من حقنا فيجب ان يكون هو نفسنا
 في المراد به بل على كل طريقه للنقل والاشهاد ولو كان جميع الشرح فنصل اليه بالادلة الفاطمية كما حصل في الحق في العظمتين بمثل ذلك
 لما وجبت لها جرة في الامام من هذا الوجه كما لا يخفى على الجاهل في حق العظمتين من هذا الوجه وهذه الجدة في حفظ جميع كلامه في هذا الفصل
 معارضته بالاختلاف في الواقع في ايام ائمه المؤمنين وفي الامانة نفسها لانهم يسمون على الشوهم عليها اجمالا لامانة من حيث الاختلاف في
 الذي تضمنته وقد وضعنا عندها صاحب الكتاب فيهم من اخرجهم وديما تصلفوا في شيان معصوم وانما يجيب في الامام به والقبول منه
 الا فسادا له فلو لم يكن معصوما لم يؤمن بها يا مريدان يكون بينهما ولا يجوز ان يكلف له التيقن الا فسادا به من هذه حاله والزام طائفة
 بل كان لا يمتنع ان لم يكن معصوما ان يرد ويذهب الى لا بد له من ذلك وجوب كون معصوما وليس يتعد شئون العقيدة الا القول
 بان من زمانا منصوص على كل زمان قال وهذا يبعد لانه لا خلاف في ان الامام بعد ان الذي اليه القيام بامور معينة في الشرع فيكون
 يلزم من علمه من مابين الشرح ان ذلك يحسن في ان يحصل اماما من حيث يتبع في كل شئ بل يقول بمثل الذي وعين في الجهر
 انه قال لا طيعوني في ما اخطأتم فلا طاعة علي عليكم وهذا طريقه ليرد من بين ما كان يا مريدان له قد استدل بهذا الوجه كونه
 اصطفا على غيره لانا وانما يصح سريان الامام لابن ان يكون معتقدا بل ان لفظ الامانة مشق من معنى الاقنانه والاشباع والاكفاء
 ايضا حاصل على هذه الجملة يعني ان الامام معتقدا به ان كان الخلاف في صافي كيقينه الاقنانه وصورة وانما ثبت وجوب الاقنانه به
 وجب ان يكون معصوما لا ان كان غير معصوم لان من في بعض احوال ان يكون فيها وجب علينا الاقنانه فانه من حيث وجب الاقنانه
 به وفي سخطا لزمنا بالاصطلاح ليقين بل على من وجب علينا الاقنانه ولا بد ان يكون ذلك من خواصا ولا يكون كذلك الا
 وهو معصوم فان قال قائل فلهذا انكرتم ان يكون الاقنانه بالامام انما يجيب فيها فلهذا ما سلم فيها اذ ذلك في حاله والامر
 الاقنانه به فيه فلهذا هذا السقاط على الاقنانه جله والامر وجهه لا يرد ان من عمل بالشيء لا من عمل على ولا من حيث كان غيره
 فيه معتقدا به في ذلك الفعل لوجب ان يكون بعضنا معتقدا ببعضنا في جميع افعالنا على ما كان في ذلك القول او فصله ذلك
 الفعل من اجل قول بعضنا به وفعله لوجب ان يكون مقتدين باليه وودوا لقضاء في اوله فنهضوا في امره وبيدوا في امره
 وان كانوا لا يرضون بيقينه من اجل قولهم ووالله ووالله ووالله ايضا ان يكون الامام نفسه مقتدا به في غير هذا الوجه وصفا
 ما دوى الى ما ذكرنا مظهرا ان قال لو كان الامام انما يقتدى به في صوابه من صوابه لا يكون اماما ومقتد به في صوابه
 من هذا ان لا يكون الامام اماما لثاني اكثر الذين لان اكثره معلوم بالادلة التي ليس من جعلها قول الامام والامر ايضا ان لا يكون النبي
 اماما لثاني اكثر من العظمتين بل ليس الامر كما توهمنا في الذي قلناه هو ان يكون الامام معتقدا به فيما لا يكون قوله وفعله
 حجة به وطريقا الى العلم بصوابه ولو فسد ان يكون اماما لثاني اكثر من صوابه لثاني اكثر من صوابه ايضا صوابا على هذا التقدير
 حجة بجميع الشرعيات والعظمتين لان ما علم من جعله اماما له قول الامام ايضا حجة به وطريقا الى العلم بصوابه وما كان هو الطريق اليه
 دون غير كون غيره من مظاهر ذلك كما ان الروايات في كتابنا الامانة في بعض هذا الدليل شيئا ليس بمرحوض لانه لا يوجب ان
 يكون من جعل بالشيء لان اجل علمه به وفعله اماما وقد وجب ان يكون من جعل بالشيء من اجل علمه به وهو في صوابه فصله لا يكون
 اماما عنه وهذا ليس صحيحا الذي قلناه انما يوجب لو كان كل واحد من الامر من منفصلا من الامر وغيره فلو علمه فاما ان لا يكون هذا
 حاله لربما قد ذكرنا ان من جعل بالشيء من اجل علمه به وهو في صوابه فصله له لانه ان يكون اماما من حيث كان معقدا لثاني اكثر
 الذي من جعله كان الامام اماما حاصلين في غير ان هذه العقيدة يوجب كون من جعل بالشيء من اجل علمه به في كل الامر في غيره على ما لا يخفى
 يجوز ان يكون مع شمله على ان كان الامام اماما وادبنا عليه في فصل الامر في الامام ولا فرق بين ما ذكرنا ان الروايات في كتابنا
 الفاعل لوجازان يكون الامام غير مختار لوجازان يكون الامر غير امام لوجازان يكون الامام لا يفسد في غيره بل
 الامارة ولا يمتنع في لا بد على ما ذكرناه والامر وان كان كل هذا يفسد من الوجه الذي ذكرنا في حقنا في الغش التي لا غير ان الروايات في
 فاما قولنا ان الامام بطاعه فينا بين الشرح انه يحسن مناظرة باقتناء في حق الاقنانه بالامام واقنانه من ان يكون معتقدا به من حيث

ثم قد نصبت

قال فصل فيما يكون قوله وفعلية فيه فاما قوله ولما جعله اماما من حيث يتبع في كل شيء فبذلك لان الامام لابد ان يكون اماما في شئ
الدين خارج من ان يكون متبعا من الدين يخرج من ان يكون اماما من هذه الجهة بخلافه فانه لو كان اماما في جميع الدين وانما
المخلاف في كونه الامام به والاشباع لولي الدين فليس لاحد ان يتابع فيها الا اننا ناضد في هذا الاطلاق في حق الاشباع واذا كان قد ثبت
الافتداء به لله تعالى ان لابد ان يكون على الوجه الذي تقدمناه ثبت ان الامام لابد ان يكون متبعا ومقتضا في جميع الدين على انه لو فصل
معه هذا الموضوع وسلك ان الامام يكون اماما في بعض الدين لم يخل ذلك بافتداء من قبل النص لاننا اذا كان متبعا في بعض الدين و
مقتضا في مكان لا افتداء به لكان قد كان على الوجه الذي ذكرناه وافتداء تاما عنه وجب خصه والا بدخول في ان لا يقتضي ان يكون
ان يتبعنا بفعل الفاعل على وجه من الوجوه فاما قوله من ان يكون الميراث الذي يستدل به على ان الدين يتبعه وان طاعة بعض الخاط
نا ما يلزم من وجوب فعل القول باثباته فيكون لا يستدل على طاعة الله في ذلك كما لا يخفى على من لا يري في طاعة قوله وهذه طاعة الله
المؤمنين وما كان فيهم فما زاد على الدعوى لم يذكره روايته عنده فتعني ذلك ولا دلالة فتشكك عليها والذي في متننا ما علمه فبما
الذي لا على المناسفة وما على ان الامام لابد ان يكون مقتضا في جميع الدين قال صاحب الكتاب في قال انما في ايراد طاعة الله في
او غير ما هو لا يخلو وجهه يلزم طاعة من قبل نعم قال في بعض ان يكون مقتضا في جميع الدين لا يخلو وجهه يلزم طاعة من قبل نعم
من قبل ان ذلك وان كان متبعا في فعل القول والمطيع له في فعل الحسن لا يمنع من احوال هذا المثل ان يكون حسنا وان لا يمنع في الدين
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كلف الامام ان يطيع مولا به لا يخلو وجهه لان لا يستعاض به او بالضعف لكنه لا يخلو وجهه على حسن
من حيث يقتضيه لعل الوجه الذي يقع فكذلك القول في وجه الامام يقال له ان يقع الفعل متبعا على وجه من بعض الاعمال في
على ذلك الوجه من على اخر فلا يكون متبعا في ذلك ولا زاده الامام بالها وفضلها كما تشبهه من ذلك يقع من لادها او فيها لانها
من قبله بذلك لان الممكن في هذا الباب يقوم مقام العلم وجه الامام اذا كانا متبعا في العلم بغير الحاد به وما يعود به من ان
في الدين يقتضيه وان لو فعلوا وجهها في الحال ان تمكن من العلم بغيرها في غير علم بذلك فلا بد ان يكونا متبعا في كل
الحاد به في غير وجهه من علم في ذلك لو لم يكن من غير وجهه من العلم في حال الحاد به في الضم والحسن في ذلك متبعا بما يقتضيه
لان كلاهما يتكفون من العلم بغيره فانه لا يخلو وجهه مادام الامام في فعله ولو استقام لايضا اذا اراد في الحاد به في علمه في غير ما
او والدين لان الامام لابد ان يكون اماما في شئ الدين ومقتضا في وجهه ما كان منه معلوما للوغير وجهه وما لا يمكن معلوما
له من العلم بالدين عليه من قبل يلزم على هذا ان نودعاه في غير الحاد به مما لا يمكن صاحب الكتاب ان يدعي كونه حسنا منهم ان يلزم طاعة
والافتداء لا من حيث وجب الافتداء به اما الصديق علم كيف طاعة مولا به لا يخلو وجهه مما لا يمكن من العلم بغيره وحكم ما يمكن من
العلم بغيره حكم ما يخلو وجهه فاما ما لا يستدل به في العلم بغيره في ان لا يقع منه وان يخرج من اولي الدين هذا حال الامام لان كل
على امرنا بما تبا عهده ما يمكن من العلم بغيره فلا بد ان يكون الفاعل متبعا في العلم بغيره ما لا يمكن صاحب الكتاب قد ثبت ايضا ان يلزم الامام في
بالصلاة ان يتبع الامام في الصلاة ولو كان لا يخرج من ان يكون مطيعا وان جوزه في طاعة الامام ان يكون فبذلك لاننا كما ذكرنا يلزم
اتباعه في ركعات الصلاة ولو لم يكن يعلم ناهي فله فكذلك القول في الامام وعلى هذا الطريق قد يجرى لكلام في الضم والاحكام
وغير ما يقال ان اماما في الصلاة عليه شئ ما منه حقيقة لا نه لوبت فيها معقول الافتداء المحذور وليس بنا تسليم كونه اماما على الحقيقة
لوجوه الضم فانه ان يكون من حيث جاز ان يكون الفاعل من الامام غير من حيث الامام فانه انما جاز بها لا يخلو الامام في الصلاة
سبيل الى العلم بغيره فاما الصلاة وعرضه وما يجرى في غير ما من طاعة مولا به ولا يخلو وجهه في الامام على الافتداء به فيما يمكن ان يعلم كونه
حسنا ومنها لا يجوز الضم من حيث شئنا بما من هو غير معصوم فهذا الضم من الافتداء به وليس هو الذي احلنا ان يتبع الامام
والافتداء بالامام بخلاف الافتداء بالامام الصلاة به على فعل افتداء به ليس بالامام من وجهه وليس يمكن ان نوزله الافتداء به ليس
بالامام والوجه لا يخرج فضلا فانه ان كان ذلك لانه انما الافتداء به وليس من حيث ذلك في الافتداء بالامام لا وجوب حصول المرتبة التي
ذكرنا ما الذي يدل على ذلك جماع الافتداء على سبيل الميراث في الامام ان يكون بين الامام وبين دينه وخلطه فرق ومتوقفة في
الاجام والافتداء وانما ثبت ذلك ولو لم يكن ان يشار الى امره معفولة سوى ما ذكرناه من ان الافتداء بالامام يجب ان يكون في غير
صوابه وكان فعله بغيره وليس كذلك الافتداء به من امره وخلطه من غير ما قصدنا على ايضا وهو القول في الفتوى في وجوب

[illegible]

في كل مقام من مبلغ انما هذا الحق لا يصح اصداره ببدل بطريق الاستحقاق على المصلحة لانه لا بد من جواز ان يستحقها بما عاينوا وكثرة ذوابه
من غير كون مخصوصا وغير منع ان يرتفع طاعته من غير حصوله على طاعات المصنوع من غير ما يستحقه من ان الثواب على ثواب المصنوع ولو
بذلك المصنوع انما لا يمتنع من حصوله على طاعات المصنوع وجوبه على المصنوع الذي به يكون لا يمتنع ايضا من التوجه الى الذي اخصه فشاغل
صاحب الكتاب مع هذا بناء على عدم الاستحقاق لا وجه له مع جلال توحيده من وده وانما يصح ان يستحق بكون الامانة مستحقا من غير
ان ذلك ينافي على الامانة افضل هل امانة تكون تلك وجهه على مثله وان كان الاستحقاق في وجهه فانه لا بد من ثوابه ثم يقال لم
لا يرد بهكم حككم انما مستحقه فليطلب في المصنوع والفضل بين من قال بتملكه الامانة لا تانها بيننا الذي ان يقوم به الامانة هو الله
يوجب له الجبر فانه بيننا ان لا يمتنع من حصوله على طاعات المصنوع وجوبه على المصنوع الذي به يكون لا يمتنع ايضا من التوجه الى الذي اخصه فشاغل
والامانة معصية لا يرد بهكم حككم انما مستحقه فليطلب في المصنوع والفضل بين من قال بتملكه الامانة لا تانها بيننا الذي ان يقوم به الامانة هو الله
وتكون له تلك الامانة فيه فاشاؤوا له وبعد فان علمهم من وجوبه على غير الامانة لا ينافي في القصة والفضل لا ينافي في بيان ان امانتنا
واسبق لقول بان الامانة لا يكون الا واحدا غير لازم للقول ان الامانة في الاستحقاق لان لم ان يقولوا ان الاعتبار في استحقاق
الامانة ليس في القصة وحده فانه لو كانت ان تمنع من مساواة غير الامانة في القصة بل الاعتبار بزيادة ان الفضل لا يمتنع من كون الثواب ليس بوجوب
ان يساوى الامانة عندهم في الفضل المستحق بالامانة من غير الامانة وهذا من وجهه وجوبه على الفضل بوجوبه على الفضل لا يمتنع من كون الثواب ليس بوجوب
التمنع من من ذلك وعند منع القصة منه قطع القول على انه لا يمتنع من الامانة من الفضل ما ليس به الامانة وان جاز ان يكون ذلك قد
انقضى فيما مضى ونحن وان لم نرد في بعض الامانة الى الاستحقاق وكان معنى بيننا هو انما فضل الله به صاحب الكتاب في غير منكر ان بيننا
فما وافقنا ذلك بل انما في ذلك وليس لانه في الحقيقة وبغيره من ذلك من انما في ذلك كان الخلاف في الطريق في ضرورة المدعي
لا يكون خلاف في المدعي نفسه فاما قوله وبما في القول في امانته لو كانت ان يكون حال الحسن والحسين في تلك الامانة لا يمتنع
معصومان فاضلا من لا يمكن ان يقال ان الامانة في ذلك بوجوبه على ثوابه في زمانه وليس به ان لا يصحوا المطلق انما
عند بعض الادباء بل يجب ان يكون ما شاء الله عليه العاقبة فيكون ما لم يكن في الامانة وذلك بوجوبه على ثوابه في زمانه وليس به ان لا يصحوا المطلق انما
لان الامانة ليس بخاصة عند الله بالفضل حينا وكذا من غير الامانة لا يمتنع من حصوله على طاعات المصنوع وجوبه على المصنوع الذي به يكون لا يمتنع ايضا من التوجه الى الذي اخصه فشاغل
من الفضل مخصوص من انتم الميركان اماما وعندهم انما بوجوبه على ثوابه في زمانه وليس به ان لا يصحوا المطلق انما
انتم في غير ذلك في الحال التي يجب عليها الامانة وهي بعد الرسول قبل الفضل وكذلك القول في الحسن والحسين في ايام امير المؤمنين في ذلك
ايضا كمال امام بحيث لا يمتنع من حصوله على طاعات المصنوع وجوبه على المصنوع الذي به يكون لا يمتنع ايضا من التوجه الى الذي اخصه فشاغل
في تلك الاحوال عند الذي ليس به الامانة وسقوط هذا عن القول واضح لا اشكال فيه ففضل الله في الكمال على اعطاء في دفع وجوب
التمنع من حصوله على طاعات المصنوع وجوبه على المصنوع الذي به يكون لا يمتنع ايضا من التوجه الى الذي اخصه فشاغل
من طريق القول على وجوب الفضل في الامانة انما وجهه بامانة من الامانة في ذلك بوجوبه على ثوابه في زمانه وليس به ان لا يصحوا المطلق انما
ولم يكن ايضا على ما لم يحصل له العلم بان حال من اخصه ما يوجب حصوله في ذلك لا على وجوب الفضل في ذلك بوجوبه على ثوابه في زمانه وليس به ان لا يصحوا المطلق انما
الامانة بهيئته واقفا والجهر القائم مقام الفضل هو الذي لا يمتنع من حصوله على طاعات المصنوع وجوبه على المصنوع الذي به يكون لا يمتنع ايضا من التوجه الى الذي اخصه فشاغل
على وجوب الفضل على ما لم يحصل له العلم بان حال من اخصه ما يوجب حصوله في ذلك لا على وجوب الفضل في ذلك بوجوبه على ثوابه في زمانه وليس به ان لا يصحوا المطلق انما
ما لا يوافق فان حصل له العلم بان حال من اخصه ما يوجب حصوله في ذلك لا على وجوب الفضل في ذلك بوجوبه على ثوابه في زمانه وليس به ان لا يصحوا المطلق انما
اختار المصنوع بحسن تكليفه الم اختياره من العلم بان كراهه من حاله قلنا ليس ما ذكره بوجه يخرج هذا التكليف من التوفيق بتكليفه الا
يطابق ولا دليل عليه ولا مضير للعلم وهذا الباب لا يحل ان علم الله تعالى من حاله تكليفه بغيره في اختيار المصنوع لغيره لا لا على علمه كما
المصنوع فضلا لانه لا يمتنع من حصوله على طاعات المصنوع وجوبه على المصنوع الذي به يكون لا يمتنع ايضا من التوجه الى الذي اخصه فشاغل
اختار الشريعة والاختيار لا اختيارا كان ويكون من الغايات وان علمه من كلفه ذلك بغيره في الشريعة ما من المصلحة في الاختيار
بشمه وفي الاختيار التصديق منه ان ذلك لا يمتنع من حصوله على طاعات المصنوع وجوبه على المصنوع الذي به يكون لا يمتنع ايضا من التوجه الى الذي اخصه فشاغل
اختيار الشريعة والاختيار لا اختيارا كان ويكون من الغايات وان علمه من كلفه ذلك بغيره في الشريعة ما من المصلحة في الاختيار

برالامبروی
مجموع ۴

لا يَخْتَارُونَ
الْأَمْثَلُ

ولا بد بين ما ارتكبه مما حكيه وبين ما لم يرتكبه لأن الجميع يوجب إلى العمل واحد وهو أنه تكليف لما لا دليل عليه لا يسبيل إليه وهو لا يخرج
بغير تكليفه لا لابطاق وبين ما ذكرناه أنا ضل وكل ما غفل بغير تكليفه ما با غير الاختيار أعني التكليف مستلزمه وعن مبلغ أمواله الخ
لا طر يترتب تكليفه الأخبا رضاءها إلى العمل بمصلحة وليس يخرج هذا التكليف من التبع عليه من التكليفات أن تكليفه يجبنا ضا أو عليه بداهة
فمنه يجوز أن يعلم من جهة بوضوح ما في ذلك التكليف فله من نفسه وما كان لكل ما غفل ولو لم يكن العمل في قبل الاضطرار ليدل وجب فيجب
كل نظير من التكاليف هذا الذي لا بد منه عند عمله في وجوب المنفعة بطريق العمل بل هو الذي يجهل أن يكون الغفل عليه ويطلبه
الغوة ما استدبره كغيره من احتياجه إلى اتصاله بوجوب المنفعة فلو افترضنا أن الامام لا بد أن يكون افضل الخلق عند الله تعالى وأعلامه
مثل في التوابع فقامه وعند شيوخنا ما مشكوك فيه إذا كان اماما للكل فلا بد أن يكون افضل من الكل وسبقنا الكلام على هذا الموضوع فيما
من الكتاب لا بد من كونه افضل ولو لم يكن التوصل إليه بالضرورة ولا بالاشارة وجب المنفعة والمغز على العمل الذي رغبناه عند اتصاله بالضمه
وإذا شغل على هذا العمل ما ذكرناه في قبل الضمة فليجوز عنه ما ذكرناه هذا لأن مرجع الطرفين إلى أصل واحد وهذا أصل على وجه
النص على الامام بكونه عالما بجميع الاحكام حتى لا يكون شيء منها وان كونه عالما بها لا يمكن التوصل إليه لا بالنص ولو أمكن التوصل إليه
بالامكان لم يجز أن يكون المنفعة لا من غيره من جميع الاحكام وقد علمنا أن من يمكنه اختيار الامام وامانه من جهات لا بد له من ذلك
ولا يمتطيه ونبيل الكلام في هذه الطريقة ترتيبه في الطرفين المتقدمين وهذا الذي ليس بجمع في وجه العمل لا بد من شيئا من
لا بد من العلم لا بد من العلم بالاحكام الشرعية الأصل كان يجوز في العمل سطوته وارتفاعه عن المكلفين ولا يشوب من هذه الاحكام الاد
العقل يجوز أن لا يرد بالتقدير ان لا يكون غير مصلحه وإذا كان العمل غير موجب للثبوت هذه الاحكام في حال كيف يجب بكون الامام عالما
بها في كل فصل عليه ذلك من شروط امامته والذي يمتنع به العمل ان الامام لا بد أن يكون مصلحا بما استدلنا به عالميا بما هو
فيه عليه انه قلنا الضم بالاحكام الشرعية كما ورد من طريق التبع فليس في العمل إلا أن التصق اورد وجبنا علمنا بالقيام بالعمل ان
الامام لا بد أن يكون عالما بجميعها على ما استدلنا به كما قال في هذا الفصل ان غير متع ان يعلم تعالى ان التصالح ان قيام الامام
اخلا كما يجوز ذلك فلما كان يكون التصالح اقامته بطريق الاجتهاد انا ثبتت وبين موضع وان يدل تعالى على العمل في ذلك
عليها من بغيره من صلاحها ما قد تقدم فساد بما دللنا على وجوب الامام وعلى ان التقية التي لا بد من كون الامام عليها لا يمكن
ان يشغرها من جهة الاجتهاد وانما قد تقدم فساد بما دللنا على وجوب الامام وعلى ان التقية التي لا بد من كون الامام عليها لا يمكن
في وجوب المنفعة عليه وفساد اختياره فاما ما دللنا على وجوب الامام وعلى ان التقية التي لا بد من كون الامام عليها لا يمكن
في وجوب المنفعة على الامام لا بد من كونه عالما بجميعها على ما استدلنا به كما قال في هذا الفصل ان غير متع ان يعلم تعالى ان التصالح ان قيام الامام
وقد رغبنا بين الامام وامر له وسائر المؤمنين من قبله في الضمة بالاعتناء في بغيرهم وبينه في وجوب المنفعة فيها لا بد ان كان ما ادعى
المنفعة عليه من اختصاصها بالضمه غير موجود في وجهه سواء هم في وجوب المنفعة عليهم وخلافه ان يرجع في ولايتهم إلى الاختيار والوصول
في الشهادة والاصحاب كالقول في الامارة والحكام في ان لا يصح علم بغيره ان تعلم بالامان بالذي يجهلهم من من الظاهر وهذا لا يمكن
دونه بالعلمة يمكن الوصول إليه ولا يجرى العمل في الضمة التي لا يسبيل إلى العمل بها بالامان والاختيار ما قاله نفسه انا لا يثبتنا بالامان
والاختيار وما شاع على الامارة قوله في الجواب ان لا يجرى العمل في الضمة التي لا يسبيل إلى العمل بها بالامان والاختيار ما قاله نفسه انا لا يثبتنا بالامان
شاع على قوله من الرسل لا يثبت ثم لا بد من بقاء بضمة من الله تعالى لا بد لا يجوز تخصيص الضمة وذلك لا ينافي في الامام لا بد من بقاء
في شيء من جملة ما نعلمه بالامور التي ذكرنا ما قد وجب الشرع فلما ان نقول لما راينا حيث دللنا على عمل الرسل من وابطالنا اختيارنا
لاجل كونه من رضاء ما قد ادعاه لان ذلك مما لا يصح بطريقه الاختيار كما يجب ايضا في الامام مثله لا نأخذ بلنا على وجوبه عنده
والضمة بما لا يمكن ان تعلم بالاختيار وكان تخصيص الشواهد الذي سأل نفسك عن ذلك لو كان بوجوب الامام مع وجوبه عنده بغير
نصر لم ينع مثله في الشيء وانما عدلنا عن ضارضه بكون الامام جهة كان التي جهة وان كانت لا لا قد شئت بينهما في معنى الجمع عندنا
وقد تقدم ذكرنا فيما مضى من الكتاب حيث دللنا على ان الامام حافظ للشرع وموالاته لان ذلك لا يكون الامام جهة على هذا الوجه
الى امر متعلق بالتمتع وكلنا في هذا الفصل على ما يفتنهم به من القول فلا بد من العمل بما لا يصح شوته الا لا تصح ما قال في الفصل
على ان التمتع قد ورد في غايه الامامة بما ذكرناه على ما سبقت من بعد وجوب التمتع على هذا الوجه يدل على ان العمل لا ينع من شيء ذلك

بشيء من دعوى من جعل الفسخ غير صحيح بل من ان يدعى مع وجوده بمثل الحق في باب الاختيار واكثر ما يمكن ان دعاؤه في الفسخ ودروبه
بان اختيارا واقع لبعض من اذيعت امامته ولم يثبت ان اختياره كان له فعل ماضيه ولان الذي عقد له الامانة لم يثبت له ما
على الحقيقة ونحن لم نرفع من اختياره من غير اذيعت امامته وليس اماما على الحقيقة وانما من اختياره الامانة الذي ثبت امامته في
وتستكمل ما وعدنا من الفسخ عند البلوغ اليه بغير انفسه كما ما فوكره وتبين ايضا ان احد من السلف لم يذكر ايمانه لانه لا يكون
الا بالتمسك بغيره الصواب في الفصل بغيره من ذلك فيها الشرع بذلك ما كما واعطيه على اختلاف احوالهم ما طالع لا يشبهه في ذلك فاجاز
جلد السلف خالفه فصل الاختيار على ما سنده من بعد عند الكلام في اختياره بغيره فلهذا قد دللنا على اننا نكاره
كان لافضل الاختيار وان لم يصح جوابه واكتفوا بالنكاح على الجملة ولو دللنا الدليل على ذلك كان نكاره محملا للاثرين يقول انكاره فصل الاختيار
جلد وانكاره فانه لا خلاف في ذلك الحال وان كان محملا لاطلاق غاؤه لاطلاق وان احد من السلف لم يقبل في الامانة لانه لا يكون الا بالتمسك
ومصارعنا الى ان يدل على ان النكار الواقع الذي بيننا انه محتمل للاثرين لو كان لا لاحد من دون الآخر وان لم يكن ذلك فان قول صاحب
الكتاب على الاثرين احببه بعدد من من يوجب من كوننا من الفسخين ووجود الرضا منهم فثبت ان بطلان هذا ايضا بعد ذلك على ان الرضا
لديهم واكثر ما علم الكثرة عن النكير في خصوص ذلك لا يدل على الرضا في مثل تلك الحال على ان احد من المتكبرين لانا لم نذكره له لعل
ايضا ان جاز عتق من لم يرض الفسخ الاختيارا وتماخلا في معاني الاختيار ولا في فصل الاختيار كما لو قبل عند ظاهره والاختلاف في معاني
افضل الاختيار ومبطل مجبه وليس خلافه في ذلك من غير اختياره او جاز عتق من كان عند خصمه من ان يكون ما ذكرناه او لا مشقة في قبول
العلوم الفسخين في امانته الرجل الذي ذكرناه وان لم يصح جوابه وهو قولنا على ما يرجع الى الدليل من غير من احوالهم جاز ايضا ان يكون ما ذكرناه او لا
كان في خصوصه ولديهم بغيره لعل ذلك في كونهم واذا يقوى في الاضمار من ان ظاهر خلافه كان في معاني الاختيار ولا في فصل الاختيار
ان يدعى غيرهم من كون خلافه في ذلك الحال وانما الاثرين في شاذة بغيره من ان يتحول المجامعة فيها كان على سبيل الرضا يا الاختيار فثبت
ايضا ان دليل كل واحد من الطرفين كان رافعا يا الاختيار وانتهى الى الكلام في ما يتعلق بالشروط على ان الخطوب لغيره فان الفسخ لم يلح
فما الاختيار ادم حصة واعلم ان اختيارنا في الفسخين وقطعوا في ذلك بما اطل احوالهم ان يكون محملا لانا كما فصل الاختيار كما حمله
لغيره وليس على النكير في كل حال ان يثبت وجوب نكاره على سبيل التفصيل بغيره فاما وجهه في ذلك لو كان ذلك العلوم للغيره بان يكون
انما كان لافضل الاختيار دون غيره اذ على انهم لم يوجبوا منكرين لافضل الاختيار لان النكير على سبيل الجملة يقتضي في مثل تلك الحال فصل على ان
ما طعن فيهم على احكامهم من طرقنا وجوب الفسخ في صاحب الكتاب احد ما يستدلون عليه من فسخ الفسخ من ان الامام لا يقبل
يكون غير رضاء ولا الفسخين وان ذلك لا يكون لا بعض وجهه وربما قالوا انما كان في يوم بمصالح الدين لا بد منها في امانته لغيره وما اشبهها
الكل ما لم يجمع خلافة من بعده ولا يكون كذلك الا بالاختيارين قال وكل ذلك مما قد تقدم الجواب عنه لانهم ذابوا الفسخ عليه وقد بينا ان الفسخين
ان لا يصح ايمان الفسخ من جهة الفسخين بل لا قد تقدم كلامنا على ما قلنا اننا لم نكتفنا من قبلنا بما لا يدل على منصف
من جهة فان كانت متعاقبة في حق استدلنا بما يمكنه على ما قلنا منته وقد بينا فساد هذا علم ما نطرقنا به الى وجوب الفسخ خلاص من كل
شبهة فان صاحب الكتاب شخص آخر ولم ربما قالوا لا بد من ان يكون حال وضعه لاطلاقها اذ فيها غلافة من ان يكون
ينبغي وربما قالوا في هذه الفسخين من معصوم الى ما شاعرا قد تقدم والجواب عنه قد سلف قال وردنا في جوابه بان يقولوا لا بد من ان يكون غالبا
جميع الاحكام حتى لا يثبت فيهم منها ولا بد من ذلك الى ان يكون قد كلف القيام بما لا سبيل الى اليه وحمل على كلفه الا ان غلافة من غير
عليه لا يطرأ في الجرح في كل المعقود من ذلك من حاله لانا بما يملكه من حاله فاستدلوا بالعلوم من غير فسخه العلوم اجمع فان لم يكن منهم من يثبت
ذلك اجمع لا يجمع لم يثبت من ان يثبت ذلك لا يجمع لا يستدل الا لا في التوبة والامانة فان لم يكن وقوف احد من الاطراف في وجهه ان كلف
الا جاز في ذلك غلافة من الفسخين لم يقبل العلم من جهة الفسخ يقولون ان كونهم اجمع في ذلك الاحكام من شرط كونها ما سادوا به فان قالوا
بالصحيح لم يملكنا في كل طريقة الفصل كيف جاز في الفسخ الذي يجرى في الفسخ الفصل والذي اذ يثبت له دليل على ان فسخه
الفصل فثبت غلافة من ان يقولوا اننا علمنا انك الفصل في قولهم واي دليل في الفصل بغيره من ذلك مع علمنا بانهم يوجبون ان يكون
فرض الاجل في فسخه وان لم يكن ظاهرا اجمع الاحكام وانما الذي يدل على وجوب كون الامام ظاهرا اجمع الاحكام في حقنا الذي يدل على
كون الامام ظاهرا اجمع الاحكام فهو انما ثبت ان الامام في ظاهر الدين وضو الحكم في عينه جلاله وبه في ظاهره وغاضبه انهم يجوز

امر المؤمنين في الحكم الى مرسله النبي والمقدار على ما ثبت في الرواية فلا شبهة في انهم يتباحسون فيما ذهب اليه من كونها لا تجميع الاحكام
 لا لانها تجميع لك في الامام من ان خلفه وكان بعده فاما وجوبه في الحال التي يكون فيها اماما وسؤال امر المؤمنين في المدي التي
 كان في زمان الرسول وفي تلك الحال لا يمكن انما تجميع الاحكام لانها تجميع الاحكام لا في حين حكم الذي لم يصرم عمر وغيره
 غير من الاحكام التي اشفاها من جهة النبي وعليها ابناءه ان لا يكون على ما اختلفوا على كون الذي وحكم سائر الذين حكموا له وهو ما
 القول في دعوى انهم قد ائتمروا ورثته في الرواية انما تارة من جهة النبي واما في غير ذلك فاستغنا عن القول في دعوى انهم قد ائتمروا
 الاختصاص في الشيء لا يدل على تقدم العلم الخاص وكذلك التراض الى الحكم لا يدل ايضا على ارتفاع العلم بحكم ما وقع التراض فيه وقد ظاهرا
 الحكم وبما في الحكم من هو اعلم منهم بالحكم وليس يدل ايضا قضاء غيرهم بما قضى به على ان امر المؤمنين لا يكون حجة في دعواه
 ولا يدل بصحة مقتضى القضية واطارها الرضا بها على الرجوع عن اعتقاده الاول لا كذا شبهة في ان ادعاء يلزم من حكم الحاكم عليه مالا
 يستفاد ولا يدل على صحة دعوى امر المؤمنين الى غير ما سبيل الاستفاضة والعلم على طريق الحكوة من ان يظن انهم لو كان
 عالما بالحكم في تلك الحال لما اذروا القادر من مذهبهم ان عصبته المرأة المنقصة من قبلها الحق بالاولاد والميراث من ولدها ما ذكرنا
 اذ انما وقد روي انه من مذهبهم ان ايضا ما قاما زاده من جهة الاختلاف لا بعد من ان يكون شهره من غير ما تقدمت لان شواهد
 في غير موضع النبي في الاخبار في الاحكام لا يدل على انه غير عال بها بل جاز ان يكون سبب اختلافه في العلم ولا يوجب على ظنه ان لا يضرنا في
 عن النبي وجاهه وان كان الحكم بعبثه مستقرا عندنا وقد يمكن الشك في الخبر الذي وصفتنا وروى مع العلم بحكمة الحكم الذي يقتضيه
 لان الحكم لا يمكن ان يكون على ما تقدمت في الخبر لا يرفع ذلك الحكم من النبي وليس العرف بالحكم ثابته لتدبر الراوي في الخبر على انه
 ليس في الخبر تاريخ وبيان الوقت الذي كان يشك في الخبر فيه واذ لو كان في زمانه لا يمكن ان يكون اختلافه انما وقع في يوم الرسول
 في تلك الحال لا يمكن ان يجمع الاحكام على ما تقدمت وليس يمكن ان يحدث من النبي في جهونه لان ذلك متعارف بين الصحابة وغيرهم
 وليس لاحد ان يقول ان كان عالما بالحكم في ما ذكرنا فان يعلم انه قبل على ظنه صدق الراوي هو انما صدق لم يزد معرفته لان ذلك لم
 يزد معرفته بنفس الحكم وان من روى الرسول انه يبرئنا ولا يظن ظنه ان الرسول قد صرح في مقامه لا يمكن ان يبرئ نفسه من وجهه في ذلك الخبر
 الا انه قد اكد ما لا يبرئ من ان يتطرق دليل بعد ذلك العلم لا بد من جهة ولا لاخرى وان يتطرق في الخبر بل هو صحيح وافساده ان
 تقدم لنا العلم بغير من جهة اخرى فاما الخلق يقولون وقد في ابو بكر وصدق ابو بكر في غير الوجه الذي لا امننا الان فيه فيمكن ان يجرى
 ضد بقوله من جهة مع مناصبه على الوجه الذي عده قيس لاحد ان يقول كيف يجوز ان يجرى بما تقدمت في ما عدا ذلك جاز ان يكون
 ابو بكر اني شاك في ان السماع لو كان عالما في الاصل بما عده له جملة ضد يمكن ان يدفع الحاضر من وجهه ولا يكون كل واحد
 عالما بشا ولا لاخر في ما عدا ما بان يكون بعيدا عنه وفي غير جهة متعارفا بل بالبر والغير ما ذكرناه من الاسماء وهو كثير على ان هذا الخبر الذي
 حكاه عندنا باطل لا يرجع في فعله الا الى الحادثة بين الرواية والاعتقاد ومن هنا في اخبار الاحاد اذا كانوا من روى الشبهة وانما لا
 معرفة فكيف نأخذ بكونها من جهة الضعيف وبمثل هذا الخبر لا يضر على ما هو معلوم بالاول ولا لا فقدمنا عندنا في بطلان الخبر وسقط
 وبياننا وطردوا في غير قولنا لا يضر على ما هو معلوم بالاول ولا لا فقدمنا عندنا في بطلان الخبر وسقط
 الخبر لو كان صحيحا لكانت في انما اختلفنا فاما انما ادعاء على امر المؤمنين من الاجتهاد والرجوع من راي الذي قد تقدمت فسادها فيما
 موضوع الكلام وبما في الذي تعلق به عليه من قوله من جهة من راي الذي لا يقتضيه ما توجه فلا حاجة بنا الى اعادته قال صاحب الكتاب
 لا فرق بين قولنا ان جهة الفصل في الامام ان يكون عالما بكل الاحكام وبين قولنا ان جهة الفصل في كل من يقوم به امر الفصل
 بمصلحة الدين والدنيا والحق قوله في الامر والعلو والادوية والولاية على انما اذا جاز ان يرد الفصل رجوع الفاعل الى العلم في النظر
 مع خبر القاطع عليه ما الذي يمنع مثله في الامام والحاكم وانما يمنع من ذلك مع العلم ان لا يمكن منع من قولنا انما القول في
 الامر والحاكم ضيق فاما الادوية والولاية على الامر في غير وقت عندنا في الامر والحكم في انهم يجب ان يكونوا عالما في ما هو موضوع الامر
 به راي ما نقل في خبره ان احدنا على ان يكون لكل واحد من الذين يندبهم في بعض الامور والافعال لا من شئ منه ولا كذا في بعض
 والاختلاف في انهم لا يستطيعون ولا تارة من جهة من رايها او اكثرها من جهة ما يحتاج الى ان يميز فيها وبما كان سببها مالا لا مالا
 معونة لها في الاعيان والافعال في دعوى على انما في القوى فما سألنا من جهة لا يمكن قبولها فيكونها لا تستغنى عنها ولا بد من

والناسي يتبين ان الذي يجب الاخذ من الاخذ والمقصود لا يجب لاحد من عينه فلم يلزم ما اوردته من صحتهم قياسا على فعله الا انه ما لا يتبين
بالناسي مع كون الناسي مطعما وغيره مما قد لا يخرج جميعا لان الناسي لا يقع الامع وغويع الناسي على الوجه الذي وقع عليه فعل الناسي وما اذا
كان لا بد من اخبار وجوه الاضلال لم يرجع ان يكون الجميع مناسيا بالخاص ولا ان لا يقول من غير هذا المذهب من ان المصطلح يترتب بطريق
واحد يكون احدهما مناسيا بخاصية متلوكة وان كان احدهما ذا هبة الى المصلحة والاخر متوجها الى طاعة وصباح وطولان زيدا فلهذا يترتب
بهم وكان احدهما اكلا من اجل والاخر اكلا من حرام غير صحيح لان المصلحة للناسي ان كان بالوجه الذي يقع عليها الاضلال لم يكن الاكل من حرام
باكل الحرام ولا الساعي في طاعة مناسيا بالناسي في المصلحة ولو كان حاد كره جميعا لوجب ان يكون كل فعل واقفا على طاعة فلهذا يترتب على
على جهة الناسي في الفعل الاخر وهذا يوجب ان يكون الاخذ من غير ما لا على جهة الضيق بالخاصية بالناسي متى اخذ مثل مبلغ ذلك
المال من اجل جهته الزكوة والعشرة المعبر عنه من غير في الزكاة انما هو ظاهر ظاهر الفعل وقد نفق ظاهر الفعل بين الذين كرهنا في اركان
المال فنجيب ان يثبت من جهة الناسي هذا اما ما يشبهه في بيان ان صاحب كتاب بصدان ذكره طريقين في وجوب الفصل احدهما ما تقدم عليه
من وجوب ما تقدمه واحال في الكلام عليها على ما مضى من كلامه والاخر في متعلقه بالاخياد والكلام في صفته المختارين وعددهم والمركب
بها الى ان يكمل الكلام في الاخيار وشبهه في غير ما قلنا وان الامام من ركان الذين ان ثبت لا يستلزم الفصل والركون و
القيام ومناشاة كلهما وجبته في الامام وما روي ذلك بان وجه الفصل فيه كل الكمال انما لثبته بالصلوة بغيره قال واعلم ان كان لا يقع
عندنا في الصلوة والركون والقيام ان يكون طريق المصلحة بها الاجتهاد وانما منع لان تلك لا تقع بذلك ووجهه في الامام
لان كلامنا في جواز الفعل لا في واجبه لجمع قوله هذه المصلحة التي يحكيها البس بغير الامانة عليها الا بعد ان يثبت على الجمع بين الامانة
وما ذكره من ان ركان وانما حفظت في الامام من ركان الذين لا يقع في الركوع الذي يرضى من انما في صفات الامام كونه معصوما او
فاضلا او باجزي عجزه في تلك اما لا مجال لغيره لان الحكم الذي في اجابها احلنا ثبوت الاركان المذكورين بالاخياد وهي قيام الدليل على جهته
وجوبا ما يوجبها من الفصل في فعل الواجبات المفيدة والامتناع من المعاصيات واذا اخيرا ما قد صفته من جملة الاضلال لا سيما
فاذا حلنا اختيار الامام في لثباته على اختيار هذه المباديات ايضا الى ان يبين في الامام صفته لا يمكن فيها الاجتهاد وصفته التي في هذه
سبيلها فقد تقدم الكلام فيها فاما في ذلك في الصلوة والقيام ان الاجتهاد فيها لا يقع فعلا فهذا انما هو بغيره على من صدق
جواز الاجتهاد وصحته وقد تقدم طرق ما ينطوئ ذلك ومن ان يكتفي بالصلوة والاشهاد بها ما اركبه صار الكلام عليه في الامانة وهذه
الاركان فاحلنا بطلان حمل احد الامر على الاخر لان الامر في المواضع على ان الصلوة والامانة مختصتان بصفتهن لا مجال للاجتهاد
فيها فاما صاحب الكتاب بصدان في الصلوة انما وقع النص منه على صفتها ولذلك يجوز في كل صلاة معينة ان يكون واقفا على وجه الفصل
ولا يجوز ذلك في الصفته والشرط فكانت بين صفتها وشرطها ثم الزم المكلف اختيارها على الوجه الذي يحصل معه صواب صفتها و
شرطها وكذلك فنزل في الامام لانه لا يمنع منه ان يبين صفته وشرطه ثم يلزم المكلف على وجهه صيب الصفته والشرط فان كانت
الصفته والشرط اصلين في جماعة اخيرا لو احدهما كان صفته الصلوة وشرطها اذا احتضا في فعل فهو محرم فيها فلهذا انما قد رتبنا
انما لو حلنا الصلوة اصلها فنقول في الامانة لكانت اقرب مما ذكر في قوله انما جاز ما ذكره في الصلوة من حيث يمكن المكلف ان
صفتها وشرطها ولا يخرجها امره سد ما من جملة الفصل والامام لا يمكن مثل ذلك فيكون من صفته ما لا يمكن ان يشترط ذلك
بالاجتهاد والاخياد ولا سبيل للمكلف في غير ولو كانت جميع صفات الامام كصفاته الصلوة في امكان صاحبها من جهة الامانة
بحوزنا اختيار الامام على الوجه الذي قرر في اختيار الصلوة ومدار الكلام على هذا الموضوع فانما حكم الخصم ان يثبتوا انه لا صفته الامانة
الا لثبته في سبيل الى اصابتها وتبين لخصها هذا من جهة من جهة في جواز الاختيار وبطلان من هبنا في وجوب النص لثباته بعد
ان ثبت لم ما ذكرناه بغير الامانة فانه كقصة بصدان في هذا الموضوع لم يشي في باب وجوب النص لا يضرهم وان لم يثبت لم هذا
وكان الثابت من المذهب ليس من اختصاص الامام بصفاته سبيل الى العلم بها الامن جهة النص عنه وقد وجب لغيره بطلان الاختيار وصار
كل ما يتكلفه المحكوم بعد جهة ما ذكرناه لا يقع في بطلان وجوب النص لا يضرنا في شأنه على ان الصلوة لا يمكن بها الا انما على الصفته
دون الغير لانما فضل المكلف لها امثال في مقدمه فلا يضره جميع ما تترسدها الا بالصفته والشرط والامام يمكن النص على غيره
على وجهه بغيره من غير فليس يجب ان يكون حكم الامام حكم الصلوة بل الواجب ان يكون الصلوة مشبهة للاختيار والامام والاختيار

في هذا الوجه من حيث وجوب كل ذلك انما انما يتغير في الصلوة النص على صحتها وشروطها ويجعل اختياره ما لا يملك الصفة في المكلف
فكذلك يتغير ان ينص المكلف على صفة ما يلزم من الانشاء والامام والافتداء به ويقوض اختياره ما لا يملك الصفة في اجتهاده فان
ينص في الامام وان امكن على سبيل التخييل ولم يمكن تبيين الصلوة فما المانع من جواز النص على صفة الامام دون عينه كما جاز في
وان لم يكن في الامام النص على الجهر ولم يكن في الصلوة علانية انما ادرنا ما ذكرنا من سبب اختلاف حكم الصلوة والامام في هذا الباب ان ذلك
اوجب النص على الصفة دون العينة في الصلوة غير حاصل في الامام والذي يمنع من ان يكون في الامام ما جوزه في الصلوة وان كان ممكنا
خلافا في الامام ما تقدم ذكره من اختصاص الامام بصفتها وشروطها لا يغير المكلف لاسبيل الا اليها بالاجتهاد على ان الذي ذكره يقتضي خروج
الاختيار في جميع العبادات والاحكام على التاويل الذي لا يولد لانه لا يخرج من العبادات الا وحكم الصلوة في تناول النص لصفته وتبين
وتفويض اختياره ما لا يملك الصفة في اجتهاده المكلف مذهبنا في ذلك انما هو جواز جميع المكلفين والفتاوى انما هي ما لا يملك الصفة في جميع
منصوص عليه ما هو موكول الى الاجتهاد فان قلت نصوصنا التي حكمتها من مبدل في الاحكام ما دفع النص على صفة وشروطها لا يملك
يصل من باب النص فيها ما لم يصل من باب الاجتهاد فقلت انك قد اخلت في صفة الاجتهاد لان احكام الاجتهاد عند
بطلانها وقع النص على صفة من صلوة وغيرها الا ان من مدعى ان الصفة التي انا صلوات على الجهر هي الزم الحكم في تناولها النص وكان المكلف
قد قبل انما قلنت شيئا من نص في بعض الامور فقلت انك لم تحكم قد انصرت على صفة ما يلزم من الاحكام كان ما اوردته نصا على صفة
ما يلزم من صلوة وغيرها فوجب على قولك ان يكون جميع العبادات والمشرقة منصوصا عليها على التاويل انما منصوص على صفتها او يكون
بأسرها من باب الاختيار على التاويل ان المكلف لم يدر باختياره ما لا يملك الصفة التي هي ما لا يملك الصفة في اجتهاده على سبيل التخييل
صاحب الكتاب جده قد ثبت انه قد نص على الاحكام على مجموع صفة من نص في صفة ما عتد وفيها ما جاز في المكلف ان كان فيهما ما
فوجد في الاجتهاد كما قلنت فاهم المضافات وجزء الصلوة في غير ذلك وكل ذلك من باب الدين فما الذي يمنع في الامام من ان يكون طرفها
الاختيار كما قلنت ان الاجتهاد كالمصداق الذي يملكه الى غير ذلك يقال ان النص يمنع في الامام عن ان يجري النص عليها بغير النص
على الكفارات لان النص لا ينافي الكفارات التي على سبيل التخييل علنا ان صلواتنا صلوات على الجهر وان لكل واحدة منها صفة وجوبها
يجوز من تلك على صلواتنا صفة من صلواتنا واهما مثل هذا جاز في الامام من جهة الفصل لا في غير منع ان ينص الله تعالى لانه على
انما من صفة من ذلك بان يبين وجوب صلوات كل واحد منهم وما يصل من المصلحة الدينية والمصلحة في الافتداء والافتداء به ويجوز في
الافتداء بكل واحد من الصلوات في اقتدينا باحداهم في بعض الاصل سقطت عنها الافتداء بغيره والافتداء به في ذلك الفصل لم يبين ذلك
ان يقول انما الزمان يكون طريقا لامتانة الاختيار بمعنى ان تكلف اختيار الامام لان هذا اذا لم يبين شيئا من الكفارات لان الامام
تكلف اختياره صلواتنا من غير الاصل ليكون كما قلنت نصنا على الصلوات في اجتهاده ما عتدنا المصلحة فيها وتجوز ان يبين صل
كل واحد والاخر في قياس ذلك ان ينص لنا على التخييل في باب سماع كل واحد واتباع الاخر لان تكلف اختيار الامام في الاصل وانما
الوقت نول الاختيار والتخييل في الامانة في الصلوات على الكفارات فوجب ان يكون ما الزمان مطابقتها واما الاجتهاد في جزاء الصلوات والجمعة
فما سماع من حيث ممكن المكلف في جود صلواته كان عليه امارات لا صفة وقد بينا ان الامام يختص بصفاته لاسبيل لامتانة اجتهاده
الاجتهاد لا يملك الا لطلبها والامانة في حق الامام من جميع ما ذكره في صاحب الكتاب انما هي في العموم في ادعاء النص من جهة الفصل
من الوجه في قوله تعالى وانما هو علم ان الامام جده قد قلنا في الزمان كما نزل وانما يبين يكون معصوما ما يفيض اليه فقلنا ان ذلك
الى الامانة من ان يكون منصوصا عليه ما هو بالبعض وغيره فقلت في ذلك لو كانت صفة الامام ما ذكره وانما يفيض الكلام بيننا وبينهم
في صفة الامام وجعلنا اليه وقد بينا ان ذلك لا ينافي في الامام ان يبين ان يكون خالف الامام لكانا نطلب في نص في العبادات
يخرج الكلام بيننا وبينه عن الامانة في قوله تعالى انما هو علم ان الامام لو وجب من الصفات فانما هي اليه وكان يجب ان يملكه الى انه
القيم به المولى له لوجب انما هي النص بالبعض وبطل اختياره وقد قلنا بعد الله فينا قد نص على صفة ما عتد من صفة ما عتد
يعوم به بما لا يملكه من نص عليه في صفة ما عتد على الامام او بانته بالبعض وبطل اختياره وقد قلنا انما يملك هذا
الفصل انما قلنا في وجوب الفصل والامانة في ان يكون الكلام في صفات الامام وهل جعلها ما لا يملك الا من جهة النص
انما لاصل انما قلنا انما يملك انما يملك في دفع النص في اجتهاده لاختيار من جهة اعتد ان كان الامام يصري بغير

الوكيل الوصف الشاهد ان شاعروا لافساده بغيره واوجب من الامانة به نايحي عن امام الصلوة ومن جرى مجراه
فستلهم من انزال هذه الترتيبات في جميع اخباره باطال وجوب النص عليه ونحن لانكره من حكمه بل لو خرج من مجرى من كونه فان
قالوا لو ايد الامام انكر الاجراء العبد كذا او فاضد في قولهم لو صح في صفته لم يجز علينا شي من صفته: فيجوز ولما كان يكون
مردودا الى الجاهل من لانه منقاد عن لغتنا فصلا في ابطال ادفع بها نبوت النص ودونهم في ذلك فليس الجاهل ان يثق
فستلهم من انزاله في موضعين بالامانة بعده ودل على وجوب خبره ما عناه ولزوم انكل مكلف فيضم النص عنه في الاصل لا في معين احدهما
يرجع الى الفصل ويدخل فيه القول والآخر الى القول دون الفعل اما النص والفعل فهو ما دل عليه فضاه واولا المبينة
لا في موضعين من جميع الامانة المذكورة على استحضار من العظيم والجلال والاختصاص بالركن حاصل الفرض كواثره من غير انكار
سيدة لنا والقائلين بفسادها عليه السلام وانزل قول عليه احدنا من تعظيمه ولا بد له من امر او يمشي في جيش لا كان هو الاله عليه المقدر فيه
والمردوم عليه من طول القضية في احوالها شيئا ولا انكره صلا ولا استبطاء في صغير من الامور ولا كبر في مع كونه ما وجد منه الى جماعة
من اصحابه من السب ما تقرر من اولها وقوله فيه على شئ فانه وعلى مع نحو الفوق مع على الاله استحق احب غلغل اليك باكل شيء
من هذا الطائر الى غير ما ذكره من الاضلال والاول الظاهر الذي لا يخفى على احد ولا بد من كبره ما يطول انما شاهدت هذه الاشكال
والاول باستحضار الامانة وبهت على نذولي في علم الرسول من قبل انما اعاد على العظيم والاختصاص الشديد فخذ كشت
عزوه الاسباب الى شرف الولايات لان ترك ان يهرضها ولا على في الدين مكانا فهو اولى بالمقدّم والمرتبة سيملا الى العظيم ولا انصاف
فيترفع لشرف الولايات ووجهه العظيم ان يصنع به وبغيره عليه ببعض ما نصصنا وقد قال يوم من اصحابنا ان لا يزال الفعل كما
تذكر من لانه القول وايضا من الشهيرة لان القول يدخله الجواز ويحمل من باس ان لا يزال ان يصليها الفعل كما النص والقول دون الفعل
فيقسم الى معين احدهما على ما عناه من الرسول ثم راي منه باطل ودان كما ان العلم شورى والمرور منه اشكال لاداه هو الذي في
الظاهر ووجهه في العلم بالامانة والحكمة وبغيره ما بيننا الفرض على قولهم سلوا على علي من المؤمنين وهذا خلف من من بعد في عاصم
ولطريقا والضم لا لا يقطع على ان سابع من الرسول ع علوا النص الاضطر منه باطل ولا يمنع عند ان يكونوا على علوه اشكال لا
من حيث اخبار ولا في اللفظ وما يحسن ان يكون المراد ولا يصح فاما في ظلاله شورى والمراد بالامانة لا لا قولهم انتم في غير الفرض
من موسى من كنهه ولا ضل ولا من هذا الفرض من النص والذي يجب احبنا النص في قسم النص والقول فيقسم منه في في غير من
فمنه من يفرضه في القسم الاضطر منه باطل وان كان بعض من يفرضه ما عليه من اصحابنا في ذلك قد ورد في شئنا منه وهو القول كما
يلجوا في الفرض الاخر فما لا يشق لنا في قسم نص في الفرض الاضطر منه باطل وان كان بعض من يفرضه ما عليه من اصحابنا في ذلك قد ورد في شئنا منه وهو القول كما
قد اختلفوا في ذلك وبيننا باطل وانما هو الفرض الاضطر منه باطل وان كان بعض من يفرضه ما عليه من اصحابنا في ذلك قد ورد في شئنا منه وهو القول كما
الذي يقرها اصحابنا به وكلما صاحب الكتاب في هذا الفصل كما هو مفصّل وعلى مقامه خصوص ما بيننا في القسم الاضطر منه باطل وان كان بعض من يفرضه ما عليه من اصحابنا في ذلك قد ورد في شئنا منه وهو القول كما
ما خرج من الفرض الاضطر منه باطل وانما هو الفرض الاضطر منه باطل وان كان بعض من يفرضه ما عليه من اصحابنا في ذلك قد ورد في شئنا منه وهو القول كما
الشرط التي منها تكون خبرها لا لا وهو لا الى العلم بالغير في بيان تلك الصفات والشرط حاصل في نقل الشيعة النص على
المؤمنين اما ما شق للجماعة التي انما اخبر بها من يعلم خبرها على الكذب سابع من يوافقها وما يقوم مقامه والاخران يكون للغير الشهادة ما بين
على الخبر الواحد ما والاخران يعلم انه لم يسمعها على الكذب سابع من يوافقها وما يقوم مقامه والاخران يكون للغير الشهادة ما بين
ما اخبر عنه هذا اذا كان الكلام في الجماعة الذين من الخبر ولا لا سطره ان كان خبره عن غيره واجبا احبنا هذه الشرط في خبر عنه
حق يعلم ان الجماعة التي اخبر عنها هذه الجماعة صفته ما يذكروا صفته الجماعة وتقطع على ان لم يروى عنها ما بين الخبر عنه جماعة
ولا كمالها هذه الشرط ان قال قال يثبتوا نائير الشرط الذي كرهوا في العلم بغير الخبر ان صفته ما هو وقد يسمعها على العلم بغيره
ويجوز ما حصل الخبر في العلم ثم يثبتوا كيف السبيل الى العلم بغير الخبر الى ما انما في الشرط المذكور فيجب ان الجماعة
ان لا يسمع الخبر الذي يثبت عليها عنه بلوغه الكذب عن الخبر المخصوصا فاما لزمان وقوع الكذب منها على هذا الوجه كان الاول
والاخير انما اخبر عن مكره من خبره ان يكون كذا من حيث كان ما ذكره من ان صفات الكذب غير ما هو منها وما ذكره من ان صفات
انما هو الاول الحاصل منها ما يقوم مقامه الاضطر منه باطل وان كان بعض من يفرضه ما عليه من اصحابنا في ذلك قد ورد في شئنا منه وهو القول كما

الجماعة استقبلوا له وبشبهة ودفع اللبس ايضا فاجمع على الكذب لا لزم الجواز الكذب على الخلق العظيم بل لاختراجه عن
دياناتهم ومنذاهم التي تصدقها بالثبوتات او بما يجري مجراها من التقليد وانما جاز ان يخرجوا مع كثرتهم بالكذب على سبيل الشبهة
وان لم يكن هناك قول ولا شبهة فمجرد كونهما قد وافقا في ذلك فاعلموا انهم اذا علموا صدق جازان يخرجوا عن الكثرة مع غيره
والطوطو كان علم ما يصدق به عموم في الخبر ويعوم مقام اللبس الجامع فكذا لا اذا اعتقدوا في اللبس هذه الصفة ان عليها لا كغير
يما يجرى وقد الحري هو بالاعتقاد لا بعينه التي في نفسه ولهذا يجوز ان يثبت الكذب على الصدق في بعض المواضع مع شاذ في
المتابع ودفع الصادق اعتقد في الكذب يصدق في كونهما شرطاه من ارتفاع اللبس والشبهة بل ان يكون الخبر عن شاذ
او غير شاذ لان الشبهة كما يجمع دخولها في اللبس وبما صدق كذا لبيان ما وما اشبهها فصدق مع دخولها في المشاهد على بعض الوجوه
ولهذا ينظر في اليهود والنعماء من قبل المسحوق ونقول ان ظاهرا وانما فعل بالخبر عنه مع استبعاد جميع استلزامه للشرط الخاص
في قوله الاخلان من الكثرة وغيره الا يمكن ان يكون خبرهم باطلا من جهة الشبهة ووقع على اللبس لا ان المصطلح بل ان يغير جليسه
ويتركه ويرى فيه غير كثير من كان يفرقه ويصدق عن الناظرين مع انهم ايضا على قول الشبهة ولا ان اليهود والذين ادعوا مثله لم يكن لهم
به مفرقة مستحكمة لان لا يمكن مخالطهم ولا مكابرة من هذه صورته لا يتبع ان يشبه الحال به بغيره وقد قيل ان اقصاه ان الفقيه
المسبح على غيره وان ذلك مما يجوز على هذا لا يثبت وان كان خبره في في احوال الخو وكل هذه الوجود ترجع الى الشبهة واللبس فذلك
ذكرنا ما وان كان كذا في رضى عن مفسدات لا بد من شرطها ارتفاع الشبهة في الخبر عنه مشاهدا كانا وغير مشاهدا وانما شرطنا
في الجماعات الخوطبة بين الخبر عنه مثلنا شرطاه في الجماعات التي لا يثبت الا انما هو في فصل ذلك يجوز ان يكون الجماعات الخبر انما صدق عن خبر
عنه وان كان الخبر في الاصل باطلا فليس يمنع ان يعلم كون الخبر في الاصل صدقا والخبر عن الحد الذي ينال الخبر الا ان يحصل الشرط
المذكور في طبعها الخبر ومن يثبتها لا يثبت الى اخبار اليهود عن ابيدهم والشرع واخبارهم واخبار القضاة عن صلب السبع فمن
حيث كان نظام ينشأ له عدد قليل لا يجمع ان يثبت من خبر الطوطو وغيره وانما قلنا ان تكامل الشرط الذي مفسدات مقتضى كون الخبر
أكبره وكان وقوعه كذا لا بد ان يكون اما انما اذا لوطوطوا وشبهة ودفعها ان ارتفاع كل ذلك فوجب ان يكون صدقا لا لا يمكن
ان يقال ان كونها لا يثبت في الجماعات عليه لا يحتاج الى احد الاقسام التي ذكرها كما تقولون في الصدق لا تاسين عن نظام
فصل على الصدق والكذب في هذا الوجه وانما الطريق الى العلم بمصو هذه الشروط في الجماعات فواقع لا نه شغل بالمعادن والاشي
اجل على استبعادها اما انما في الكذب عن الخبر الواحد فكل من عرفه بالعادن فمطلوبه انه لا يقع من الجماعات حال الجماعات
فانما هذا الى الواحد لا اثنين ولهذا يجوز ان يخرج احد من خبر الجماعات بان لا يمام سوى ذلك على راسه من الخبر هو كذا
يجوز ان يخرج مع من خبر الجماعات بل لا لوطوطوا وما يعوم مقامه وقد مثل التكون استماع ونوع الكذب بهم ان لا يكون قول الطوطو
وضع تصرف مخصوص لباس معقول كاشي واحد ونظر فضيلة بعينها منهم من غير ان يكون لهم سببا مع ومنه ايضا بما هو معلوم
من استظهار ان خبر الواحد الجماعات عن الامور الكثيرة يقع خبرهم بالاتفاق صدقه من غير علم تقدم وبما فصل ايضا من استظهار وقوع
الكثرة المظنة او الصفة الحكم من الجماعات وهي جاعلة بما وقع منها على سبيل الافتان وان كان كل واحد منها يجوز ان يقع منه خبر
الخبر والخبرين وكل الذي ذكرنا جميعه وليس من العلم باستظهار وقوع الكذب بتمام من الجماعات الكثيرة من غير طوطو بل ومنه
عند انفصال من حيث ما ذكرنا من منزلة هذه العلوم اجمع عند من خبر الصادق الواحد وانما جعل منها على بعض سبيل الكثرة لا استبعاد
والا فلا يمكن له احد بل من خبر العلم الذي ذكرناه من جنس الضرورة وقوعه عند خبر من خبر الاختيار للعادة لا لغيره منع في العلوم
الضرورية بل ان تقع عند تقدم اختبار او غير العلم بالتصنيع ووقوعه عند خبره وانما المصطلح الواضع عند الذين ليس احد من
انما جاز ان يخرج الجماعات الكثيرة بالصدق من غير طوطو كما لا يثبت ان خبر الجماعات الكثيرة بالكذب على هذا الوجه وان في خبره بل لا يمكن ان
مقتضى الصدق فكذا في هذا الباب معلوم من خبرنا ان الصدق يجري في المادة يجري ما حصل من سبب جامع وعلم الجماعات بكون صدقا
والعلم بجامع عليه وليس كذلك الكذب لان الكذب لا يثبت من امر واحد وسبب جامع وليسوا كذا ما استحال في الصادق
ان يخرج احد بل كغيره في نوع حادثة فليعلمه وهو كذا يثبت مع طوطو وما يثبت من علمه بجازان خبره ذلك وهم صادقون مع ارتفاع القول
فاما ما يعلم ارتفاع القول عن الجماعات فمعلوم ان الطوطو لم يكن يكون ولما باللائمة والاشكالية والوسائل وما ذكرنا من

مكابر
او كذا
بشبهه

مكابر
او كذا
بشبهه

مكابر
او كذا
بشبهه

المعروفه بحريه العاده بل العتال كره لان الجماعات الكبيرة العدد لا تستقر فيها اهل عليه ويجمع على الاخبار من اول هذه وبايت
وفايده حاله ابدان يظهر وايت ترك كل مكان لا خلا لا بالقوم في المعزير برحقه عند عدم ظهوره الى وجوب القطع على
انقاعه وتطوره وما يقع من تواطؤ الجماعة واحتج بالجماعة القليلة العدد ايضا حتى ان من جماعها على قلة عددها ابدان يصف على ذلك
ان وقع منها وانما وجب ظهوره ما ذكرناه فيمن قل عدده من الجماعات فهو في العدد الكثير واجب على الجماعة عده بما بلغت الكثرة مسلما يتجمل
عليها الواطؤ حجة ونقطع على فخذ ان لا ناضل ان اهل بغداد باسره لا يجوز ان يواطؤ اجمع اهل خراسان لا باجماع وشافه ولا
بمكائنه ومسله واما الاسباب الجماعه على الاضال الفاعله فقام الواطؤ كخوف السلطان واهاب ولا بد ايضا من ظهورها وادق
الناس عليها لا بد من جميع الجماعة على الامر الواحد من خوف السلطان لا يظهر لهم ظهورا شديدا وما بلغ في ظهور هذا البلع لا بد
ان يكون معزوفه فلو تركنا المعزير به حاصلا وجب القطع على ارتفاعه فاما ما وجدنا في الشبهه والقدح عاخر حده الجماعة فمضوان
الشبهه انما يدخل في راجع الى المذهب لا اعتقادات وخرج عن باب الصلح فمضون على الوجه الذي ذكرناه فاضافة ما ذكرنا من خبر الجماعة
عن لم يعلوم والشاهد في حرج من هذا الباب قد دخل الشبهه وبيع الانساق ايضا في الاشياء والذكر على صيل لوجوده لا
الشاهد على من يحددها بالاشبهه عامه من غير خلافه في كاي صيب من هذا الصلح عقدنا وما كان ذلك قد عديم الكلام
من بعد غيبه على التسامع الا اننا في بين خول الدركان وغيره من مالم يصح ان الشبهه فيه وما لا يصح من غير شبهه في كان
المعزير والكل لا يدخل الشبهه في شملها وتكاملت شروطها اليائنه فطعننا على حدها ما حوّل الشرائع المذكورة في جميع الطبقات
فيعلم بارجع الى العاده ايضا لانها جارية بان الاحوال التي تظهر وتفسر بعد ان تكون كذلك لا بد ان يكون في ذلك من جملة الحاشي من قبل الزمان
الذي يندلج فيه بعد الزوال الذي قد يحدوها ونولو انها وما حكم الاخبار التي يحدوها وخرج فطعننا الى احوالها
قليلة العدد هذا الحكم ولا بد من كانت دخله داخل الاخبار من يكون غارة بها لوضعها ووضعا هذا جرت لصادراته القدا
والاحوال الحاد بعد التسلل كانت حقوقه والقوت بعد الضعف كاعلاء من حال التواضع والجمهية الجارية ومن جرى مجرى
من اعتد معا لوقوعه حوزة اهل الاخبار باسره بين زمان حدثت قولهم والزمنا لاند وكان بعد قولهم معزوفه وبطل
الوظائف من هذا هم الشتر في الجماعة لحوال التي كانت فيها مضون على العدد القليل وهذا ما يبرج في وجوب الظهور
بحريه فوجب من ظهور الوطؤ موقوع من الجماعات وقد قبل ان احد ما يعلم بربيهاء الجماعة المستوطنة في المنزل لشرط ان ينظر
الى الجماعة التي انما اخذت الخرج من غير ما اخذت ايضا الخرج من جماعة هذا حدها حتى يشمل الفضل في غير
عنده وهذا وجب لان اهل الجماعات مثل بعضها وان تلك الجماعة فاشاع الواطؤ والاضاف على الكذب فيها ماضوري يحصل
لكل من هذا العلم واخبر العاده في حاله وان كان العلم جاهل مضوريا ونحو العاده في الشامل واذا كان العلم جاهل مضوريا ووجب للجماعة
التي انما عن تلك الحال وقد عرفنا ثبوت الشرط منهم وجب ان تكون صادقة وجرى مجرى ما عن حال الجماعة التي غلبت عنها في ان لا يكون
الاصد بحريه نفس الخراج الذي تلت عن الجماعة فكما لا يجوز ان تكون كاذبة في ما غلبت ذلك عن غيرها ويحتمل منه فكل ذلك لا يجوز ان
تكون كاذبة في ما خرب من صفه لان لا من غير ما خربا في الضرر والمبرر باحسان من غير الشبهه وهذا يبطل قول من يحرم
هذا الوجه بان اهل العلم جاهلون بما خربا من صفه الجماعة وشوهمون ما لا يصلح ويبطل ايضا قوله كيف السبيل الى العلم بقسا
الجماعات القليلة وهو امر من حيث لا يحصى من وجب العلم بالجماعة التي تلتا اسادات من غلبت عنها في الكثرة والعدد لا انما اضيد
على انهم من اولى العدد والكثرة وانما اعتد بان خبر الجماعة بان لا تغلبت عنده مثل بعضها في اسما الا الواطؤ والاضاف على الكذب
وهذا معلوم ضروري على ان تقدم ولا اعتبار مع زيادة العدد ولا بقصا انه ان لا ولو اعطى ثبوت الشرط التي ذكرها وما من غلب
النصر من الشبهه كما قد قبل له لا الشبهه بان الشبهه في هذه الاوضاع قد بلغوا من الكثرة والانتشار والفرقة في البلدان ان لم يعلوم
ضرر في ان لا يجلد من يجوز عليه الواطؤ والاضاف على الكذب عن خبر الواحد استقام ذلك عن جماعات الشبهه وقسا بل عن غير
طوائفهم بما لا يمنع ان يشك فيه عاقل عالمه وكان عاده بالاضاف على ان الواطؤ لوضع منه بواسطة او بمكائنه او على وجه من الوجوه
لا يمكن بد من ظهوره لان اعادة جارية بظهوره لا عاده وضع من الجماعة التي لا بلغ في الظهور والفرقة مبلغ الشبهه لا يستامع تبشيع
على انهم انما لا يجرى بطلب انهم وكذلك ما جمع على الفصل والاضاف من اكره السلطان ونحوه ولو كان نفعهم لم يوجب ظهوره

في
زوال

في
نحوها

ها
شأنها
وان
لأن
الحس

في
تجارب

[illegible]

قطع السارق من الرقعة ولغيرها الفدية فكذا عنه من خالفه بنوازمج على الرطبين وبعض الناس قطع السارق من الاصابع والتمكيد
 من الوجه الذي ذكرناه لان هذا القاعلة نهاية المكابرة لا تاضلم ضرورة ان من خالفه تسع جميع الناس من الشيعة وقيل غسل الجلبان
 يد لمن سبهم ما وافقهم في قطع السارق ومن الخواص لا يقطع الزواجر عن النبي بخلافه من هبة ولا يتم فصل شيئا من ذلك الا على
 الوجه الذي هو هبة وودع الفدية وكيفية بوقم هذا داخل وهو يعلم ان الشيعة تنبئ من تسع جميع الناس واسد وغسل وجهه وقول ان
 غسل الجلبان لا يجزى عن سبهم الا لا ضلوه لئلا تسلم اليك السبع وكذلك لا ضلوه لمن تسع جميع الناس معتقد ان الفرض لا يتم الا به
 عند من ان النبي لو جعل لفظ في وجبه لا الضلوه لئلا تسلم لا قطع السارق الا من حيث يقتضيه مذهبهم فطعمه وبغلة ذابا وان يكون
 الزواجر عن ذلك خلاصه من النبي تسع بضم مع خلافا لشيعة فيها وتدينهم ببيانها فان كان يكون للنفس جفا والغير جاسع خلافا
 بهدي شيوعه ويلتزم خلافا لشيعة من ذلك فلم يكابر ودفع المعلوم او دخول الشيعة امكان ان يقول الشيعة مثلها فيها من النفس وكان
 لهم ان يقولوا ايضا لا دليل لهم ان الزواجر بخلاف من هبكم في السبع وغيره ولكنكم ذهبتم عن علم ذلك بالشيعة كيف امكان ان تدخل الشيعة علينا
 في هذا ولو تدخل في العلم بالوضع على الجملة والاعلان صفة وضوءه وموضع قطعه لسارق كاعلنا انتم فوضوا وقطع وان جاز ان يقطع
 هذا السلطان جاز ان يقطع العلم بالنفس سائر ما ذكرتم من غير الامارة والنفس على الكعبة وغيره واهل لوان يقول ان النفس من النبي وان كان
 زواجرها احكام ما ذكرتموه من العبادات وتفصيل حدودها فلم يقع ذلك من ظاهر بعض جملة احكامها بل انخص بمقتضى بيانها هذه الاحكام
 ونجاها عن قلبه وليس هذا من هبكم في النفس انكم تدعون ظهور جميع الامور لا تاضلم وجوب حدود العبادات المتكثرة وشرطها علينا ولو
 العمل بانها على حد زواجرها وجوبها على من شهد النبي في بيان قطع السارق في الأصل على حد قطع برعد والخاصة من الغنايين
 من شهد عترة من رجب بعض من يان من بعد لان التكليف عام في كل هؤلاء ولو وجب نوع بيانها لما ذكرناه بعض جميع الامور
 او اكثر بل الذي هو جبر ان يقع على من يقوم به المحرم وينقطع الصدقة وقد يقع كذلك وان انخص بضرورة بعض الامور وان كان ظهوره على
 المحرم واجبا فقد ساوى ما نؤمره في النفس لا لا قيد في ان النبي نفس على انتم المومنين في النفس الذي ينسب له العمل الذي علم حاضر وفار
 منه بفسطاط بعض جميع الامور بل يذهب الى ان وضع بشفه من يقوم المحرم ينقله فان لم يجب عند الخالف حصول العلم بكيفية واحدة ناه
 العبادات هو حد حصوله بوجوبها وزوم العبادات ما من جهة ان بيان كيفية التوقيع بضرورة جازة لا فذلك لا يجب نوع العلم بالنفس على
 حد ونوعه بما يجب لصلوه في الجملة والنفس على الكعبة لان النفس لا يقع بضرورة جماعة الامور وان كان واضحا بضرورة يقوم المحرم من جاعلهم
 لان عقول ان النفس على احكام العبادات لان فرضها لكل مكلف فرض العبادات ويقتلها الاختصاص لها بانها انشط في كثير من الامور
 وعند من يذهب الى الاعتقاد انما الزواجر عموم العلم بالنفس وتقام الشبهة عند حصوله على هذا الضرورة لعموم فرضه فصار حكمه بما ذكرتموه من
 احكام العبادات غير انتم لان خصوص ما ذكرتم من العبادات وهو طهارة بعض الاموال بالصدقة وغيره لا يوجب الامانة من وجبها لان لصلوه
 والطهارة من العموم ما ليس لزكوة والنجس والنجاسة فليس فيها الامانة بل لعموم النصوص بخصوص العبادات والعلم بالنفس قد يدخله النصوص
 على جرم الوجوب لانه قد قطع فعلا العقل نفسا من جهة المحرم الذي يتوصل به الى معرفته ولو لم يدخله النصوص لعله وضال في انما
 الشبهة لكان كالمشايخ ايضا لان كان احكام العلم بحدود الصدقة والطهارة وما اشبهها من العبادات وكيفية ما جيع من غير
 فرضها وزوم العمل بها في جميع من وجب عليه الطهارة والصدقة في العلم بما وقع من بيان الرسول في بيان ما يصدق فعلها كما انما
 في العلم على الجملة بوجوبها وقد علمنا خلافا هذا على ان العلم بوجوب طهارة والصدقة قد قدم من زوم هذه العبادات ومن لم يلزمه من سقط
 عند فرض الطهارة او فرض الصدقة لا يكتفى بوجوب هاتين العبادتين من زوم بل الرسول على حد علمه في انما الوضوء والظهور والنجس
 سقوط فرضها عن عموم علمها والرد هذا بوجوب عموم العلم بغير تابع لعموم الفرض بتبطل اعتبار من اجتزأ هذا الباب عموم الفرض وفرض
 بين النفس والعبادات ما بين ذلك ومحقق ما فرضه لا انما توضح ان كان العلم بوجوب فرض الطهارة والصدقة وما اشبهها عاما لكل من زوم
 ضلها ومن لم يلزمه فالعلم بصفاتها العبادات ايضا واحكامها من زوم ومن لم يلزمه فان قيل انما العلم بوجوب هذه العبادات لفظ
 ذكره هو ما لم يقطع ضلها بالصدقة ومن لم يقطع عنه من جهة من سقط عند فرض العمل بها لم يقطع عند فرض العلم وعنده في الامانة
 بالعلم لا يكون عذرا في الاخلال بالعلم قلنا قد يخفى ان العلم بهذه العبادات واحكامها في العموم بالنفس على الامانة ويطلب فترهم بين العلم بها
 وبين العلم بالامانة بخصوص العموم ونحن لم نعارض الا بوجوب العلم بوجوب العمل فاذا وقع الاعتراض بالعلم بالعبادات عام وان

سقط العلم بما في بعض الأحوال مع العلم بالنس إليها ان قيل واذا ذكرنا كيف يتبين من وقوع العلم بالنس على حد وقوعه بالأمور الظاهرة في
التي لا يكون وجوب مساواة لها لو كان حقا اسبابا بامية على حد هيكم في النفس كقولكم ان النفس عدل عند الجهود وقولوا ويرى انك
وغيره بالاضطليل والنقص في الاسبان على خلافه في سائر ما في نفسه وفي صدر كل واحد منكم وهذا غير مسلم لكم لانه كما انما يصح العلم بالنس
تكميل صريح بمجمله عند ادق ارتفاع العلم بقليل من غلط علم الا لا يرد في هذا الجواب ان الاسباب لما تضمنت
حصول العلم بالنس زوال الوجود عنها لا ما هو معلوم ومسلم وانما الخلاف فيكونه سببا ما من العلم بالنس من غير ما هو موضوع العلم على
الحد المذكور وفي وقوعه على جهة الصواب في الوجود في ان الفعل بعد الرسول وضع من كثر لا في خلافه النفس ولو ايسر التفتيح ان
انصفك في تلك الحال كانت مبنية على العلم الباطل وان من ادعاء وانظر الذين يرون مستقبل الأحوال عند انك من انهم
كان مكدنا بفهمنا بصدر واحد وبذلك به الفهم لا ينفق عند وضع النفس الى ما نأخذ وقت واحد سلمنا انه قد اريد انك
على كنه بلي وبه وكان في العلم والنس اكثر من الكذب في الشائع ونظر تسليم انه لا ينفق هنا عورضا من العلم بالنس على الكيفية وما يرى
بجمله ما يبين ما ذكرناه بل الماحصل في عكس هذه الأمور والضد هام من التعليم والامعاء والنقص في وقوع العلم في الامور والفرق بين
يمكن احدا ان يدعي شيئا ما عدا ما وبشره خلافه فيكون وقوع العلم بخلافه نفسا يتكرره من غير العلم بالشبهة ولا احد من اهل العلم
باصول الاخر من العلم ما عدا ما وبشره خلافه في ذلك عليهم ويعملون في العلم بخلافه نفسا مع جميع الامور وانهم
ما ضلوا من العلم بخلافه الا لا واجب كما علمنا بصلوه وهذا زيادة على قول الشبهة ان اكثر عمل بخلافه وانما انصرفنا الشبهة على ذكر
الاكثر لاسمع عند ما من عقائد خارجة من العلم بالنس على علمه باطنا وانما الفهم في الشبهة بضمير بان من
بر جميع الامور ان كان سكرنا من بابا في الشبهة وخلافه وان كان يقول ان الشبهة لم ولنكذب في حق موضوع فكانت خلافه
في حصول ما ذكرناه وانما يرجع الخلاف الى موضوعنا او واجبا او على جهة الخطأ والعيب وليس لهم ان يقولوا ان الذي يرد نموه
من علم الامور بخلافه نفسا وهم ما يفتنون بالادال على عدم النسخ في قولهم كان حقا لما جاز ان عمل الامور بخلافه لان هذا معدول
عن الخصال الذي يجبنا عندنا في موضوع الجواب عن قولهم لو كان النفس حقا فساوى العلم به العلم بالنس على الكيفية وما يشهدنا وان قد بينا
الفرق بين الامرين وما يمنع من ادعاء العلمين ان يكون العلم بالآخر لا ينفق من سائر الامور بخلافه نفسا في موضوعنا
الشبهة وما نأخذها بانها بعد عند النفس على صاحب كتابه يكون انما في حق الموضوع ما بال العلم بانما في موضوعنا على الكيفية
بالامانة والقدرة في ذلك غير حاصل على حصول العلم بانما في موضوعنا على الكيفية في موضوعنا في شعبة وانما في شعبة على
بنية خلافه في شعبة الكيفية وموضوع شعبة غير شعبة حقا ما بال العلم بنس في الموضوع الذي اذهبه الشبهة ليعم جميع من علم العلم بنس
الامور التي بعد ما ضا عند كذا ان النفس من جميع بمنزلة واحدة وانما جاز ان ينفق النفس عن امرين فيعلم انشاقه عن احدهما
قوم دون قوم وعلى حد من حد ولا يعلم العلم بانشاقه جميع من علم العلم بانشاقه لان يقع النفس على امرين فيعلم العلم باحدهما
ولا يعلم العلم بالآخر ويقع العلم باحدهما على وجه لا يقع العلم بالآخر عليه وانما جعل كذا العلم بالنس على امرين فيعلم العلم بالآخر
عما ذكر نموه من الموضوع ليعلم على خلافه نفسا وانما العلم به سائر ما وقع النفس عليه فافصلوا من اجل كون ما عدا
من العلم بانشاقه النفس حقا في العلم بانشاقه ما ذكرناه من الموضوع في علمنا انشاقه ما كان النفس على امرين فيعلم العلم بالآخر
على حد النفس قال لو كان باطلا لتساوى العلم بخلافه سائر ما تنفي النفس عن فاعلموا ان النفس يجب ان كان النفس الذي تدعيه
الشبهة متشابه ان يعلم انشاقه كل من علم انشاقه في علمه لحد لحد ان هذا هو واجب العلمين وان كان واجبا لكان وقع من
الموضوع في العلم بانشاقه من عكس القضية قال البر يجب ان كان النفس الذي يدعيه الشبهة حقا في العلم بالنس على امرين فيعلم العلم بالآخر
الظاهر عند حد لحد لان هذا لا يجب على ما كان وان كان واجبا لكان العلم بالنس على امرين فيعلم العلم بالآخر
والاشارة في هذا موهوم على انه في احد احوال العلم في الامر بل انما العلم بالنس على امرين فيعلم العلم بالآخر
النس الذي في حد لحد في حصوله في غير وادال الشك عند وجه من دفعه كذا العلم بالنس على الكيفية وما يشهدنا وان قد بينا
ان في خلافه نفسا انما في علمنا خلافه نفسا على الكيفية ما كان النفس على امرين فيعلم العلم بالآخر
يصح ما عدا ما في علمنا انشاقه من الكيفية التي لا يقع عليها مع مثل ما ذكر نموه مع علمك بنس كذا في بذهب ضروره ونظر

الذي تدعيه
كالعلم بانشاقه
النفس

باضافه الى رتبته جل وعز الشارحه لا تخلص من العلوم الدافعه بل تنسج المنسجين على انفسه السؤال وبما سألوا فقالوا لو كان الخبر
 شواذاً انصر لوضع العلم الضموري بهر اكل من محصله لا تخبرنا وورد من كثرة لها الشروط التي ذكرها فلا بد من دفع العلم الضموري عنه
 والتجوز عن السؤال المقدم الذي شرحناه واحكامه هو جواب عن هذا السؤال لان معناها ما تشابه وان كان يحتاج عند ذكر الضموري على
 هذا الوجه الى خبرين لا الفضيل ونوع من الكلام لا يحتاج اليه في المقدم ونحن نشوفيه عند انفسه على صاحب كتاب فخذ تلقى برو
 فبما سألنا عن صاحب كتاب فخذ تلقى برو كان انصر فخذنا كذا وكذا لا يظفر بطلانها وطالب بهر اكل من محصله ونادى العلم الضموري
 ولما جلد في التورى لاضل كذا وكذا مثل فخذنا في بين دعا تكلم للشيخ دعوى اليك وبه والعباسه لخص على صاحبها الى خبر ذلك
 من شهره فخذنا كذا صاحب كتاب فخذنا كذا لا يظفر بطلانها ولا يظفر بطلانها ولا يظفر بطلانها ولا يظفر بطلانها ولا يظفر بطلانها
 فخذنا في كذا في خبر فخذنا كذا في كتاب الفاضل والفضل عليه قال صاحب كتاب فخذنا كذا في كتاب الفاضل والفضل عليه
 يمكن ان ينسج في قول من يفسر قوله او كذا في كتاب الذي يدل على بطلان الفاضل على وجه فخذنا كذا في كتاب الفاضل والفضل عليه
 لكان كما برع صاحب مؤلفه في علم ذلك حتى لا يتحقق ان يشك فيه بين ذلك انه لما كان العلم بجواب السؤال وصوم شهر رمضان وخبر فيه
 الخلفاء في ذلك خبره وتدل على ذلك في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 وكذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 ذلك من يفسره بغيره وان لم يفسره لان ذلك متفق في الاعضاء وان كان اشتد في العلم او في بطلان ذلك بين من اراد هذا القول
 ولا يكتمه من يفسره عليه انما يفسره على لا يفسره على فخذنا كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 الجمع الفاضل لا يجوز ان يحد ما يسلون ان يحدوا خلافة وقد بينا محضه من الطريقتين في باب الخلاف في رتبة بينا في كتابه او كذا في كتابه
 في انصر فخذنا كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 الى ما يوجب قطع في حق من لا يحتاج الى حصول العلم الضموري عنه لا يجوز ان يكون العلم بايجاب السؤال وخبر فيه بطلانها او كذا في كتابه
 واما بعد ان يفسر فخذنا كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 طريقه واشاع ونحو السكوت والاشاع بغيره من العلوم بخبر اخذنا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 صحت علوم الخبر يجب ان يكون ذلك لانه لا يفسر في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 فخذنا كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 العلم بالبدن وما شاعنا في الضموري لا يمكن ان يقول لك بغيره ان يكون جواب السؤال وخبر فيه بطلانها او كذا في كتابه
 حظيره واما سطر او لم يفسر في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 يعلم المراد من سطر او لم يفسر في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 بطريقه واما سطر او لم يفسر في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 بالخاصه جاز ان يجرى الشارحه بان جعلها في رتبة كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 ان يفسر عند فخذنا كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 الضموري بخبر الاخبار واما سطر او لم يفسر في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 قولنا ما يجوز ان يفسر في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 لا سيما في رتبة العلم الضموري في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 ما ذكرنا في رتبة العلم الضموري في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 كان كان في رتبة العلم الضموري في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 جري في رتبة العلم الضموري في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 ذلك انما ذكرنا في رتبة العلم الضموري في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه
 هذا لا يمكن ان يفسر في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه او كذا في كتابه

الكتاب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بحر في النفس الا انه فلا يدرك بها وقد ثبت بها ولا تنبذ عليهم ولا نافع لهم وهذا الظاهر من ان يخفى ليس احد ان يقول انك جعلنا حصول الامر
في يدك وجميع الناس على سبيل الله والنفس هو بالصدق ما فكرت قوله لا بد ان كان التقدير انما اعتقد لا اختيار لا بالنفس فكيف يكون
مختلفا سبب الظهور وذلك لان الامر ان كان جارا بل على ما ذكره هذا الفرض فبعد وضع دلالته على بطلان النفس لان التقدير من جهة لا
لو كان هذا الفرض عليه ولو لم يكن يقع من تلك الجهة لان ان كان الفرض من غير ما عدا ذلك فغيره عدا ذلك ولا عدا ذلك فغيره عدا ذلك
الامر له هو الاستبعاد ولا بد من ان النفس لو كانت حقيقته والقول عليه دون غير ذلك لان يكون الفرض انما كان خضعة خلاف
الرسول بمجرد الانهام غير ما بين بقصد المتصور عليه وقد عدا ذلك وراجعوا من خالفوا من خالف حتى تنسوا الامر له وانظر اوله
في عدم علم من ذكر النفس وانما رفعه عنهم من ارجع الى المتصور عليه والان يكونوا ضد ذلك خلاف الرسول الذي قال في النفس
منه وليس الفرض عند مخالفتها لا عند ما جاهد التقدير منها انما الكمال على ارتفاع المقصود عن الفكر ان كان قد دللنا انما تقدم على ان لا
لا بد ان يكون معصوما واجب على انما نحن علمنا انما التقدير عند وجوبها القضاء بطلان النفس عليه لان النفس من الرسول
لا يجوز ان يقع على من لا يقع ان يكونا ما شاء ثم يقال ان عرضا بالبركة وادعى ان نظام مساو فلنظاما في شيء منفصل عن غرضك وما
السلطان فيما لا يقدر من نقل من ان الرسول واعلمه وبيننا به بنقل الحجة والبيان والخطا بينه خطابا والخطا بينه خطابا
والجواب لا يدعون من مجرد ان خطابهم وجعل كل شيء قد عصى بغير نقل السلطان خلاصا في نقل هذه الفرق وهذا لا يمكن ان انفصال عنه
والاشارة الى الفرق معقول في غاية امكان الشبهان في تفصيله بوجوه بين نقلها ونقل البركة ومن في ذلك فليطالع علمه صلا
فلما قاله ما قول صاحب الكتاب من في هذه الطائفة يعني البركة بلها عليه قبله في طائفتهم مثله لان شيوخنا قالوا كانت كبت فقد
يقان ان من يدعي النفس من البركة لا يجوز ان يكون ما غافل ما اياهم في هذه الامعان لفرض من في الايام بل لاهل علم منهم فضلا عن
يقال ان حاله كمالهم ومن عند لقون الى ان يدعى من بدعي النفس على البركة من من يدعيه في كبره في هذه الامعان
كانت بغيره معروفة بالامر لان بدعيه ما حصل نقل الشيعة الشذوذ والعلو وسواء البركة في ذلك وهذا اذا كان اذ من الاول
وقد ثبت فيما سلف ان في الشيعة في نقل النص كلهم بما لا خباية بها الى ذكره ما قاله اول من في سائر علم ذلك انما لا وتكون في
وشام في ذلك ما قلناه من انما يظهر على انه لو كان ما ادعاه حقا لو كان يقع التكاليف من جميع الاخبار انما اخطا اهلها من على ووجه
وانصوب في ان دعاء النفس في تقديمه من غير ولا المذكورين ولما لم يعرف علمه كماله من جميع الاخبار ان قول الخوارج لو تقدم زمان
حدوثهم وكذلك قول الجهمية في انما في الفرق التي نشأت ولحدوثها قول الاربعين انما في علمنا باختلاف الامر في العلم
وان من الغنا لا يميل في ايدى غير من كون النفس مبتدأ في زمان من كونه اعلى الخلق واليوم والاشهر والايام دليل على بطلان دعوى
فانما تركتكم من انما قد حدثت النفس في من ترككم كاضل ما ذكرناه لم يجد في زمانه وبين الشيعة اذ ادعاه انما اقل من النفس مقدم
زمانا انما لا وتكون وشام كاضل انما في القول بالعدل والمنزلة بين المنزلة من مقدم زمان النظام وادعى هذا بل وان من ادعى كون النفس موقوفة
على ابن الروادك وعندنا بمنزلة من ادعى كون القول بالعدل والوعيد موقوفة على من النظام وبعد فنتركه باحتكامه في نفسه وادعاه
علينا عليها لا يمكن ان يدعى على سائر الناس التامع بين الاخبار والخطا بينه لاهلها انما لا يجد في علمه ما ادعى علمه وجب ان نقطع
على بطلان دعواه لان ما وجدنا في العلم في البراءة والنظام وحدثنا في انما لا يجد في بطلان دعواه في هذا العلم
ان كان صحيحا وانما من ان يكون القول مقصودا على من صنف الكلام في نفسه وجميع الحجاج في تشييده بل قد يكون القول معروفة ظاهر
فيما لا يدعي الحجاج في انما قد حدثت النفس في انما صنف هذا بطلان الشيعة في كون النفس مبتدأ من عند وشام ومن جهة انما لا وتكون
لانها انما دخلت على انما الفرض من حيث لم يجد في الشيعة كمالا مجموعا في نفس النفس في علمه في الحجاج في مقدم زمان من شاد والبر
وذلك علم على انما لا يمكن ان يدعى من انما في التشييع في الجمع لا يكونان دلالته على ابتداء القول منه من المصنف في انما صاحب الكتاب
وبعد فلو كان حصول النص على هذه الطريقة وبغيره في مقدم دون فوم على بعض الوجوه لا يجوز ان ادعاه النص على القياس وبغيره وان
اخصر من مقدم دون فوم ثم انقطع الفعل لان انما جازا ارتفاع الفعل فيما بين تكليفه من بعض دون بعض جازا انما في جميع التكليف
كذلك لان ما اوجب لادخاله العلم في كلهم بوجوب لادخاله العلم في بعضهم يقال انما في انما رضى بما يدعى من النفس على القياس لا بعد من
من انما رضى بالنفس على ما ذكره الذي بين بطلان هذه المسألة والفرق بينها وبين ما ذكره من انما رضى في الشيعة في النص على انما لا وتكون

وجودها انما لاتصع هذه المقالة الاحكامية وما شاع هذا خطأ ولا شاع من خبرنا من لفناه وما يرون بها والمانحة قد دخلها
الظهر من الحلال قد شذوذ الفكر في ذلك كما راقون منهم لا احد الا هو من الخبر بسلام ضد وجد اعطى الله وعرفته بحكمة الناس
به من حيث الصلة والفرق عنهم وليس هذا في الفياتة ولو ان لما حط صنف كتابا يحكي فيه مقالة له وادروا خبرنا من الحجاج ودينهم
لما عرفهم بشبهه ولا طرفة عين وقد علموا الظاهر من قولنا من اذاد الفسق والفسق اصله من الفسق الذي لا يضر في بعض خلفاء وله
القباس يذكر هذا الذهب انما هو اعتقاده ثم انقصر اصله وانقطع نظام الفاتلين ببركته في الاستيعاب في ادعى على ان الظاهر من
حمل ما يحكي من هذه المقالة الضعيفة الشاذة معاضة لقول الشيخ في النص فخرج عن الفاتلين في الفاتل المذكور ومنها ان الذي يحكي
من هذه الفقرة التي اخبرنا عن شذوذها وانما هي عارفا عينا ان الذين يرايون من النص انهم يقولون انها بدعوه من النص على
ضاهية من جهة فعله على اخبارا وادعى بشي منها فخرج بعض لا يفرق بينه وبينه ولا دلالة عليه من نحو في الاظهار ما يابعدون
على ان العلم وارث وانما ينفق في ذاته المقام كما ينفق في ذاته المال وعلى ما روي من قوله ثم روى على ما في ما شابه هذا من الاخبار والحق
انما سلم فقلها وصحت الرواية المضمونة لها لكن فيها دلالة على النص لا امانه ولا اخبار على رجل نفسه من مخالفة على ان يحكي عنهم
القول في النص على الذي يوجب العلم ويطلب الرب كما يقول الشيخ لان هذا القول من قوله لا ينفق عن شيعان العلم باحوال من هذا
هذه الفقرة وسطرها فاجابوا واشاروا الى قولهم في ذلك ان لا ينافي ما حاطم لكان فيه كبري وادعى دلالة
وما وجدناه مع قوله وشذوذ قوله في نص هذه المقالة اقدم على ان يدعى على الرسول في نصها خبرا بالامانة بل الذي اشد هو
ما قد تناقضوا في ما يجرى به من مثل قول القياس ثم وقد خبط رسول الله خطبة الشهوة في الفقه واثم في القول ان منكر حرام هو
يوم خلوا القوان في الارض لا يمشي خلاها ولا يصيد شجرها الا الان لا يروى رسول الله في فارق في ذلك الا لا انظر ومثل ما روي في
عليه السلام في عجايب من رسول الله في هذا النص الجنب على الخبر بعد ان قال لا لا يجرى بعد الفقه في جابر في ذلك ومثل انما سمعنا ذلك
الى القول على رسول الله عند وانه وصله حديث النبي في حديث الدود في غير ما ذكرناه ما هو مسطور في كتابه ومن تصدق ان
ان جميع ما عندنا لا يخرج عما حكاه في جملوه من الاشارة الى النص والامانة عليه وقد علمنا عاداتها حجابنا يصور من المذاهب التي لا يدع
ولا يدينها لا يصف من انما وضع في الاوقاف ما لا يفرق وادعى ما يفرق خلوكا في ذلك مبدل في هذا من القياس
نعم يقولون بعضهم نصها على ما علمنا من الخبر ان من يصدق عن كبري مع تصدقها باحكيها بعض اصحابنا على اخبارا اكثر مما لا يجرى
ومنها قول القياس في الامانة في ما قد يدايا يصدق خبرنا من الناس عن رسول الله في جامع ابنه من فلا يختلف عليه ان شان وهذا
القول من جهة الحال سلامة لا ينفق فيها ولا خوف الا كراهة ولا دلالة اخرى على انه لم يكن منصوفا عليه ومنها ما قد فانه في منار النص
على انه يذكر وهو ان الامانة اذا دلل القول على انه لا بد ان يكون معصوما وجب في النص عن علمنا غير معصوم وقد اجعلنا على ان
لم يكن معصوما وجب في النص عليه ومنها ان الامانة على ما علمنا على من يصدق ان يكون عالما بجميع الدين وقد جعلنا على
لا ينفق عنه شيء وقد علمنا لا بد ان يكون في هذا الفقه وناجيه في جميع عاقل الفاتلين من الخبر وغيره على هذا خبرنا
الى ان لم يكن معصوما بالصدق الذي يجهل الامانة من معصوم وهو التوسط في علوم الدين ومساواة اهل الاجتهاد والفقهاء
في بلان النص عليه عندنا ان لا يكون عالما بالكل ومضطلع بالجميع في تناول صاحب الكتاب يجوز ان ارغاه النص على القياس وبعض خبر
نوم ثم ينقطع القول لان ان جازنا فطنا من كل فطرية لا تضطاع القول من كل بغير الخبر ويرى الخوف الى العلم وليس كذلك
انقطاع عن بعض النص فيكون منقطع وان لم ينقطع جميع لانه فقد قلنا عندنا من قوم الخبر ينقطع على ان القول ظاهر ثم انقطع
فليس لاجل منقطع على علمنا من بعض فطرية لكان طرما من جلة وكان القول ظاهره لا يصدق في الامانة ويصور لم يكن هذا حكمه ما اذا علم
العلم فقد بينا ان حكم جميع خبرنا وان كان لا ينقل النص الا من فرغ من ذلك في ان صاحب الكتاب على ان ما بين عليه ما حوالا العلم ان يبيع
من دعوها هذا الفقه في الاصل لانه لو كان معصوما لكان انما يجوز ان يختلف حال القول في زمانه في عصرنا انما يصدق ذلك انما
في عصرنا في غير زمانه ذلك وكان يجب ان يكون معصوما عليهم ولو كان كذلك لكانت الامانة في الامانة لا يجرى على الحلال
جرت عليه بل كان يجب ان يكونوا مضطرين الى عصية ما امانة من التوسن كما مضطروا الى ان يصلوا الظاهر راجع وصوم في غير مضطرا
والجميع الذين يجب لو كان كذلك ما مضى ما قد ثبت من غير خوف الامانة والمانعة فيها في غير ذلك وهذا في ناضل جلالة

[illegible]

[illegible]

وعلى ذلك تكلنا وقد بينا ذلك في الاصحاح وجوب انكار الكلام عليه ما تقدم وما سيجيء من اخصاصه ما مابرى عليه في هذا
بكره بل من غير ما يقتضيه بطلان النص لا يبيح حمله كما قلنا فيما باقتصاص الحال في تصور ما مابرى من غير ان يبادر وتزني المشاورة
بنيها ثم ومن كان في حمله ما هو بان يفتى على ثبوت النص على امرى البصرى في انكاره فيكون امره في نفسه مضطربا لان الامام
عليه السلام في قول الله لا يكره ما قولوا لربنا اننا قد اذنبنا خطانا الا ان الله بالحق المروي عنه ليس مقامه في امانته في كونه في ربه
في حق من حوله وانما خرج قوله يخرج الاسلام ذلك كونه شأن بين هذا القول وبين ما تقدم على تقدير ان امانته عند الموت و
انتصابه في الدنيا في حق من يكتفي بسجل ما مابرى من كلامه كونه بالحق الذي ذكرناه واستوعقا لما تقدم على النص في ما تقدم عليه ما مضى
على اننا لا نكره من غير من كلامه يقول مع الله ما طعن عليه في نفسه وما سمع قوله ان لا يخلو في الجسد ولا كان مستغنيا عما كان الله تعالى
اقول يا رب ليست عليهم اجرهم ذلك في اجماع قول الله ورسوله في حق من اذنبوا خطا ولا يضرهم سوء قولهم قد جرت عادته في حق من اذنبوا
مع ذنوبهم وانما لم يجر كيف يكون حاله في الدنيا باقيا ما دام في الامام عرك وانما في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
عليه السلام في الشورى عند كراهية ائمة من وجهها احدا منهم انما دخلها في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
وما يكملها من حق الامام في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
من الامر والقيام به من حق الامام في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
الاستصلاح لان ما في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
في الشورى انما كان لا يضره ان صاحب الامر من غير من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
من ان يقول الحق في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
الارشاد ابو هاشم في قولنا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
الامر في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
الذي اعتمدوا عليه في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
كثير من الاحوال بان يقولوا انهم في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
مستحاجة في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
والانها في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
شاركم في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
بشيء لانه اذا ثبت من نفسه ما هو من قول الله وهذا يجري عند مجرى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي لا بد من ان يمشي
الفكر ولو كان في نفسه من ما هو من قول الله وهذا يجري عند مجرى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي لا بد من ان يمشي
على سبيل المعصية فاذ لو جازمه فعل ذلك علمنا ان الوحي في حربه من الله في ما ذكرناه فانما ينبغي له في العلم على الاحكام فيما نواحيه
فيه فلا يشهد ايضا لان ما هو عليه ان يقول الحق على كل وجه وكل احد يثبت عليه مع الفكر فلم يكن يسعه ان يشاهد كما
قد تعالى بعد من الحق فيكم من تغيير والكلام فيه فلا بد من كراهية في امره وقوله وينبغي العلم انهم في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
لانا من غير نحن انما احدا منهم وجه الى ما في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
ويقول عمر لا تمشي في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
عقبه من شئ من ان من غير علمه في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
على حق النص ظنهم هو ما علمنا من احوال الغضاير وانما الله انكده ما علمنا من احوال الغضاير وانما الله انكده ما علمنا من احوال الغضاير
انتفاء النص اطلاق ما في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا
زعموا الاشهاد فلا بد من ذلك مع عدم كراهية من غيرهم في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا في حق من اذنبوا خطا

من لفظان ولم يجران بضموا عليه للاسناد الذي ذكرناه في الكتمان الا ترى اذا العداد ومحمد جميع فاعادناه من الاسباب الغضبية للكتمان
في الغضبة لا يجمع ان يكون اسبابا يجمع على الغضال خبر بالفظ ومعنى واحد حتى يجمع من الجاهل الغضبية التي تبادى سبلان تغفل عنه من غير ان يجمع
في لفظه ومضاه او يجرى باسمها بقضية من الشرع فيغفر اللفظ والمعنى من غير فواظف وقد يفتح في لفظه على هذه الجاهل ان تكلم بكلام
لها من فضل من فاعاد يجرى في الاسباب التي قد تفت من غير فواظف واتفاق من بينهما او يجرى في الاسباب لان الغضال مع كل انت صفة للشر
المفضل لعلنا ذكرناه ولم يوجب ظهور اسباب كتمان بل من غير كتمان ان يجرى الناس في الغضبة والعصية على الاغضال كما هو مجمل على الكتمان
المصدر العداد في غير الاغضال الذي هو الالف والهمزة لا يجوز ان يكون منفصلا في القضية واللفظ لان مادته على مضاه لا يجوز ان يكون
فاعيا الى ايراد على صورته في لفظه يبين ذلك انه غير منع ان يقصد جماعة غير الوان وجلا ويجمعون على مجتبه والغضبية ليرى الى اغضال
من غير غيرنا سلمنا ان الذي يجمع على اللفظ من جهة الاغضال لا يكون جامعا على نوع من المذبح مخصوص حتى يلفوا باسمهم من غير فواظف
على مذهبهم يعلم الكلام او على صفة باسمهم في مسائل الغضبية في الاغضال ان يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون
مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه فيكون ان يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
علم بان كتمانهم على اللفظ الواحد غير لا يجوز مع هذا العلم ان يفتح صورة ما يوردونه ويتألفا لا اذا اذدنا ان الذي انقلبه
وعلموا اسيله اليه من غير فواظف هو العلم بالكلام لم يجران في لفظه باسمهم من غير فواظف وانما ظاهر احد في التكلمين في مسئلة من الكلام
مخصوصه ويجوز انما ادرى بها ما يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
الحكاية من الجمع على وجه واحد وكذلك ان كانوا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
والغضبية في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
الوجه الذي يفتح عليه وصفه واجبه وليس هذا في كتمان فان في الجاهل اكثر الذي يفتح جلا وتبادى به يجوز ان تكلم الغضبية الواحدة
من فضائله او اخصر على وجه مخصوص وتجمع العداد على وجه واحد لا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
من العداد في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
مخصوصه ويصير منفعة واشارة الى احوال وقع منها مصنفه فلم يجران يكونوا المنفولة للليل والهجبة من غير فواظف ولو كانت الشبهة غفلة
معتبرا في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
الشبهة قد غفلت الفرض الجمل بالفاظ مختلفا في لفظه هذا خليف على حكم من يتكلم وتارة يلفظ هذا انما حكم الى غير هذه الالفاظ وهي
كثيرا مختلفة لان هذه الالفاظ وما شابهها من الالفاظ النقصان خلفت لكل فاعادها وكل لفظ منها ينقلبه جميع الشبهة والجاهل على اللفظ
لا يجوز عليها التواظف منهم ولورد في موضع اللفظ مختلفا من لفظها هذا هو المقصد الى الاغضال هذا الوجه وانما ادرى بها ما يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
صاحبه لا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
يفتح لسان وليس هذه حال الخبر عن الفرض انما هي قناتان جميعهم فقل الالفاظ المختلفة وانفعوا مع كثرة فهم على لفظها وبجبت ان يعلم
ان غرض الالفاظ في الالفاظ هو اسباب كتمان ومتر فيها يبينها ان تلتزم ذلك فهو جبر عيسى ان يكون اسبابا لوجه كتمان النقصان
امير المؤمنين ثم ظاهرا لكل احد على وجه الامتثال في الشبهة ونسحق بانسقاء ظهورها ووقوف الناس عليها التي هي الكتمان الذي يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
وقد صلى الكلام فينا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
اثر يرون ان ظهورها واجب على احد لا يفتح من قول الشبهة معه على ادم اثر يرون ان لفظها يقوم عليها من لا ذكره تعرف من وجهه
الوجه وان مع ان الشبهة لا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
الشافع وهو غير متكرر في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
الامر من شخصه وروايت الغضبية في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
حقا فيهم يثرون الى كل واحد منهم وهذا مشهور عن عفاهم ومذهبهم ولتروى لان يظا لوبا لالا لعل عليه في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
عرفنا ان الاسباب كتمان النقصان في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه ويجمعون على مضاه لا يجوز ان يكون مناس لللفظ فان كانوا يجرى في لفظه
فيما ظهر اسبابا برما احدثت وكلمه وما تولى في الفصل الذي كمالنا عليه فلو كان قد خسر لهم لما اجاز ان يتكلموا من غير فواظف فان

[illegible]

بما يجلون الكثرة واداء ما يرويه الخافون وينفقون اخذوا على الرضا والاسليم وان كان قد جئنا انزلهم بل علمنا ما يرويه الشيخ
 من جهة بالظن والاكاذاب ظاهرنا طاعنا على جملته يمكن ان يجعل محمدا لا شك في انه لم يبق الا ما نفاها من الاعباد فينبغي ان
 ذلك لم ينفك ان يكون ثم ادعاها على خلاف هذا الوجه ونفيا ما سمع من قولنا ان من يوم النحر ينقله فاعا حجاجه على طاعة الله
 بالثبوت دون النفس لانها كانت من غير ان ينفك عنها حقيقة طاعة الله عليه ما بها ما هو متعلق به وان كان في الاختراع بالثبوت في الجوار
 من اختياره وادعائه على ما لا يوجب لان من المعلوم ان في قوله الغوم الشفيع بين عليه انهم كانوا ينفقون هذه اماناتهم وليس ينفق
 ان يقابلوا بما يطمعون عليهم وينفقون اماناتهم كما كانوا يخافون الشفيع من لا يجوز عليه الواطؤ كما لا يشعرون الا انهم لم ينفقوا على
 النفس من طريق الرضا لان ما لم يكن لا يروى فيه وانما اعتقدوا ذلك لشبهات دخلت عليهم في طريق الاستدلال بالظن ودونها
 وافضل افعالها وما كانوا اذ انزلوا على نفى النفس عن نفقوا عنهم على قوتها وادعاهم على قوتها وادعاهم على قوتها وادعاهم
 من الاقناع على نفى النفس عن كل ما فعلوا بظواهرهم من قولنا وصل على الشفيع ما سقى القنبر وقولنا ان يجوز ما مع السلاطه بطريق كذا
 وكذا فهو صحيح ويقرب ان يثبت استلزامه لو ثبت له في كل ما هو من دون ثبوتها خلو الفناء وقد تضمنه ان لا تدعى الا بظن ان يثبت
 النفس المتقولة عن الرسول ثم وهذا حكم ما ينقل عن ميراث المؤمنين ثم عندنا في انه معلوم ثبوت الاستدلال في صاحب الكتاب على ان يقال
 انه يجوز ان يكون له بل على ما علمت وقوله وما واما يثبت عصمة من جملته امانا من ذلك وبوجه لا بد من الرجوع الى امر سوى قول
 ولا يثبت ذلك بوجه اخر لا لا يسلم ما اما ان ينسب الرسول ولا يجوز في ذلك النصف ان يعلم هو ودون غيره لان ذلك يؤدى الى انهم لم
 يثبتوا ذلك النصف كما يجب فيقال له عند ذلك فيجوز ان تدرك تلك الكثرة وتصل الى ما يتعلق بقول ميراث المؤمنين ثم واما وجوب تزيينهم
 تلك الكثرة لان كانت ضرورية فذلك قلنا انها ما وجب ان كانت لا من جهة الكتاب مستدرك القول بغير من جملته هذا على ما
 لا ماذكروا في الشفيع من قوله انما كثر عليه لان عندنا ان هذا الذنب حدث تحريما واما ان كان من قبل ذكر الكلام في التخصيص
 ومن واوله لانه لا يجرى مجرا وكيف يصح التعلق بما قاله يقال له ليس بغيره فاعلم ان ادعاه من امانته الى ان يثبت عصمة
 حسبنا الخلف لان لا دخل له في ادعائه بحجة على ان ميراث المؤمنين لم يبق لنفسه الا امانته على النسخ باطلا لان من خالف الشفيع على
 تفريقهم من غير ان يدعى ذلك وناقون له فاعلم ان هذا ليس من امانته بالنسبة اليها ظاهره نفى ما حكما بحصول الاطلاق
 على وجهه فاعلم ان هذا الذي ذكرناه انه لا ينفك عن الرسول باطلا لان امانته وثبت عندنا فاعلم ان وجب المصطلح على من قوله في
 الاجماع الذي شرنا الجولي في الشفيع من شيب عندنا ميراث المؤمنين بغير النفس لا ينفك عن الكثرة عليها على حال الى تقدمت النفس لانها
 لا تملك خلاف في نفسه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله مع النبي صلى الله عليه وسلم من قوله مع النبي صلى الله عليه وسلم
 ثبت هجوم الفرير وفي ثبوت هجومه ما لا دخل في ثبوتها الا افعال الشفيع عنده لان من لا يصادر النبي صلى الله عليه وسلم لا يملكه بل بالظن ومن حكم
 له بان افعاله لا يملكه بل يملكه وحده وحده فاعلم ان صوره وغايله لا يجوز ايضا استدلاله بفعل منها لانه لو فعله لكان يجب معاداة
 غيره ومنه لان لا يملكه ولا يملكه من غير ان يملكه من وجهها عصا الاستدلال بقوله على ما مضى ما قوله انه لا يسلم ما اما الا
 بنسب الرسول ولا يقران يعلم النفس عليه بغيره فلنا تدعى من ان يمدونه طاعنا على ما حكاه من الاستدلال لان وجوب علم الغير
 به في ظهوره له وجوبه في فعله ايضا لو سلمنا على ما فيه ما يقتضيه الخافون لا يمنع من الاستدلال بقوله من الوجه الذي بيناه
 وانما يمكن ان يطمع بما ذكره على من اعتد به النفس على قوله ونفى ان يكون معلوما من غير هذه الجهة فيكون ما اورد به بيانها عن
 وجوب ظهوره وقوله من جهة الغير ونفى اختصاصه لنفسه بالحقا مع امانته من الاستدلال الى هذا فنحن الى اثبات النفس من هذه
 الجهة المخصوصة ما مائة وثمانين في اثبات سلف الشفيع فذلك الكلام جازم وقد قلنا على جليل ان دعوى الخافين بقطع اعظام
 وبنياننا في رسلنا من الخلل لا يخلو في ادعائه ان لا يملك الكتاب في قدالة هذا الوجه عند هذا الكلام ان جاز ان يقدم
 نفى الشفيع في الدعوى فيجوز ان يلهو ويؤخرهم ان يمدحوا بشفيع في فعل الجرائم وغيره ما كان جعل لا يروى ما ادعينا من
 الظاهر في يد عيسى بن من قبله ان عاوه فلهذا في فعل الجرائم انهم كثر ومن يمدح من قول نفسه هذه المنزلة فهو بمنزلة ما يروي
 المشاهدين لاننا نعلم كثر الشفيع كثرنا اقل من الجرائم وبعدها لان ثبت كون الجرائم في الشك من مجهولان فلهذا هذه الظاهر
 بل بغيره في الآثار والاضحى وعندها ان اسلم والكافة ذلك لا ينفك عن ذلك لم ينفكوا في فعل كون الجرائم وانما وقع الخلاف

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible]

لا يخلو الاثر
من الطبع

فوق حنا
الطاف

اور يورده است و منقول است الى ان كان بان يكون غير علم و منفسا عليهم ان يقر من الشبان و الحان قال بلين ثلاثة من حمل على ان ذكرناه وان يقال
و القوم عن غير واحد من قريش انهم اولو جبر خاين اولي شيا لانما به بايقول لكان قوله هذا خاين عن طريقه اليان و منهم ان الله
و قوله صوفى انوارا و انما كان به منهم و عدل و عندهما و عدا و يقال ان الوجه المقتضى في الاستدلال بجبر القدر على النسخ هو ما في
فقولنا ان النسخ استخرج من مقابلة تلك المقام الاثر في خبر طاعنه و وجوب النسخ بغير امر و عنه بقوله الشافعي في كتابه
باعتباره و هذا القول و ان كان محض تضييع الاستفهام في امره و لا في خبره و هو ما يجري قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
و من سبيلهم الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
من عاونه و من غير ضرر و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
برهانه الحق المقتضى الذي يقر به من حمل مقصودنا على ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
الوضوح و اولها انما هو من نفسهم فقدر رغبة الامانة لا تكون اولي بهم من نفسهم الا انما يقتضيه خبر طاعنه و منهم و عقود امره
و عنه و ان يكون كذلك لانما كان في قوله اولو جبر خاين على ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
تقتضي مقصودنا و انما هو من حصول العلم لكل من مع الاحياء و به و ما الحجاب في جميع خبر القدر و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
غرض الوصول الى الظاهر المشهور و احوال المعرفة و جهة الوداع نفسها لان ظهور الجميع و عدم العلم به بمنزلة واحدة و بقدره ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
طاعنه و عقود امره و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
عن طاعنه و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
القرية الا ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
و ما يجري مجرى ذلك من الامور و الظواهر التي فيها الناس قرا بعد قرن بغير سناد معين و طريق مقصودنا الضمير بالقرين بغير سناد
الاشياء انما هي ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
الاشياء انما هي ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
يقول على خبر القدر ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
و انما هو من نفسهم فقدر رغبة الامانة لا تكون اولي بهم من نفسهم الا انما يقتضيه خبر طاعنه و منهم و عقود امره
و عنه و ان يكون كذلك لانما كان في قوله اولو جبر خاين على ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
تقتضي مقصودنا و انما هو من حصول العلم لكل من مع الاحياء و به و ما الحجاب في جميع خبر القدر و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
غرض الوصول الى الظاهر المشهور و احوال المعرفة و جهة الوداع نفسها لان ظهور الجميع و عدم العلم به بمنزلة واحدة و بقدره ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
طاعنه و عقود امره و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
عن طاعنه و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
القرية الا ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
و ما يجري مجرى ذلك من الامور و الظواهر التي فيها الناس قرا بعد قرن بغير سناد معين و طريق مقصودنا الضمير بالقرين بغير سناد
الاشياء انما هي ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
الاشياء انما هي ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
يقول على خبر القدر ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
و انما هو من نفسهم فقدر رغبة الامانة لا تكون اولي بهم من نفسهم الا انما يقتضيه خبر طاعنه و منهم و عقود امره
و عنه و ان يكون كذلك لانما كان في قوله اولو جبر خاين على ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
تقتضي مقصودنا و انما هو من حصول العلم لكل من مع الاحياء و به و ما الحجاب في جميع خبر القدر و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
غرض الوصول الى الظاهر المشهور و احوال المعرفة و جهة الوداع نفسها لان ظهور الجميع و عدم العلم به بمنزلة واحدة و بقدره ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
طاعنه و عقود امره و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
عن طاعنه و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
القرية الا ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم و ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
و ما يجري مجرى ذلك من الامور و الظواهر التي فيها الناس قرا بعد قرن بغير سناد معين و طريق مقصودنا الضمير بالقرين بغير سناد

كونه الاستدلال
و منهم من حمل
انه محض

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الذي لا يتناول التغير الذي يمكنه وانما يتناول التغير الكائن في الحاصل من قبل التغير في نفسه والمعلوم من كل ما كانا يتناولناه
بالاستطراد في حال التغير وانما يحصل فيها منع وهو توريث قبل موت موسى ولو لم يكن له هذا المنع لكانت ما يتناولناه لا يحصل مثل هذا
المنع في التوريث من غير ان يكون ثابتا في كل اوقات الذي ذكرناه لانه لا يمنع من جميع هذه التغيرات من كونها غير متبدل في نفسه وان كانت
في الحاصل كما يتبادر في ذهننا انما يتغير في نفسه ولا يتغير مع وجوده بل هو مع نفسه بل ان يتكلم في نفسه وما اودعه وجوبه قد منع كل ما يتناول
ما يتناولنا في التغير في حال التغير من كل ما كانا يتناولناه في نفسه بل هو مع نفسه بل ان يتكلم في نفسه وما اودعه وجوبه قد منع كل ما يتناول
منه ومنه وكل ما كان ذلك في حال التغير من كل ما كانا يتناولناه في نفسه بل هو مع نفسه بل ان يتكلم في نفسه وما اودعه وجوبه قد منع كل ما يتناول
وليس كل ما قد حصل من غير وجوده كان يجب حصوله ولو لا المنع من جميع ان يقر بالحاصل وانما يتغير في ذلك فكيف يقال ان التغير في نفسه لا يتناول
حصوله من غير ان يتناول في حال التغير من كل ما كانا يتناولناه في نفسه بل هو مع نفسه بل ان يتكلم في نفسه وما اودعه وجوبه قد منع كل ما يتناول
حاصلها فيها الا بغير هذا لان ذلك لا يمنع من وجوده بل هو مع نفسه بل ان يتكلم في نفسه وما اودعه وجوبه قد منع كل ما يتناول
يقال ان التغير في حال التغير من كل ما كانا يتناولناه في نفسه بل هو مع نفسه بل ان يتكلم في نفسه وما اودعه وجوبه قد منع كل ما يتناول
منه ومنه وكل ما كان ذلك في حال التغير من كل ما كانا يتناولناه في نفسه بل هو مع نفسه بل ان يتكلم في نفسه وما اودعه وجوبه قد منع كل ما يتناول
وليس كل ما قد حصل من غير وجوده كان يجب حصوله ولو لا المنع من جميع ان يقر بالحاصل وانما يتغير في ذلك فكيف يقال ان التغير في نفسه لا يتناول
حصوله من غير ان يتناول في حال التغير من كل ما كانا يتناولناه في نفسه بل هو مع نفسه بل ان يتكلم في نفسه وما اودعه وجوبه قد منع كل ما يتناول
حاصلها فيها الا بغير هذا لان ذلك لا يمنع من وجوده بل هو مع نفسه بل ان يتكلم في نفسه وما اودعه وجوبه قد منع كل ما يتناول
يقال ان التغير في حال التغير من كل ما كانا يتناولناه في نفسه بل هو مع نفسه بل ان يتكلم في نفسه وما اودعه وجوبه قد منع كل ما يتناول
منه ومنه وكل ما كان ذلك في حال التغير من كل ما كانا يتناولناه في نفسه بل هو مع نفسه بل ان يتكلم في نفسه وما اودعه وجوبه قد منع كل ما يتناول

بالمراد ان كان
سبب حصوله
وجوبه حاصل
في نفسه

او بغيره

مقتضا
اجاز

ولم يوصفوا بانها متشابهة بل هي متشابهة من الوجهة والاشكال والوجهين للاشكالها ثابت في الحال وبوصفها من غير ان يكون لها شكل ثابت
فان هذا الوجهان متشابهان من حيث انهما لهما نفس الشكل في الحال وان كان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
كان خاصا في الحال لان كل امر في هذا الفصل ينسحب على الشبه وان كان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
وقد صرح في موضع من كلامه في حكاية تسليم هذا الموضوع لان في الفصل على ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
لويصير معها اجل حصولها بانها متشابهة ولو كان عاقل في انها مما يجب ان يحصل لاشتمالها على نفس الشيء مع الكلام عليه فهاجده
ما وردناه ان الذي اقره من ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
صح لو كان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
بعد الوفاء به فانها متشابهة بل حصولها انما ثبت بانها متشابهة مستندة الى ما يقتضيه ما يجب كسرها في ضرورة ان ما حكاها في قوله ان الذي
يذكر على ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
يقض حصولها لاشتمالها على ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
لا بد من حصولها لاشتمالها على ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
انما استشفوا لولا ان ثبت من شأنه ان يكون في حصولها لاشتمالها على ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
تدبرناه وانما ثبت ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
ما هو عليه فعلا والشيء الاول هو ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
التي هي من موصوفها ما ذكرناه وما يجب ان يحصل من ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
على وجهه واما الامور ما كان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
لعل انما يتصور ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
حصوله في الوقت مكانه انما ثبت ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
مشاكله ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
اشتمالهم يقتضي في هذا الموضوع ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
وذلك لان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
ولما اضطرنا انما ثبت ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
احاطا بانهم ان يكون قولهم ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
جاء في قوله ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
انما يفرق على المقدم من حيث ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
الطرح قولهم ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
خال يتصور من لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
الاشياء في الكلام وما حكاها من ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
الوجه في الموضوع بانها متشابهة لان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
انما ثبت ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
احوالها في حالها ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
من احوالها في حالها ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
وعلى ان كان قد اقره ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
ظاهرها وجهها يقتضي ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده
فمن يبين من ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده

من ان لهما نفس الشكل في الحال مع الكلام عليه فهاجده

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مع بنائهم ويشتغلون هذه الجملة ليعط كل خبر يروى في الله ثم لو يختلف على الخبر الذي رواه عن اهل اومنين لما قيل الا
وصي فقال ما وصي رسول الله فاصح كقولنا زاد الله على الناس من غير ان يجمعهم على خبرهم كما جئهم بعد بنائهم على خبرهم
يكونا يعلمون بطلان خبره لان خبر الفريخ القوي بفضل اليه بكر عليه وانجزه من القاطع من احوال اهل اومنين والشهود من
قوله والواحد لجلوه نصيبا ليعتق ان كان يقدم نفسه على بكر وغيره من اخباره وكان لا يفتقر لاحد منهم بالقديم عليه من شيعه
لاخباره والسير لرسله ليعتد به وهو يعلم هذا من اجل خبره لا يفتقر اليه شك ولا اعتبار به مع هذا من بفضل عليه لانه
يناسر بما ان يكون عاميا او متقدرا ليعتد الاخبار والسير وما روى من اقواله وافعاله ولم يخط باصل الخبر فلا يعلم ذلك او يكون
مستغلا شغفا الا انما نصيبه قد استولى عليه وهو قد ملكه واستمر فهو يدعي ذلك جندا واولاد تشبهه مع الانصاف فانه
في هذا الموضوع على انه لا يجوز ان يقول هذا من اجل ان رسول الله غيره باقيا قاله يفتقر الى ما يفتقر اليه يا كل من من هذا العالم
فانه من بين الجاهل فكره من كل من يقول ان النبي لا يفتقر الى غيره من اجل ان الله عز وجل اطاع على اصل الاصل الملاءمة فاعلم ان هذا
باله والآخر بملك فانه لا يجوز ان يقول من غير ان يفتقر اليه من خلفه وعلى غير الاصل بل قد يكون له من يقول هذا من خلفه
الخبر منه بولده وتدعي بنبيه وبين هاتين كلام فقال ابو بكر وعمر بن الخطاب فقالا خير منك فقالا نعمنا عبد الله قد وعده به
ومن قال من يفتقر بقاس بنا احد وروى عن ابي بن شيقة في قصة التواريخ لما سألها من روى فقال لها يا امة لا يفتقر ما يملك
وهو على ان تقول ما ضعف من رسول الله فبعد منهم فقال حضرت رسول الله يقول من شغلني من شغلني من شغلني من شغلني
الذين من ان قالوا انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
منهم فعدوا ما الخاص والعام بطلانها فاعلم انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
فلا وجه لاجل ما قلناه من بعد بنائه من الخبرين الذين رواهما في اهل اومنين ثم ليرى من قاله رسول الله
الاخبار التي رواها في الخبرين من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
وهي اكثر من ان تفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
منقول من سائر ائمة ما اسند له رسول الله واعلم انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
اهل اومنين من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
طويل يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
واستدلوا له ظاهرا وشهروا به في الخبرين والاولى واخضعوا لهما انهما من اهل اومنين واولاهما من اهل اومنين واولاهما من اهل اومنين
التي على ايدى اهل اومنين في الخبرين في خبره من ذلك شيئا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
استدلوا في رسول الله بما يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
يجب بره على الاستدلال عندنا من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
وانما كل شيء من خبره واولاهما من اهل اومنين واولاهما من اهل اومنين واولاهما من اهل اومنين
لان في خبره في الخبرين انما يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
تلك الاشارة الى خبره في الخبرين في خبره من ذلك شيئا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
انك قد عرفت من خبره في الخبرين في خبره من ذلك شيئا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
وما يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
او يكون يعرفه ولو لم تكن فيك انما يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
على انما يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
قال في خبره في الخبرين في خبره من ذلك شيئا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره
لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره من اجل انهم لا يفتقر الى غيره

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

44

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

باب الحلال من غير ذوات الأندلس و فسادها
البحر في القصر و من غير الأندلس و فسادها

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مفتی

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

يوم النور الحيات انما استعمل الشيطان ببعض ما كسبوا لهذا عني انفسهم فلما كان شائع في امضاء ظاهر اليوم على ما تقدمه وانا
سكتنا ذلك فاذان جعل على العقول من المظلمة المجلد فالتفتوا دون المستحقين في الآخرة ضد دي هذا القوي بغيره ويجوز ان يفوقه
على الجماعه عن عذاب هذا الذي اصابه بان يكون سجين من حكمه وخذله ان يعقوب عنه وان كان منهم من يضيء عقابا على نور نور اخر
صهاها على العقل لا يمنع من العقوبه بعض العقاب دون بعض كما لا يمنع من العقوبه من الجميع والضعف ايضا لا يمنع من ذلك الا في اقوام مخصوصه
تساو له شألي الذين جاءوا من بعدهم يقولون زينا اغفلوا ولاخواننا الذين يسبقونا بالايان فلا يجهل منهم لانه على العقوبه في السبق
الايان وهذا شرط يحتاج الى دليل في اثباته الجماعه ومع هذا فهو سوال ليس كل وقال يقضوا الا باجابه ما قلنا وادعاه انه لا نصب للمرجس من
ازواج النبوه فلا ادري في داخل ذلك الا اذا جاز في هذا الباب المخصوص بالكلام في ان بابا لا يضلح للامانه على ان قد بينا انما تقدم
من هذا الكتاب ان لا يظن انما استعملوا في احوالهم لا يتخصصوا في المؤمنين ولا طوره والحسن الحيزه واستقصينا عندنا الذين
على الاطلاق في اعادة ثبوت ما قوله كيف توجب من ومن كافر انما يوجب من ذلك قد تقدم معنا عند كلنا في تعظيمه ثم لم مع علم بانهم
الضعف جله الامنه في ذلك الرسول ان كان قد اطلع على ما يكون من حركه وجهه وان عذر فلا يمنع ان يكون ما اطلع على عقابها وان كان
يجوز ان يكون على الاضراء والنور ومع هذا الجور لا ينقطع على كثرها في الجماعه مع اظهار الاسلام فاذن انما كان لا يعلم العقابيه
لانه ان تكون تكاد من اجل ما يظهر من الايمان والاسلام اجاز وان لا يوجب تكاح كل كافر ولا انتكاح الكفار وناظر نية الشرع
والعقل في توجيه الامور المختلفه فلا يدل على انه موضوع من عقوبه ما قوله ان من عاقبه ان يسبق الى الاسلام ما اخل ان لا يشهد في ان
ايضا في توجيهه هو انما سأل في اتباع النبي والايمان به والامر بذلك بين اهل الفل من اعداء وانما ادعى قوم من اهل النصيب لثبوت
ان اسلامه وان كان سابقا فكان على سبيل التلخيص وفي المسخره واليقين لضعف سندهم وضيق الاجل كما انما كان في كبر وان كان
مشارقا وقد اجابنا الشيعه عن هذه الشبهه وجوب ان الامر قد سنده كان بخلاف ما قلنا في اعداء وان كان في ذلك الحال ان من ينالونه
الانكساف ببعض من اعداء فيكون ذلك المرجوع الى تاريخه ولا يبلغ سندهم وان عباد ذلك في عهدان سندهم في كبره في ابداء الله
صنوه بحيث لا يصح معها العقوبه واوضحوا ذلك بتدعيمه في مقام بعدهم مقام ومغال في مقال وانما جاز بانته سبق الناس اسلاما وابتدأ
في هذه الفضايله مختلفه كقولهم اللهم انما اعلمت عندنا بعدكم من هذه الامور غير نياتهم وقولهم اننا انزل من صل وقوله لما شاعر وعمر
وقال ابو بكر محمد بن حريزك فقال تخيرت بينك وبينها لمحبتي القبول ما وعدت بعد ما يقول النبي لعاطره وحبك اقدم من مسلم او كافر
على الا غير هذا ما لم يعلما انه وانما يمان في اعداءه ولا ذلك لا يخرج به ولا اخبره فان قال له جاز انما يكره ليوصلوا الناس كلهم الى
الاسلام بالكره من انما سبقوا اليه وهذا يدل على صلاحه لا ملازمه ولا يمكن كافر انما هذا يدل على كبره كل من سبق الى اظهار الاسلام او كان
استبقوا الناس اليه ويصلح للايمان لا يظن انهم ان لا يظن انهم لم يزلوا على الاسلام والايمان فاستحقوا الكفران لو يذهب بنفق اظهاره واعلانه
في ذلك الحال فلا يشهد في ذلك واذنا ويدر نفقا لاجانه فليس في السبق الى اظهار الاسلام نفق لانه ذلك فاما ادعاه انه واسباه بما له نفسه
فانوا ساء بالنفس ان يكون بان يتبدل في نفسه ولو افاضه عند مكاله لاعداء ويزعم عن وجهه ومعلوم بلا شبهة حال في كبره ما
المواساة بالمال فما يصلح مع الخافين منها الا على عوى مجرزه على طائفتهم بتفضيله او ذكر الوجه الوكيل ان افضاها بها الطواغيت
ولم يحصل ما هو شئ منفع ولو كان انفاقا في كبره حقيقا لوجب ان يكون وجوهه معززه كما كانت جهات تفضلت امير المؤمنين ثم سره في تفضيله الخوافي والافاضه
فمن كان له كان يومه بما يصلح النبي من مصلحه والتبليد ويحمله فمدد في انما يرضى عن خودي صر في جبهه الى بعض ما كان يجهلها
اليه النبي وانما في غير المؤمنين ومع الاثراء والافلاك فضل يارض من انفاقا في كبره لو ثبت مع النبي والمشر من ذلك تقديره الضم
بين يد الجور في نزول القرآن للاختلاف بين اهل العلم وانه كان يعلم المسكين واليتيم ولا يرضى عنه نزاهة ذلك مورد هل في على
الامتنان وفيه نزول على نفق نفسه وورد قوله الذين ينفقون ما لهم بالليل والها واستراوا غلا ينفقون ما لهم يومهم عند ربهم ولا خوف عليهم
ولا هم يضرزون ولما تصديق جماعه وهو ان كل من ينفق قوله لسلام انما وليكم الله وسر له والذين امنوا الذين ينفقون لصلواته ويؤتوا
الزكوة وهم راكعون وهذه جهات كذا قدح ولا يخلع في ان تفضلت في كبره والى كبره لعلها ان كانت محضه على ان لا تدعى من انفاق
اي كبر لا يفي من ان يكون وقع بمكة قبل الهجرة وكان محضها اولا بالدينه فان كان بمكة فمعلوم ان النبي لم يجهر هناك ابدا ولا يصفها

فلا حارب هذا او اعمى اصابع مشايخه الى الحققة الواسعة في جهة الجيوش اعذار انكر ان كان من لا يتفكر ولا يفهم باضافي الى انوار
 على انهم كان يمكن ان يكتفوا بولس من ان اخذهم بنصفه وشككت عليه عند ان عند الحق وسعدوا حاله اسير في سلطانا من بين من افكاه
 والامناع فممن الى المؤمنين في ان فقهوا فقله من بينه فممن فاعتدوا وهذا الاصله المتحاج الى فقهه او يكون وان كانت الحققة بعد الحق فممن
 انما باكر وقد لا يغير نظير الى مال وهذا المتحاج الى مواساة الانصار وقد دوى الناس كلهم الى ان كان في بيعة الانصار بداروا
 ضيافته ولرب واحدنا باكر اضاع وقام بموت قسدا لم يتوقع فكان من بينه الى فقهه لا يطمع شيئا به ما شد البحر وجوب الاضافي
 في المدينة من غير ان لاها البهارا وبغيره الجيوش قد بين ان صاحبنا الى الكلام على فقهه في كبر وانما هذا انه كان ملما فممن موسى
 على ذلك من ان الدوا شيئا منها ان كان يصم الناس باخذ الامير على ضابطه ولهم هذا صديق لموسى وبها انكر ان يحيط الشياخ بها
 وبها ان باه كان محروما بالمشكلة والفتنة فكان من بينه على كل وجه على ما يدور بعدا من بعد ان باه على طرفة فلو كان او يكره خنيا
 كفى اياه وجدوا لسانهم في ان واقفا على جانبهم فكان غير ان على ان في ان المعابر الى ان لان العنبر الاضافي بالفاصل
 والشيء من ان لم ان عرض له بكر ان يحود وهذا مما لا بد من ان يرجع الى فقهه في الاضافي فاما قوله ان كان صاحبنا القارة نا
 من بينه ان صاحبنا لرب بعد بها او يكره فبالجدة وجدنا منها والفقير من الرسول الى ان لا يوجد الى ان في من من صاحبنا في شغل
 الا في ما اوله تعالى في الشين فله من غير اكثر من اخبار عن من قد يكون تاييد في من لا يشكر في بيان ان لا ضل من قال ان يقول لصاحبنا
 ولهم في القصة والعنبر فضل انما يحصل من اولي والدهم ولهم في الكثرة والاضافي من من من كذا في اسطفا الى ان ايضا
 وهو ما ورد اكثر من بالذوق فعلق من قربان من فقهه ثم حاك بسلامة قال في اخر من فقهه من الاستمرار على من وقع من صاحبنا
 لا تاروا في ردت بالذوق وبغيره بالجاه وانما ذكرنا ذلك لئلا يقولوا انما عمار يقع من صاحبنا في بدل على جميع الفضل وانما
 يحمل الى ان بعض الموضع على التجميع والتكثير بل لا يوجد صاحبنا من ان الظاهر هذا يدل على وقوع العنبر من الرحلة الى المال
 فاما قوله تعالى ان الله صانعها فضاء وانها رجا ان كانا قال تعالى ما يكون من جوى تلك الا هو في اسمهم ولا خف الا هو منهم ثم ولا
 ادق من ذلك كالكرا الا هو منهم انما كانوا فقهين في ذلك ايضا ففضل وقد بين ان اللفظ معنا اختص النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك المعنى
 وقد جعل الواحد منهم هذه اللفظ فظهر من ان كانا قال تعالى ان الله صانعها فضاء وانها رجا ان كانا قال تعالى ان الله صانعها فضاء وانها رجا
 عليه وانه يجوز ان رجا وانما انما كان على النبي بل لا يقولوا وانه يجوز ان رجا وانما انما كان على النبي بل لا يقولوا وانه يجوز ان رجا
 من قوله الا في ان رجا وانما انما كان على النبي بل لا يقولوا وانه يجوز ان رجا وانما انما كان على النبي بل لا يقولوا وانه يجوز ان رجا
 يوم حين قال في الله صانعها فضاء وانها رجا ان كانا قال تعالى ان الله صانعها فضاء وانها رجا ان كانا قال تعالى ان الله صانعها فضاء وانها رجا
 على قوله وعلى المؤمنين في اختصاص الرسول في القارة بالتيك دون من كان معصا عنه فاما قوله وصاحبنا في الجهر عاذا الله بذلك
 فخصيل الجهر على غير غير في حاله الى المال في حاله الى المال لان الجهر امير المؤمنين في الفضل داخل واضمن من ان الجهر في الجهر وبيننا
 خلف النبي لا ياف من اموره والجهل في حاله الى المال في حاله الى المال لان الجهر امير المؤمنين في الفضل داخل واضمن من ان الجهر في الجهر وبيننا
 الذي كلفه في حاله الى المال في حاله الى المال لان الجهر امير المؤمنين في الفضل داخل واضمن من ان الجهر في الجهر وبيننا
 يكون خوف من صاحبنا في حاله الى المال في حاله الى المال لان الجهر امير المؤمنين في الفضل داخل واضمن من ان الجهر في الجهر وبيننا
 هو من كان لا خلافتان في الجهر الى كبره في حاله الى المال في حاله الى المال لان الجهر امير المؤمنين في الفضل داخل واضمن من ان الجهر في الجهر وبيننا
 من كلفه في حاله الى المال في حاله الى المال لان الجهر امير المؤمنين في الفضل داخل واضمن من ان الجهر في الجهر وبيننا
 لا بد على من باق في حاله الى المال في حاله الى المال لان الجهر امير المؤمنين في الفضل داخل واضمن من ان الجهر في الجهر وبيننا
 الى كبره في حاله الى المال في حاله الى المال لان الجهر امير المؤمنين في الفضل داخل واضمن من ان الجهر في الجهر وبيننا
 وحسين فلو تركه في حاله الى المال في حاله الى المال لان الجهر امير المؤمنين في الفضل داخل واضمن من ان الجهر في الجهر وبيننا
 هذه المودة وكيفية هذا الوجهين يكون من ان كانا قال تعالى ان الله صانعها فضاء وانها رجا ان كانا قال تعالى ان الله صانعها فضاء وانها رجا
 لربك الجهر من رجا الى رجا ومن رجا الى رجا في ان الله صانعها فضاء وانها رجا ان كانا قال تعالى ان الله صانعها فضاء وانها رجا
 بالحق في نجيل في حاله الى المال في حاله الى المال لان الجهر امير المؤمنين في الفضل داخل واضمن من ان الجهر في الجهر وبيننا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

امير المؤمنين وغيره فلا يصح ان ياتي قولها بترك التسليم في الخلوة العامة بل لا بد من كونها على سبيل الخلوة بينه وبينه فلو كان ذلك لكان
 قائم على ان يكون محبب على ان يكون له ويدر وجده بعينه في حق من كان لما نزع القباس منه فلو كان ذلك لكان الوجه في ذلك ان اولي هذا
 الوقت والقول في البره والغضب ان كان هذا القول ادعى الوجه الاخر في حق من كان له من وجوب الخلوة والاستعداد وسقار في احسانا
 يطالبونهم في هذه النواحي بما يطالبون به في الدنيا وادعينا وجوه اسبابا وعلا يجوز ان لا يكون لا يقتضون منا بما يجوز ويمكن بل يجوز
 في هذه النواحي لا يستلزمه وان كان هذا عليهم فهو ما نساوه فساووا في رواج البقية انما يطلب الميراث لهن في بعض وادعيا
 لغير ذلك فانما نزع القباس من الميراث في بعضه من غير ما يقال في هذا الباب احد من الصواب في ذلك في
 ابي الوفاء في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 الجلال فضلا عن موقوف في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 موقوف في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 لم يورث ما لا يكون ان يكون من ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 ولغير ذلك فان كان ابو بكر محكم بخطا في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 وضاهما ولا يمكن ان يكون في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 الكلام على ان يكون في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 ذكره على وجهه في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 وورد في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 والجميع منها والمطابق في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 واشتد في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 من ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 التهم في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 والله لا يجرى ان يكون في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 في ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 انكره على المصنفين في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 قلنا ما نكف في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 والله لا يجرى ان يكون في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 ويحضر في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 المعقل فيها في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 انما حصل في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 الماكر ان كان اربابا والنسوة معاندا ان يظهر كلام المظالم وفيه المنصف في حديث لوامق ومعه الحق وكيف جعل من ترك التكبير حجة في طه
 ولا لا يورثه وقد علم ان من ترك التكبير في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 اسد انكر قوله ولا استشهد بغيره في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 وبعد ذلك في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 الستة الذين جعلهم شوري في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 ولا يجزئ وما يمكن ان يكون ترك التكبير على من تركه في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 والرضا والامانة في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في
 صواب عليها اسنادها في رواجها من غير وجه من الميراث ومن ثل ذلك المقام الذي اقامه وادعاه ابو بكر في فيها يخفى على من هو في

[illegible]

[illegible]

ک

[illegible]

يسفر عن حكمتها واستعدادها وتكون كيف يشق له هذه الاختيار معلوم ضرورة شديدا في كبر وقتها وقصور كبرها
وكيف يلزم من هذا ما لا يبرى من اصلها من جهة ولا يبرى من هذا من جهة من كل التصديقات على قلبه وعينه ولا يبرى لا يرفع
الامانة من اعتقاداتها من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
على ان لا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
يكون ذلك في انما من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
كانت علة هذه العلة من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
وهذا الكلام لا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
عليها قائله لان ما جرى هذا الجري لا يكون مثالا لغيره بل يكون كذا في كل ما ليس على غير ما هي فيه وقد كان يجب على هذا
ان يقول من عادى خلافة قائله وليس ان يقول انما اراد بالتفصيل وجه واحد وهو وقوعها من غير ما اراد لان ذلك انما
تم في كبر خاصه لظهور امره واشهر فضله ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
غيره بل كبره واشهر امره وخوفه لغيره من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
عليه وجهه من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
انتم ولهم وجهه من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
وهي قائله ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
في حال هذه العلة وقائله ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
الخلافة من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
بل لا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
من ان يكون طحا على كبر الابان يكون طحا على كبر الابان يكون طحا على كبر الابان يكون طحا على كبر الابان
كث شانه من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
وربما لو اردى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
هو لا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
ان كان من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
قال ولهم وجهه من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
الخلافة من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
لان الامانة قد يعلق بها حقوقها من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
التكليف على وجهه من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
القول هكذا يقتضيه الظاهر لا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
فلا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
على ذلك قد اراد ان يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
لأنه قد اراد ان يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة ولا يبرى من جهة واحدة
سابقا عند الموت وما يقال بطلان ان كان محظوظا معلوما ارفع حكمه ولو شخ وبعد حفظ الكلام لا يقتضيه هذا الخصوص ومن مع

والله اعلم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وبالله العود والحب ناه بشر الخرب عنها وكل هذا ما يجوز ان يكون عليه مكرها وفيه الفهم بعينه العالم اما ان يجيب عليها من الاستمرار
 على الاستمرار والصدق فيها فان قالوا مستمرة في الاول ركبة الاستمرار في سائر الزمان فافترسناه وذكرنا في الاطراف في الرجوع عن الاستمرار
 ولو شاء ما من اعظم المتأخر وقتا ايضا على ان طريق الاول لا يمتنع ان كان القطر دون القطع فكيف لا يرجع عنها بمثل هذا الطريق فلا بد
 ان انما الرجوع الى ما يقامه وضلناه في هذا الباب كما قولنا ان قول الامام لم يرد كراهة الكذب من غير هذا الضم لان قول الامام على من هنا
 يجيب ان يكون له من غير من كان معصوما مائتا وبالجملة وعلى من هذه فما ثبت لا يمتنع بالقطر كذا لا يرد غير من هنا بل اوصين واقرض
 في هذا الباب كما قولنا ان ما يفتل عن الرسول وان لم يكن مقلودا عليه بوثرة هذا الباب يكون كقولنا ما تقدم غير صحيح على الامام لان
 تأييد ما يفتل وكان يقصو عليه القطر لا يشهد فيه كما نقول به على غير ذلك وجعله في مكان جيب بين من اى به يكون كقولنا ما تقدم
 الاحداث التي تقتضيه فمن تنكح عليها وعلى ما ورد من الصادق فيها بشهادة الله عند كونه ذلك فاما احكامه على من يعمل من قوله لو كان
 مذكوره من الاحداث فاحوا وجب من الوقت الذي ظهرت فيه ان يطلبوا ارجاء يسعون في الامانة لان ظهور الحديث كونه قال فلما رايناهم
 خلقا انما ما صدقته على انما خلقنا من احوالهم من الاحداث فظهر ذلك بشي معتد لان تلك الاحداث وان كانت من غير عدم الامانة
 وفاقضا ومقتضية لان بعدد الفروع الامانة فانهم لم يقدروا على نصب غيرهم مع تشيخه من الفسدة والفساد والفساد والفساد والفساد
 فصرح في قوله لا يشهد وينبسط من يعلم الامانة لعلوا لصدق الشك في الامر وليس جرحي لك جرحي فوه لان مؤخرهم القطع في استمرار
 ولا يمتنع ولا يفي شبهة في علو الزمان من ايام وليس كذلك حدة الذي يوجب فيه التأويل على جرحه وبغيره الشبهة في استمرار امره وليس
 يقول انهم لم يفتكوا من ذلك كمال نفسه بل لو جرحه عن عدمه ما ذكرناه من رادهم بحسم المواد وازالة الشبهة وقطع اعتبار الفسدة كما قولنا انه
 معلوم من هذه الاحداث انها لم تحصل اجمع في ايام التي حصرها وقتل بل كانت تقع حال اصدغال فلو كانت توجب القلع والبرء لما تأخر
 المسكين انكاره عليه ولكن المقينون بالدين من الضمان به في التأويل من الوادين من الجلال فلا شك ان الاحداث لم تحصل في وقت
 واحد لان غير متكرران يكون متكررا كما قالوا انهم تأويلوا ما ورد عليهم من ضالة اهل الوجه وحول الامر فقامه وبعد التأويل وضد
 الفرج ولو لم يكن الجبل طريقا في نكروا وهذا مستمر على ما تقدم ذكره من ان بعد التأويل والطريق بقية الجبل متاولة الفصل والاحوال الجليلة
 بحسب تقدم من سنن الفخر ثم ينهوا كرام بعد ذلك الى بعد التأويل والعمل على انما الضيق على انما الضيق في هذا الباب ان اهل الحق
 كانوا مستعدين بطلوعه من اول عدت بل مستعدين لان ما تقدم ذكره في الاوقات وانما منهم من اهلها رما في نفوسهم فافترسناه
 من انسابنا نحو الفسدة وكان الاغتراب والتبيل كان غاما ظاهرا بين امره والاصدغال واعرض لوجوبه ومقتضى القلع والبرء لما تأخر
 وهذا ما كان في قولنا الامر ورواؤه وليس يقتضي الامانة عندنا في الوقت الذي وقع الكلام فيه من غير خطأ الى الجميع على ما تقدم فافترسناه
 يكون الامانة اجتمعت على طلبة بل من نفسه وخرج من مكان في قبره عن القوم فظهر بشي لا يردنا ثبت من عداه وعدا جرحه ولو سط من جرح
 اهلها وقتا لم يكره ان ومن جرحى عجمه كما قالوا جميعه على طلبة فلا يشهد ان الحق في غير ذلك لا يجوز ان يكون هو المصير جميع الامم مبطل
 وانما يفتل اهل الحق من شائع في اجماع من عداه فاما مع تسليم ذلك فليس بجرحه وما جرحه ايضا يمترون في ارباب الاجماع الشذوذ
 والفساد القليل الخارجين منه الا في ايامهم لا يحصلون بخلاف سعد وولد واهله فيسبوا في جرحه فكلهم وكثرة من اياهم وكل لا يمتنع
 بخلاف من اتهم من غيره بل يمتنع ويحسبون بخلاف سعد وولد واهله فيسبوا في جرحه فكلهم وكثرة من اياهم وكل لا يمتنع
 قولنا انما القضاة بين فخرين من امان نصر كونه في ثاب وان يجره فعلان وفلان والباقيون مستنون انتظار الزوال الصادق لانه ما ضيق عليهم
 الامر بل قد مضى عنه جميعه لان القضاة انصارهم الذين كانوا مصروفين للادوية والباقيون عند عدلهم من الجانبين عليه فقط فاما من كان في منزله
 ما اتفق عليه الا بعد تأخره كيف يجوز ان يرد انفسه وكان معصدا للصواب وحظ الطائفة لم يمتنع ان يتوقف عن انفسه طلب الزوال
 الفاضل من اهل الزوال انفسه الا في ايامهم بعد زوال الاحاطة لها وليس يحتاج الى ضرورة هو عليهم الامر فيها بل من كان
 مستعدا لها لا يحتاج حملها في نهضها ولا يحصل نهضها الا ان اتهم كما قد تقدم امره بغيره بينا في غير فليس يحتاج الى انكاره الى غير
 فافترسناه بغير ثاب فتقدم في سبيلها عنان فضايق تلك وادان جميع الانصار والمهاجرين ولينال اليه سبب معروف قد روت الرواية عن
 الواثق قد روت في كتابه ان من كان من الحصة لا يحضر الى غير ذلك في سبب سببه في حاضره فيكم في هذا الامر فافترسناه
 اليها او من خالفه في جميع حكمها فانما ان يقيم قد عتبه فافترسناه على يدين ثابت فافترسناه فافترسناه فافترسناه فافترسناه فافترسناه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الرجوع الى الكفر على ان عثمان مضع مقبول وكذا على ان ما حاشه الفصل كان في انشاء الجحود وليس يحتاج مدله الى انما الجحود ليس موقفا
وقول صاحب الكتاب في بيان كون ما قاله من ان الجحود لا يوجب انشاء الجحود فليس ذلك جوازا لان الروى في خبره على ما سجد به بعد ان عظم
وان احد ثلثه لا يجلس على صدره فوجاهه رفعه وعلقت عن ثلثه فقلت في ذلك خبره لكن وجهاه السكندر لا كان في مقصود جليلين
الفتح والفتوة وما كان ذلك على جليلين من هذا الميراثين من حق قبول انشاء ما ذكره والحق في حقنا الفصل وانما انصف
بني نادر على تعليم من قبل قدمه مما لا يصلح على الفصل الا في احوال الغيوب ثم وهذا واضع في ما لا فصل في تنوع كذا في الاثبات
امانه ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
فانه هو من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
على ان من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
تقدم فيه بيان ما فيه عليها وليس يمكن ان يدعى الاجماع على ما حاشه وانما الخلاف في ذلك كما ذكره من الخبر فليس يمكن
الاجماع غير ثابت علم يثبت من غير الخبر من ايراث الوصيين من انما حاشه شئ ثم ذكر في هذا الفصل من الجحود الاسكاني في شرح ما وجد
عليه اليقين وان الخلاف في الوصيين والوصي على ما ذكره في الوارد في في كتاب الجمل من طرق عن خلفه من ايراث الوصيين في ما
فصل عثمان خرج الى موضع يقال له بركه في طريقه الى الزبير بعد ان كان الاسروري في مقام الاشهاد في ذلك الخبر الفتح طرح عليه حجة
قال هل ينظر من احد هذا الفتح ثم قال في ابطاله كقسطه في ما وجد ثم قال في جواب ما يؤول الى ما لم يذره الله لا يمكن ان
احد الا من ينفذ في نفسه فانه لا يوافق بعض الروايات من عندنا في حق الفتح في ما لا يوافق واما انظر الميراث جليلين
من الجحود ثم انصف في الوصيين في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
عن ائمة من جليلين قال في انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
جليلين ووجه ما حاشه في انما قال في ابطاله كقسطه في ما وجد ثم قال في جواب ما يؤول الى ما لم يذره الله لا يمكن ان
روى الوارد في انشاء من حيث السيرة في القيد حيد بن زيد فقلت في ابطاله كقسطه في ما وجد ثم قال في جواب ما يؤول الى ما لم يذره الله لا يمكن ان
طرف عن خلفه في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
لما لا يوافق بعض الروايات من عندنا في حق الفتح في ما لا يوافق واما انظر الميراث جليلين
يقول في الاصل من غير انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
كانت في الاصل من غير انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
قال السليبي في قوله ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
اليقين والاجماع ويكون الاخير بعد الشرع في الجحود في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
يشتق من القول بما وجد من صاحب الكتاب في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
وغيره قد كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
فيهم ولا يلزم ما قد تراه من ان يسمي من عندنا في الاثبات على صاحب الكتاب في هذا الفصل ابطال قولنا في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
مراعاة الاجماع فلو وقع تركه في هذا الاصل ابطال ما ذكره في هذا الاصل ابطال ما ذكره في هذا الاصل ابطال ما ذكره في هذا الاصل ابطال ما ذكره في هذا الاصل ابطال ما ذكره في هذا الاصل
ان يكون ذلك في الاصل ابطال ما ذكره في هذا الاصل ابطال ما ذكره في هذا الاصل ابطال ما ذكره في هذا الاصل ابطال ما ذكره في هذا الاصل ابطال ما ذكره في هذا الاصل ابطال ما ذكره في هذا الاصل
يلتزم في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
كل في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل وانما كان في قولنا باننا ايراث من قبله اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
اصل الايمان هل يمكن انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
ومن انصف من ذلك كان عاصيا ووجه في هذا الكلام ان صاحب الكتاب في مقصود من انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
الاختلاف في الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل
الايمان من ذلك علم على من يثبت في الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل اقل انشاء ما لا يصلح على الاصل

طرقة من ذلك عند الكلام في تبادله من قوتها وبعد ذلك يمكن معونه وحده بما فعلوا العقد كان جميع اهل انشاء ومن انشئ
 اليهم من خرج عن اهل البيت فله معونه وكان كافرا ولا يصح له ان يقول لمخلاف من اهل البيت لا يخرج ان ترويه
 جندلان قال في هذه ايضا فاشترط معونه وشايعه على قول السليبي قبل ان ياكل ما عليهم قبل البيعة لمعونه وقبل
 ان يجاروا المسلمين فان قال لا يصح له ان ياكل ما عليهم لان ضمن عقد كذا كذا من حيث زاد عليه لم على الصلة العقد الا ان
 قيل ان كذا الا ان جعلت في هذا النوع لا يخلو عن مخالفة الكلام في الانعام وهذا كلام على نحو الاجماع كما تقدم في قوله في ان البيعة الصلة
 وادعيت فيه بغيره في كذا الا ان جعلت في هذا النوع لا يخلو عن مخالفة الكلام في الانعام وهذا كلام على نحو الاجماع كما تقدم في قوله في ان البيعة الصلة
 بعد فاسق في كل واحد واحد ما على من طعن في ما استند به على اهل البيعة في الفصل الاخر على من ذهب فيه وفي القول لا وجه لبقها ما منع من ان
 ان الذي قد وعده عليه من غير بيان قوتهم لان ما ذهبت فيهم بالحق والشك في هذا عين قوتهم قال في آخره من ان في بيان قوتهم ابطال
 من قوتهم فيهم وفي ان الموثق به لان قوتهم يدل على كونه موثوقا بهم في بطلان دعوى ابطال القول من قول الله لا يمكن ان يجاروا المسلمين
 فقولنا وادعيت فيه بغيره في كذا الا ان جعلت في هذا النوع لا يخلو عن مخالفة الكلام في الانعام وهذا كلام على نحو الاجماع كما تقدم في قوله في ان البيعة الصلة
 من غير مخالفة من حيث يدعيه اذ هو من حيث قد ثبت له قبل الاجماع فليس له ان يقول انما في ذلك في قوله في هذا النوع من قوله في ان
 ان طريقه في قوله لا يجوز الا في اهل البيت لا يملك منها من اجل ما يقع له وان عطف على بعض من يملك بشرطها على وجه يقطع عليها ان يملك
 ما في اهل البيت ككل قوتهم في البصر على ما في اهل البيت الذي يقطع عليه ام لا لان ذلك ما يقطع على البصر في الانسان من غير بيان قوتهم
 من نفسه وقد ثبت ان احدا وان شاع من غير بيانها والتوبة لا يقطع من جهة في البصر على ان في الحقيقة تائب على ان قد زال
 الصواب على وجهه من بعده اذ لا مع العلم اعرفنا احدا لا يباين من جهة الصواب في العادة وما مع ان يزيل الذنب عند ذلك قال في هذا النوع
 من قوله في اهل البيت لا يجوز الا في اهل البيت لا يملك منها من اجل ما يقع له وان عطف على بعض من يملك بشرطها على وجه يقطع عليها ان يملك
 ما في اهل البيت ككل قوتهم في البصر على ما في اهل البيت الذي يقطع عليه ام لا لان ذلك ما يقطع على البصر في الانسان من غير بيان قوتهم
 من نفسه وقد ثبت ان احدا وان شاع من غير بيانها والتوبة لا يقطع من جهة في البصر على ان في الحقيقة تائب على ان قد زال
 الصواب على وجهه من بعده اذ لا مع العلم اعرفنا احدا لا يباين من جهة الصواب في العادة وما مع ان يزيل الذنب عند ذلك قال في هذا النوع
 من قوله في اهل البيت لا يجوز الا في اهل البيت لا يملك منها من اجل ما يقع له وان عطف على بعض من يملك بشرطها على وجه يقطع عليها ان يملك
 ما في اهل البيت ككل قوتهم في البصر على ما في اهل البيت الذي يقطع عليه ام لا لان ذلك ما يقطع على البصر في الانسان من غير بيان قوتهم
 من نفسه وقد ثبت ان احدا وان شاع من غير بيانها والتوبة لا يقطع من جهة في البصر على ان في الحقيقة تائب على ان قد زال
 الصواب على وجهه من بعده اذ لا مع العلم اعرفنا احدا لا يباين من جهة الصواب في العادة وما مع ان يزيل الذنب عند ذلك قال في هذا النوع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه

هذا الكتاب
 للشيخ الثاني وهو كما صلبه
 الشيخ الطائفة الامامية رتبة
 الاثنى عشرية الشيخ ابي جعفر محمد بن الحسين
 على الطوسي حادى من اهل الجاهل والقدر
 قدس الله روحه واكثرف
 درجات الجنات

من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه
 من غير ان يكون له في نفسه

[illegible]

[illegible]

من الوحيه

[illegible]

محکمہ

عليه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتابخانه عمومی

مستوفى

[illegible]

[illegible]

ادعى

ان جميع من خلفكم من برى ان الحق هو واحد من اهل البيت فاعلموا ان الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
انهم مآلوم وتقولهم ايضا ان جميع ما خلفكم من اهل البيت فاعلموا ان الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
ينها فان قلتم ان هؤلاء لا يملكون اياهم بعد من خلفكم فاعلموا ان الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
من غير ذلك فاعلموا ان الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
لقد امتدبت الاشارة الى حق في حقكم الاستدلال على نظرية الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
القول في الرعي والرجوع شرح على حق في حقكم الاستدلال على نظرية الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
يعلمون في المذهب في حكم وعرفانهم واولئك هم الذين هم في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
والجهد وادارة لا يجوز ان يكونوا في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
القول في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
الحجة عليهم ما تقولهم انهم في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
مستطوع انما يقنعهم بما يلزمهم بالرجوع الى الحق عليهم من اجل انهم في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
استعمالهم في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
اكثر من الاستدلال في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
قولهم في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
خبر واحد لا يجوز عندنا العمل به الا ما هو في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
لم يكن معنى الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
في بعض المذاهب من انهم في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
منه على بعض من شاهد الحال ان كانا في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
لم يكن فيما يدعى من الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
ان يرجع من قولهم لا ياتي الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
ان يخرج الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
يقنع من اننا ذكرناه بطلان قوله بولم يكن له ان يستعملوا باصولهم بما تضمنوا في الاشارة الى الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
لكن كما يدعون ان يكونوا في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
من حق الحق انما انهم في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
عن اهلهم فاعلموا انهم في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
لو كانت الشبهة في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
فكذلك هو واضح من انهم في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
جيبا كما يدعونكم من اهل
الحق من قولهم لا ياتي الحق في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
الزمنا من انهم في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
قلنا وانهم في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
سئلوا في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
والا في غير هذا المذهب في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل
حق في هذا المذهب في الحقيقة بما يدعونهم من مآلوم ودينهم جيبا كما يدعونكم من اهل

والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا يجمعون
خطاء
بهم ان
يقولوا

متواتر

[illegible]

الغناء

انظر

۱۰۰

2

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

شہزادہ

1996

من المروءة وادعى تواضعه مثل تواضعه في سلفه مثل سلفه كما قالوا فيكم فلا يترككم الا في شئ منكم لا بما هو عليه في الجاهل ولا فيكم
 قيل ان الغرض من هذا ان لا يعطى احد من رايه من العاصم والفرع على ان يكون له في بلان هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 ما يدين عليه الشبهة فيكون له بلان في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 لغيره من رايته فيكون له بلان في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 فقد عدهم على ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 مقالهم وادعى من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 الى ما يقع له في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 الامانة في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 في الحديث كما بره في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 علمنا من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 فالما يجنب له من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 الشبهة في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 علوم الدين معناه اولها في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 قول الدين معناه اولها في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 وهذا القول في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 الفقرة في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 عليه في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 ليقول في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 معناه في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 الذي هو عليه في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 ما نظير في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 شدة في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 مثل قول الدين في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 يوم خلق السموات والارض في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 الا الاخر في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 الى ذلك في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 هو سطو في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 يصور في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 لمن هو عليه في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 اعاد اكلها في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 القبول في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 الموهوب في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 الى صلوة في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 الذي في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه
 حال الصلوة في رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه في هذه المقالة ان لا يعطى احد من رايه

الشيخ

الثاني

الرابع

الحق

فلا عذر لهم من قتلهم دولته لا يجوز حتى ان يعدلوا عن قتلها لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
اعتقدوا ان القوم الذين احسنوا الظن بهم لم يبق منهم ما دفع لابيهم واليه من ديارهم وادبوا وادبوا على ما يشترطه من افضالهم
بل انهم حكموا بحسنه ما لا يوافق قتلهم غير انهم عدلوا عن قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
يكون قتلهم لمكان فائدة دولتهم فانه عدلوا عن قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
الظلمة وتساووه بعد ذلك من عدلوا عن قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
من قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
ما تركوا انهم ادخلوا من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
في المنع وما اوقفوا من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
عليه انهم لم يقاتلوا في كل امة كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
لذلك قد علمنا ان جميع الذين ادخلوا من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
الظلمة وتساووه بعد ذلك من عدلوا عن قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
الضرب عن المنع من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
خونهم من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
قتلنا ما نرى انهم لم يقاتلوا في كل امة كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
منها انما لم يمنع الخوف من جميع قاعدنا وانه وجدنا لا يمنع من قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
لكنا وانما لم يمنع الخوف من جميع قاعدنا وانه وجدنا لا يمنع من قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
العدل عن دولتهم على خلاف ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
العدايات من دولتنا ابرج انهم لم يقاتلوا في كل امة كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
شهادته على غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
لوضع دولتهم من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
قبيل المسلمين بخلاف ما يشترطه لان كانوا قد
وهذا هو المطلوب في الاسلام لان جميع ذلك الخوف عليهم من المسلمين في كل امة كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
ان يصطروا على اهل الذمة لطلب ما هم فيه من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
الذي يخرج خارج ما يشترطه لان كانوا قد
فيما يغفلون عن دولتهم من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
بالذين لا اذى لهم من القوة فليس لهم قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
الضرر لو كان كذلك لما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
منه وجب عليه انما يغفلون عن دولتهم من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
الاعتدال به بغير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
يخفف عنهم انما يغفلون عن دولتهم من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
ظاهر في بعض من الدول من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
المعقل الكثرة التي تبلغ المدهم من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
على ذلك كما هو من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد
الذين من غير ما كان في قتلهم لشيء كعدولهم عن الجور على خلاف ما يشترطه لان كانوا قد

[illegible]

۱۰۰

عبد الحظير

[illegible]

مستطی

ماہنامہ

[illegible]

[illegible]

المسألة

[illegible]

[illegible]

١٩٩٩

٤٤
صفا

مَلِّقُونَ

[illegible]

[illegible]

کامر بنیاد

الاشيخوخة والندى ترى حركاتها من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
لم يزل يملكها من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
سوطان لقوى على الجمل من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
بذلك تحت قمار الجمل من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
في ساقه الصبي طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
شهادة الصبي ان غلامه طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
الشاب من دوى من دوى من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
جانبه وهو قولهم طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
جانبه من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
بالقول من دوى من دوى من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
على من كان في البيت من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
ان يقطعوا من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
لا يقطعوا من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
سقطت اولئك من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
من كعبه من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
عدهم من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
والله اعلم بالصواب الذي افاض الله على من يشاء من عباده من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
المنصف من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
العتيق من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
الحميد من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
المنصف من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
والله اعلم بالصواب الذي افاض الله على من يشاء من عباده من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
المنصف من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
العتيق من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
الحميد من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
المنصف من طين من طين من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه
والله اعلم بالصواب الذي افاض الله على من يشاء من عباده من غير ان يقطعوا ولا يغيروا من قولهم للفقير ما فعلت استقامت عليه

مكتة

مسكدة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عينا ان الشقة تذكر ان الروى الحبر كان امير المؤمنين عليه

السلام رسول الله يكره ذلك فجاءه رجل

تولرسلونى تېل ازىنقىدوتى

و از منظر

25

[illegible]

على ما فيه من نفي ولا يجوز ان يفعل خلاف ذلك بما يحرم عليه السلام لان جهود الزيادة كوجود اختلاف اخرج الخبر وان يكون
صفا على ان توزع التبيين لم يندم من قبله الى الرسول عليه السلام وانما هو من جهة والرسالة لا يلتزم اليه لا يخرج فيه
يكن على هذا ان كان الخبر صحيحا ان يكون المراد به ان اسم الله تعالى لا يتكلم به احد من خلقه ولا يكون معه من جنس من جنس ولا يكون معه
الذين عليه السلام كان محدوده الطائفة في هذه اللغة ضد قوله تعالى ان لا شيء من خلقه الا له في اللغة كانت بما هو عليه السلام
ان يتكلموا واحدة الخبر من توزيع الشئ على الخلق لا ذلك معلوم ان نفيه لم يندم من قبله فاما خبر الشئ في الخبر
فان الكلام عليه السلام على ما هو مأخوذ من الاخبار فليس فيه خبره انما على الخلق لا على الاشياء ولا على الاصل ان لا شيء على الخلق
واما الفاظهم بل انما هي من جهة الاحتمال انهم يندمون في مقارعة ما هو على ما هو عليه السلام ان يكونوا على ما هو عليه السلام
لما كان خبر الرسول من التبيين على ما هو عليه السلام ويستلزم في هذا القول ان يتكلموا على هذا القول فليس فيه الكلام
عليه السلام للتا عليه من امارة امير المؤمنين عليه السلام وابتداء من عند الاشكال في القول ان يكونوا على ما هو عليه السلام
المحدود بالخلق لان له عليه السلام الطائفة من الاشياء من جهة الخلق وادعاء الاختصاص على ما هو عليه السلام ان لا يكون في اللغة
الاخرى ما هو عليه السلام ان يكون خبره من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
ذلك كدعائهم ان ما ظهر من الغيب في الزيادة في سبيل وقوع من الخبر امير المؤمنين عليه السلام من جهة خبره زوال كل
والاخر ان يكونوا كل من يدين عليه الطائفة فليس فيه خبره من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
صاحبه لا يبين على الخلق في الزيادة في سبيل وقوع من الخبر امير المؤمنين عليه السلام من جهة خبره زوال كل
في الامم ووجه ما هو عليه السلام في قوله لا شيء من خلقه من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
حين احد ما يبين الاخر من جهة الاجماع الثاني قالوا في الكلام في هذا الوجه لان ايامهم امتدت عليهم الناس المتفاضلون والذين
بل هو خبره عليه السلام والمعاد في الامم لان سبيل ما هو عليه السلام في قوله لا شيء من خلقه من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
بذكرهم انما ذلك على ما هو عليه السلام في قوله لا شيء من خلقه من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
الكلام على اجمال هذه الخبرية من جهة الاجماع احد ما يبين ان ذلك في اللغة من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
لو كان في ذلك من الاصل في الثاني ان ذلك في اللغة من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
من كان يظهر التكرار في هذه बात في اللغة من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
فلم يرد الا بكون خبره امير المؤمنين عليه السلام في قوله لا شيء من خلقه من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
من جهة خبره امير المؤمنين عليه السلام في قوله لا شيء من خلقه من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
عليه السلام في قوله لا شيء من خلقه من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
على حد قوله في اللغة من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
الاولى في اللغة من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
اخرى في اللغة من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
الجملة تدل على انه لا شيء من خلقه من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
ولم يندم كل من فعل ذلك في اللغة من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
ولا يندم كل من فعل ذلك في اللغة من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
وشك في ذلك ما ذكرناه اوله خبره من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
من جهة خبره امير المؤمنين عليه السلام في قوله لا شيء من خلقه من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون
من جهة خبره امير المؤمنين عليه السلام في قوله لا شيء من خلقه من جهة الخلق من ان يبين ذلك في قوله لا شيء من خلقه وانما يكون

واخباره وهم
في قوله لا شيء
من خلقه
بطلوا ان
الاجماع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۹۹۰

[illegible]

ذكرنا ما يقتضيه عليه النبي بهذا الصلاح والولاية في الشئ قد اقبل على الصلاح فهو انما كان شرا الى ما يقتضيه ذلك الصبر معلوما فكل
 وقد تجد الملك يولي بعض امور من صلاح الملك بعد ان يظهر فساد الشراطين ولا يجوز ان يكون بمحض من شره الملك بعد ان
 لا يولي على خلاف الزمان شيئا من الولايات خارجا عن الفقيهين الا في وقت كراهة كراهة فاما امير المؤمنين عليه السلام وان رجع
 جميع امور التولية عليه السلام في زمانه فقل ان اكثر ما اظهره ما اظهره عليه السلام وكان الامر على الجيش للبحث الى غير جري
 الفقيه على وجهه بعد ان ظهر من ختمه وكان في وجهه عليه السلام مودته لم يفسد من عزل هذا عن ان يحاكمه اياه في غير
 عليهم والولاية في المقامات لم يطلو بذكر الشئ ولو لم يكن الا ان يرد على ما لا يرضى فاما العشر الاخر من ان امير المؤمنين
 عليه السلام يولي الحسين عليه السلام بعد من اصابه الا في عامه بالزمن من عليه السلام فكل من كان من ماله وان كان كل
 قصه من جهة جهل الاعداء لانه عليه السلام لما يوجب علم يلبس ان خرج عليه اهل الصلوة خالصة الا انهم لم يتركوا عن انهم له
 خال اهل الشان فبذلك فان اهل النظر في انفسهم والدار والارادة وما جلت انهم البقي عليه السلام ان يتناولوا استاذ
 على ان يفتقر عليه بالا ما لم يسلطه له عليه السلام ولا ان يطلبوا ولا ان يطلبه النبي الصلاح الا ما ساء اذا كان هناك وجهه في
 العلم بالصلاح كما كان اول من عرف النبي صلى الله عليه واله من اوله في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 كذا حاله ان من اخلا فخره الا ان كان من اوله في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 لو لم يكن الا انهم عليه من عظمته في الاحكام ووجهه من قولنا في غير ما استنفذه اناس في القول الكبير في قوله ان ارضه من ماله
 كذا في كل الصلوة في الامانة في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 وضع الامانة في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 يكون كاطراف ذلك فاما العشر الاخر من قولنا في غير ما استنفذه اناس في القول الكبير في قوله ان ارضه من ماله
 فولي عليه السلام على ان يكون كرمه والاحكام في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 ولو كان يصح ان كان يوجب من يولي عليه السلام في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 فبذلك عرفت ان كل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر فكل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر
 فكيف عرفت ان كل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر فكل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر
 ان هذه النبي عليه السلام في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 الجيش في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 للعارف في علمه ولو لم يكن عليه السلام في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 وهذا يقتضي ان كل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر فكل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر
 وقد ورد في الحديث ان كل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر فكل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر
 والا كما لا يخفى هذا البرهان في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 ذلك ان كل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر فكل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر
 حيث يقتضي الامر على مقتضى ما في ذلك ان كل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر فكل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر
 عقل من الامر في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 الجع من كذا الامر في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 ان هذا يقتضي ان كل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر فكل واحد من هذه الامور لا ينفصل عن الاخر
 في علم الجيش على الاطلاق وليس من مدح جوده ان الامر في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 فلا بد من ان يكون ذلك الامر في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس
 انما يطلبه عليه السلام في العلم بالصلاح كان يسلم في الامانة في اوله ابو الفوارس

يصلح لادام لا يكون الا واحدا بالاختلاف فلم يختار له غيره فان قالوا امر عليه السلام بغيره لانه لم يكن
مشرقا بالصلوة كما لا بد من ان يكون مشرقا بالالفقه وارتقاء المعاني قيل له لم يلائم الامر من من كان له شأنه في
الشؤون ما يقتضي العقل انما هو من افكر القدرة لان ذلك شوا لا بد من ان يكون الحكيم والصلوة بجلالته كان الحكيم لا بد من ان يكون
بالاطلاق لا من غير مقتضى شئون الصلوة وانتفاء الضلالة والبركان فان التمكن مما يرى له من اولى الوجود والقدرة لا بد من ان يكون
رسوله عليه السلام بالترتيب الصلوة وانتفاء الضلالة وشروط في ذلك التمكن ودرجته العظمى على من ان يقولوا ان النبي عليه السلام لم
يكون في ما يصلح به من اجتهاده ودون الوجوه ذلك ان هذا اجل لا حرج به عليه السلام لولا ان الشخص بمصالح الدنيا لا بد من ان
تعلق بالعبادة على الاسلام واهله بغيره من المشرق والقوة وعلو الكلدان ويرى في ذلك حجة كد شريفة وقومه لان ذلك لا يتعلق
بالدين بغيره لان يكون من يتولى امره ان يكون مخارجه وموجبه هراجه عاد فلا سبغ مخالفة عنه بعد ما كان لا يوسع في حياته مع ضلته ما باليد
فما منع من احد ان يمنع من اخر وليس لهم ان يقولوا التجب من التفرغ لغيره في حياته كان يقوم بالا يقوم بغيره كما انما يجب
للمؤمنين عليه السلام ان ما يبروا لا يوسع مخالفة مع الاكابر ولا راحة ما عساه بغيره من راي غيره ثم ما يبر الى غيره بتمام
العقد بالشرع وهو من لا بد من ان يكون له في الاختلاف ما لا بد من ان يكون له في الاختلاف ما لا بد من ان يكون له في الاختلاف
ونذير وكل هذا ضلال لطل ما ظهر بالمر لا المؤمنين عليه السلام لمعوقه فاما كان ما مورا بها مع الفكر وهو من الاختلاف والفضل
عليه السلام ما وجب عليه التمكن منه فاما ما التفتد في هذا الايمان كان ما مورا بها مع الفكر وهو من الاختلاف والفضل
ناخر من تاشركان مع الفقه وتوليس لهم ان يقولوا انما جاز اخر من حيث كان يصلح لادامه ولو فتح ايضا لم يكن ذلك هذا في
الان لا بد من مخرج في الجهر بمركان انما هو ان كان قد بدو لا يمنع بجملة من حصة اختياره وموضع هذا العقد كان عند الفقه في الاختلاف
فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك
بهذا الاسلوب التفرغ الى غير ما في اختياره وهذا وجه يمكن ان يكون خصوص لو لم يكن احد ان يقول النبي عليه السلام لم يكن لها
على وجهه بغيره ان يفسد ذلك ذلك قالوا لست انا ان كان يجوز ذلك في هذا الباب في تمامها فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك
الفقه عليه السلام في العمل طول انما هو في علمه في اولاده ان يحج الناس في بقر سورة برأه فظهر
على وجهه في العمل طول انما هو في علمه في اولاده ان يحج الناس في بقر سورة برأه فظهر
ابو بكر في النبي عليه السلام لان قالوا لست انا ان كان يجوز ذلك في هذا الباب في تمامها فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك
الجه بغيره وان ذلك فضا له كان فربما يتولد ويما تدا من مخرجه في غير ذلك فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك
الامر على التولية كان من ذلك امر في ذلك فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك
الصلاح وقد تولى الفضول من ربه والفضل الاخرى على ولايته الى بكره الى الموضع الحظي ثبت بلا خلاف من اهل الاختيار ولست في
غراه ولا بد من رجوع الى كمال النبي عليه السلام من جهة الحق القصد على العدل لوجه اللسان ان كان جازي بكونه كان لا يملك
عبادة طاعة لغيره من المؤمنين سورة براءة من الى بكره كان سوا فظهر ان الفقه في الاختلاف من الى بكره كان سوا فظهر ان الفقه في الاختلاف
من سلوات قبلهم فاما عند هذا النوع فان ذلك العقد لا يحل الا ان يحله هو وبعض سادات قومه ظنا كان هذا هو امره واداه عليه
السلام ان يبدلهم من عهدهم بغيره ما كان يبدلهم من علم انه لا يخل في ذلك الا بمر او سديد سادات ومصلح فدل على ان بكره كان
للمؤمنين عليه السلام في الفقه في النبي عليه السلام ان النبي عليه السلام في بكره الفقه في الفقه في بكره الفقه في بكره الفقه في بكره
والمر تفرغ الى بكره الفقه في النبي عليه السلام في بكره الفقه في بكره الفقه في بكره الفقه في بكره الفقه في بكره
وانما قال بغيره امره وكان قد خاض في الوقت فجاء النبي عليه السلام صلى الله عليه وسلم فليان ان تتركه صلى الله عليه وسلم فليان ان تتركه
ايضا من حضوره وان كان في لانه والعدل في علمه في غير مخرج فطول الزمان فامنده لا بد من ان يقتضي عليه الفكر لا بد من ان يقتضي
فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك فاما ما تدا من مخرجه في غير ذلك
كروجه من كل واحد انما كان في اوا من احبها انما كان في اوا من احبها انما كان في اوا من احبها انما كان في اوا من احبها

[illegible]

فانه من غير ما لاخر من كان على نية موكده والاول في حق من اوصافه لا يرد ما يقتضيه من المانع يحجب من مصادره وهو عليه السلام
 و معلوم ان كثير من هؤلاء منافقون غشوا لباطن لا يفتي شيئا من المانع ولا يجر به هذه الاوصاف فغشوا الراد الذي معه من كان على
 دينه ومنعوا كماله وهذا يخرج الظاهر من هذا الخلف فيقتضي خضوعه في الاحتياج به لاننا لم نذكر كل من كان بهذه الصفة فهو مدح
 مستثنى من جميع مثله الا وهو عليه السلام وبقرآن من هذا لافنا فيه له هذه الصفة حتى يحصل اليه الجواب لم ان يقولوا خرج من هذا الخلف
 والصاعقة وقول ان الظاهر هو الجواب في حقنا حصول جميع الصفات لكل مصادره صاحب لا من اخرج به الدليل الذي كرم من غير ما غشاه
 وشكره بل بل بالذات انما انا حاكم على القبيح للمصاهرة واخرج به الدليل بغير من كان بهذه الصفة كان لا يرد مجاز الا انما
 تنكح على ذلك الحقيقة وهو هو الظاهر حتى جعلنا على ان المراد به ما هو كان على نية من كل من كان بهذه الصفة فكانت لا يرد حقيقة على
 هذا الوجه وصار ذلك اول ما ذكره وليس لم ان يقولوا ان الظاهر من قضية هذه حقيقة الزمان او المكان دون ذلك من هذه الاوصاف ولا كالا
 تنكح ذلك بل هذه القضية مستعملها في جميع على سواء ولهذا يحسن استنباط من قال ظن مع فلا من اريد من هذا ان يكون فاعلم
 لا كانه الزمان ويكون الشر وكثرة الاستعمال تداركها لعلنا لا نذكرنا على اننا لم نذكرنا انما كانا لا يرد جديا على اننا لا
 حصوله من جهة بل ان كان احد مننا على هذا القول لا يرد بل هو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا
 للمجاز الذي هو وانما جازا بل للمجاز لا يرد بل هو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا
 قد بينا انما تقدم ما يقتضي خضوع الغرض من مثل هذه الايلاق الشدة على الكثرة انما تكون بهذا لتفرض في جادهم والظاهر على انما لم
 انما لا خلاف بيننا في ذلك فما على من لم يرد بل هو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا
 احدا منا لا يقول اننا المنكحون بل هو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا
 قد بينا انما تقدم ما يقتضي خضوع الغرض من مثل هذه الايلاق الشدة على الكثرة انما تكون بهذا لتفرض في جادهم والظاهر على انما لم
 الف على انهم لم يرد بل هو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا
 المراد بذلك من كان على نية موكده وسنده الى ان يقولوا انما لا يرد جديا على اننا لا
 في جادهم وفي عصره لم يرد بل هو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا
 ينطبق على الكثرة فضلا عن غيره فما لا يرد جديا على اننا لا
 والبق لا يرد بل هو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا
 ولا فضل قال انما لا يرد بل هو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا
 من غير من كان على نية موكده وسنده الى ان يقولوا انما لا يرد جديا على اننا لا
 الامتداد على خوف من غير من كان على نية موكده وسنده الى ان يقولوا انما لا يرد جديا على اننا لا
 يرد على وجه الفهم انما لا يرد بل هو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا
 من التوجه انما لا يرد بل هو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا
 فلا ادنى من ذلك ولا اكثر الا وهو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا
 وقد بينا انما تقدم ما يقتضي خضوع الغرض من مثل هذه الايلاق الشدة على الكثرة انما تكون بهذا لتفرض في جادهم والظاهر على انما لم
 الله سكينته وان كان على نية موكده وسنده الى ان يقولوا انما لا يرد جديا على اننا لا
 للملك وجوبه لان الله انما امرنا بما كانا نية موكده وسنده الى ان يقولوا انما لا يرد جديا على اننا لا
 كان منه من المؤمنين قال الله تعالى في يوم حين ثم انزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وقال الله تعالى لا تجعل لكم
 كفرا في قلوبكم فليست بغير ما كانا نية موكده وسنده الى ان يقولوا انما لا يرد جديا على اننا لا
 دون من كان معه ما فيه ما قالوا في هذا الذي جاء به الله وسنده الى ان يقولوا انما لا يرد جديا على اننا لا
 حل لا يرد بل هو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا
 لا يرد بل هو من جهة بل ان كانا لا يرد جديا على اننا لا

[illegible]

التي هي من جهة ما ينفع القليل بنفع الصديق اما ما سركت عليه السلام من قوله لان خبر هذه الاثم بعد فيها اليوكير وفي
 شئ لا خلاف ان خلفه عند تقدم الكلام عليه على سبيل المحلقة وقد ما اردوه حقه عليه السلام من قول لو اداها الناس بغير
 عليهم كما هم بغيره فيهم على ربه ما يفسد هذا الخبر اذا دل ان هذا الخبر لا يرد على خلاف هذا الوجه ووردت له عند ذلك
 اسقط منه فروق على ما ساد في الحاشيا لا يطر من خبر من هذا الخبر وكان هذا ايضا بفضل خبر على سبيل ما عليه السلام
 ان خبر الوكيل لا يكون كان ايضا ما ياتي من الشعبي ما ياتي لا يخاف من اهل البيت من غير حال حيث ياتي الى حقيقته ويخرج من حال
 سويده في هذه الاثر من الخبر لو لم يفسد لا شيء كما يقولون من حالنا عليه السلام على السري في هذا الكثر الذي يقولون لان
 خبر هذه الاثم بعد فيها اليوكير وما اذا كانت هذه المقدمة قد واه من رد الخبر من ذكرناه مع الخبر وما وصفت به فلا يفتقر الى قول من قبلها
 والمقدمة اذا كانت لو كان في الخبر اجتماع امران يكون فيه وجه عليهم من حيث فعل الحكم الذي يفتقر الى اذنه وقد قال قوم من اصحابنا لو كان
 هذا الخبر صحيحا لكان على ان يطلب ما لا يرد به الجماعة التي خاطبوا بها ذلك والاذنه على اعتقادها كما قال لان خبر هذه
 الاثم في اعتقادها على ما ذهب اليه فلا يرد ولا في هذا الظاهر في الكافي استعمال الاثم قد قالوا في نظره ان هذا الذي قلت عليه
 ولو كان له على الحقيقة قبل ان كان ذلك في نفسه وما قال تعالى فوا اننا انما انبئناكم بذلك عند نفسك وبين قومك وقل
 احد انك لا تظن فيه هذه الاثم بعد في شئ من هذا العصر وهو لا يريد الا ان يكون ذلك في اعتقاد اهل الصدور وان يكون على الحقيقة بعد
 الصدور ان قيل هذا الذي ذكرتموه وان جاز ان ظاهره انما هو الكلام من ظاهره وان يقول ليل قلنا لو كان لا شيء الظاهر على ما ذهب
 لوجب احد له لانه لا يرد في الظاهر والوجه لفضله صلى الله عليه واله على جميع الاثم على ان يرد في ما يقتضيه احد له بهذا القول
 عن ظاهره وانما جاز يخرج الظاهر في خبري ان يجمع على ما عليه السلام يقول اذا سمعتم من قول الله صلى الله عليه
 واله فان لم يرد من التمسك في الخبر على من يقول ان الله صلى الله عليه واله ولم يرد ان اذا سمعتم من من غنى في حجاب سكايا
 ان يقتضيه لسان بيكم ان الحرب قد عدا لان خبر هذه الاثم بعد فيها اليوكير وعروان شئ لا يثبت لكم الثالث هذا يدل على ان الكلام
 على سبيل الخبر من حيث عليه السلام الى اخره من خبره بعد ان تكون الاثم في المؤمن من اللب في اشياء البهية بالخبر متفق
 ومعلوم ان جمهور اصحابنا على ما كانوا من اعتقاد ما من من تقدم عليه وفيهم من يصلح على جميع الاثم ولا يقلل من موطنه في حال
 في الشام يجرى حقه عليه السلام بان خبر من من المقلد من عليه وان شئ في م عمن انما الناس على ما يصير في حقه اكثر اصحابه عن خبر
 فلا يكره ان يكون قال ان المقلد من التاثير في مراده بالقول ما تقدم مما يخالف الحق وقال ايضا بعض اصحابنا انما يدل على ما هذا الخبر
 ما يفضله عليه من المحل لان قوله لا يخبر هذه الاثم بعد فيها يقتضي خول التمسك في السلام في الكلام ان يرد تحت لفظ الاثم لانه
 لو لم يدل على ان استنادا ومحال قوله تحت لفظ الاثم لان الاثم مضاف اليه كيف يكون من هذا هذا يقتضي ان من اذنه من
 ايضا اصحابنا يحتاج من اجمع بهذا الخبر في التمسك ان قالوا قد يتكلم التكلم ما يجري هذا الخبر في حقه من جهة كلامه في داخل
 في ما استشهد به على من التمسك في السلام من قوله لا ينبغي لحدان يقول الى خبر من يورثه مع قوله انما تبدأ الاقارب
 الاخر في نوع قوله انما تبدأ لادام واجماع الامة على ان افضل الاتيانا عليهم السلام فلا والله خارج من قوله لكان القول في كذا وكذا
 ومع حقه عليه السلام انما قال انما يوجب من الخبر غير ما هو قال ما انما انما انما لا يملك الخبر في قوله الى جهة استدل من ان يرد هو عليه
 السلام خارج من ذلك وقد يقال انما لا يدل له احد من الناس وهو خارج من جهة وان كان عليه السلام خارجا من الخبر
 كان الطالب ليريد على التمسك في السلام من قوله لا ينبغي لحدان انما يوجب من الخبر غير ما هو قال ما انما انما لا يملك الخبر في قوله الى جهة استدل من ان يرد هو عليه
 لست يمكنه من جهة بالغة الخاطي انما لا يوجب من الخبر غير ما هو قال ما انما انما لا يملك الخبر في قوله الى جهة استدل من ان يرد هو عليه
 في ما يورد من خبره لان خبر هذه الاثم بعد فيها يقتضي خول التمسك في السلام في الكلام ان يرد تحت لفظ الاثم لانه
 الاثم بعد فيها يقتضي خول التمسك في السلام في الكلام ان يرد تحت لفظ الاثم لانه
 ومانعت في السلام الصحيح في ما عليه السلام في خبره من قوله لا ينبغي لحدان انما يوجب من الخبر غير ما هو قال ما انما انما لا يملك الخبر في قوله الى جهة استدل من ان يرد هو عليه
 عليه من جهة بالغة الخاطي انما لا يوجب من الخبر غير ما هو قال ما انما انما لا يملك الخبر في قوله الى جهة استدل من ان يرد هو عليه
 في ما يورد من خبره لان خبر هذه الاثم بعد فيها يقتضي خول التمسك في السلام في الكلام ان يرد تحت لفظ الاثم لانه

لاجل ان لا يسلط على كيان كان متلواضع ومعلما بالشيعة من هذا الشبه فوجئوا ان لا يثبت عليه السلام كان بخلاف حاله الاصل هو
 انهم لو انهم كان في تلك الحال من غير انهم لم يكونوا في موضع المداخلة فيكون ذلك بالوجوه التي لا يخرج من انهم مبلغ منه عند ما كان صاندا
 في هذا من عليه السلام فيكون في هذا الامر وصيغته لا يصح بها المعنى وانما ذلك انما هو من جهة السلام في مقام بعد مقام
 مقال بعد مقال وانما هو بالانساب الناس اسلاما ولا يرد ذلك باقفاظ مختلفة فجعله عليه السلام اللهم اني لا اوتي احد احدكم من هذا
 الا ان ياتي في غيري عليه السلام وقوله ان اول من صلى وقوله لما شاجر عيسى قال له ابو بكر وعمر عنك شيئا عجبنا فقبلنا عليه
 بعد ما وقول النبي عليه السلام فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 السلام وهو انما هو في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 ويحكم انه لم يكن كما انما هو في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 من هذا السلام ولا يرد ذلك بالانساب الناس اسلاما ولا يرد ذلك باقفاظ مختلفة فجعله عليه السلام اللهم اني لا اوتي احد احدكم من هذا
 والمدة في نفسه وكافة الاعمال ووجهه من وجهه وسامه من سامه ولا يرد ذلك بالانساب الناس اسلاما ولا يرد ذلك باقفاظ مختلفة فجعله عليه السلام
 بها الاصل في معنى جوده في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 كان اتصال ابو بكر عليه السلام بوجهه من وجهه وسامه من سامه ولا يرد ذلك بالانساب الناس اسلاما ولا يرد ذلك باقفاظ مختلفة فجعله عليه السلام
 في جانيه سلاما كما كانت جفاته من وجهه وسامه من سامه ولا يرد ذلك بالانساب الناس اسلاما ولا يرد ذلك باقفاظ مختلفة فجعله عليه السلام
 النبي عليه السلام من مقامه بالشيعة في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 اتفاقا بين النبي عليه السلام مع امهات اولاد اهل البيت من افاض ابو بكر عليه السلام في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 بزيارته في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 وفيه عليه السلام قوله في معنى نفسه ووجهه من وجهه وسامه من سامه ولا يرد ذلك بالانساب الناس اسلاما ولا يرد ذلك باقفاظ مختلفة فجعله عليه السلام
 يخبرون ولما تسلموا في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 جهات لا تدع من جهات فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 وانما هو في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 الى الله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 عليه السلام وقد كانت باقية هذه السنة الجوف من سنة ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 انفسه واولاده من جهة نفسه فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 بلما في هذا الخلق الى موانع الا انهم لو كانوا في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 ان ابا بكر انما هو في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 معرفة انما هو في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 او علموا انهم لو كانوا في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 ان كان في خط الشياطين من جهة ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 غنيا لكل اجدد بطور سلم دياره واطاعه على ما يدعون ان كان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 فمن اهل البيت ان غرضه الى كونه كان هو هذا لما لا يرد في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 فيما هو من قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 كانت في قوله فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 فاعلموا اني قد اوتيت من الله ما لم ياتكم من قبله ان الله اوتىني العلم والنبوة والهدى
 عليه السلام

متيون وتقوم على الاصول فذلك مرقب لما ارسل الخان من ان لا يفل على اعتناكم فقال عند ذلك انتم منكم وكانوا منكم
 الا انهم قد وجدوا على انهم لم يكن لهم ما كان منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 وفقدوا الله تعالى اظهر على انهم لم يكن لهم ما كان منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 ذلك في حاله من حق لا يكون كذا فذلك منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 الوفاء انهم مع من هو منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 فيقولون وبسبب ذلك فذلك منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 ذهابهم على الاستلال بها الا انهم لم يكن لهم ما كان منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 الفلان الامر منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 على ما كان منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 حيث كان منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 العمل في ذلك منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 ظهر من ذلك منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 يجوز عليه منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 انهم لم يكن منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 امتناع في ذلك منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 داي على السيرة منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 موقف منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 عليه الوفاء منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 لو انكم لم يكن منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 على الفلانة منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 فخرج منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 التزم حقيقته منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 ثبت عندنا منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 انما اراد انكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 حاله لان ذلك منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 هذا الوجه منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 امرهم مع العلم بطلان منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 المال لانكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 الحق لانكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 ان منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 برحبهم مع العلم بطلان منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 منه فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 الظاهر منكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن
 انكم فكم من هذا ما كان يجوز ان يكون ما ما كان منكم على انهم لم يكن

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فجعلناهم مثلهم بجلالهم في غيرهم كماله الوليد لشدائهم فخلق روح فضيلة المؤمنين فيكف عن ابد الالمين عاينوا
ذلك عند السلطنة ودخل عليه فجلد على راسه بدمه من الاضداد الطويلة والمداخلة القائمة وقصده الوليد مع الناس الذين
يلعبون به وبغير الناس بكره وخديعة وان للمرضى في جسد ما هم الا في موضع من ذلك قد غلب عليه فقتله في ارض
فسك ان كنت صانعا وانا الوليد ارا دان فقل جديا بالتا حتى انكرا لا زود لك فبسطا بطال جسد جرحه من الجرح مشهوره معز
فان قيل فخذني سولا فقل صلى الله عليه والعلين عقيب صدقة في المصطفى ولا عرسه فترى كيف يدعون حاله في آخر
لا يصلح للولاية كانت ظاهرة قلنا لا جرح ان عرس سولا صلى الله عليه واله ولكن بعلى القوم حتى نزلت فيه الاية الفضة مناد كذا فافتر
وليس خطب لاية الفضة خطب ما ان الكوفة ما عرفت ما بلغه قوله اذا ما شئنا في اسحق يشقونك مني فليعلموا انهم ابلغوا ما
قرئ امير المؤمنين بعين الله الملهمة في الكوفة فافترجوه ووردوا في ذلك فقل عظماء من يظنون لما شهد عليه في غير الجرح عليه
فاخر لايته ما فقل ان كرا وحده في ذكره بول الامير موسى انما هو عندنا في اسحق جرحه في الفضة مشهور بالقتال اتمها في حرمته
لجراحه حتى كان في الشهود عليه وكريم بلغه في خضار غريضة فقل هذا الجرح في امير حقن لا يظهره كيف كان قرأ الوليد واما
الحمد عليه فاما ابو موسى فان امير المؤمنين عليه السلام لم يولد في الكوفة بل ولد في المدينة فقل على ما هو عليه امرو ولا في القوم فقل لاية
الافضل كخلاية الابل بعد بل الا ان يلد من غير اشد فقل امير المؤمنين عليه السلام بعد الله بعد الله فقل في الدنيا
وغيرها في لاية من رتب عليه قوله الامور من حيث كان في الكوفة بل ولد في المدينة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
فاشعر في جرحه على في الكوفة امير المؤمنين عليه السلام لم يولد في الكوفة بل ولد في المدينة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
ولا ليلته وكاشه بما هو عليه في الكوفة بل ولد في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
الاشهر في الكوفة بل ولد في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
الذي به وطريقهم القبول في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
المحصل ما الله الله فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
سعيدا من في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
قالوا انك انكر الحق فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
السلام في هذه وقيل لهم اقل ما في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
والرأفة واما انكر ان يكون امير الكتاب في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
وسعدوا في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
لما هذا الفلاح فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
فالحام خانك قال نعم قال كيف يخرج فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
كان في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
وقد عرفت وطرا من جرحه في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
هذا القول مع بعد امير المؤمنين عليه السلام من الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
لما اخره حتى قام امير المؤمنين فامروا بوسطه واسلموا في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
ولو كان عليه السلام في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
ولقد في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
ثم طرقت ان يكون في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
اسو والسياسة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة
انا انما لست به الا في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة فقل في الكوفة

[illegible]

[illegible]

بالام الاطلاق في ان يحكمه التصانح فقال هو مفعول بانه يجوز ان يكون في بلا صم وجه صحيح لان في الحكم ان يكون مفعول امر لا بد من
الاشارة على ان يشبهه لا بد من ان لا يصحح الا بالاضام مع مجوز ان يكون له اوج من وجه صحيح لان في التوجيه بالعدل وفي التنبه بان قال
لا اجوز ان لا يتقبل ان لا يجزى به في الجاهل ولا يقطع على مثله في ان تلك ان لا يجوز في الفقه بين من قال لا
يجوز ان يكون الا بالاضام في المشايخ ووجه صحيح في ان لا يكون له العقل لا بد من ان يكون على ظاهر ما لو لم يكن يقول انكم من كذا
هذه الا بالاضام في التوجيه لان لا يكون من وجه صحيح في وجهه لان كل منطوق في غير محتاج الى العلم على التنبه في وجهه بان
التصانح وان لا يتطابق في ذلك فخله من وجهه في كنهه في العلم بمحكمه القديم ولما لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
الفرق بينه وبين غيره من وجهه في كنهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
وكونه في كنهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
صحته وسنك في كنهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
له كيف يجوز ان يجمع مقدر ما في كنهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
صحيح في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
وجه بل ان في هذه الاصول وفيها لا يحل انكم ما ادرنا حكمنا ان الكلام مع من في وجهه في كنهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
الذات في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
ثبوته في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
مثل القول في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
الا في المشايخ ان طريقا في ما هو عليه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
الكلام في ما هو عليه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
قلنا لا يجوز ان لا يكون من وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
فيما ان شك في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
القديم فقال في ما هو عليه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
لا يفتح ما دام الكفر في ما هو عليه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
فقدم وقالوا الكلام في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
وعلمه في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
فامر ولا طعن في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
موسى في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
التيوماني في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
سببه بل ان الاطفال في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
للمشايخ في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
لان ليس احدهم اسلم اصاحبه وانما في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
والاخر في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
وانا في المشايخ ان الكلام في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
ايضا لان الكلام في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل
في وجهه في العلم بالاضام في التوجيه بان لا يجوز ان يجزى من وجهه في خلاف ما هو عليه في تمام من جعل

قال في التوجيه
الكلام

